909-307
13/278

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 مـــاي 1945
قالـــمة

لية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار
التخصص: التاريخ العام

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام بعنوان:

سياسة الجنرال ديغول في الجزائر من 1958م-1962م

إعداد الطالبة:
❖ وهيبة قروف

إشراف الأستاذ:
عبد الكريم قرين

لجنة المناقشة:

الأســـتاذ	الرتـبة	الصـفة	الجامـعة
النوي بن مبروك	أستاذ مساعد 'ب'	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
عبد الكريم قرين	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
الحواس غربي	أستاذ مساعد 'ب'	عضوا مناقشا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 1433- 1434ه/ 2012-2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قد يقف المرء عاجزا على رد الجميل لذوي الفضل، وقد لا تطاوعه أساليب التعبير ليعبر عن المعاني الشكر و التقدير، الشكر لله أولا و أخيرا ومن باب قول رسول الله صلى الله عليه و سلم "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد لله كثيرا والشكر له وحده الحمد لله الذي سخر لنا الأرض ذللوا لنسعى في مناكبها، و لنأكل من رزقها وإليه النشور، وسكننا للهتدي لهذا لولا أن هدانا

ها نحن بعد جهد ليس باليسير وبعد انقضاء عمر من الجهد والتحصيل نصل اليوم ونضع هذا العمل المتواضع لنختم به مشوار الدراسة الجامعية

يملي علينا واجب الاعتراف بالجميل إلى الأستاذ الفاضل "قرين عبد الكريم" أولا على قبوله الاشراف على هذا العمل، و إخراجه على الصورة التي هو عليها الآن، و ذلك بفضل نصائحه وتوجيهاته الصائبة و التي أفادتنا كثير و ثانيا على صبره فكان فعلا السند و الدافع على مواصلة البحث فله منا فائق الاحترام و التقدير . ويقودنا شرف الوفاء و الاعتراف بالجميل إلى كل من لم يتوان أبدا في دعمنا وتسهيل السبل لإتمام بحثنا وإلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل حتى ولو بفكرة أو معلومة بسيطة

إن العبارات تعجز عن تقديم الشكر اللازم فمعذرة إن كنا قصرنا في شكرنا

المقدمة

لم تكن الثورة النوفمبرية وليدة العدم، أو أنها جاءت بمحض الصدفة، بل أنها كانت وليدة لجملة من العوامل والضغوطات التي عانى منها الشعب الجزائري الأمرين، لتتوج بذلك مشوارا طويلا من المقاومات المحلية المسلحة، وكذلك لتثبت عدم جدوى النضال السياسي لتحسين الظروف المزرية للجزائريين تحت مظلة استعمار استيطاني استبدادي همه الوحيد أن تضل الجزائر مستعمرة فرنسية .

ارتمت الثورة في أحضان الشعب فاحتضنها، راح خلالها مليون ونصف مليون شهيد من خيرة أبنائها ونظرا لقوة وشدة هذه الثورة، وإيمان أبنائها بعدالة قضيتهم لم تنجح مختلف الإجراءات الفرنسية القمعية و السياسية في ردعها، هذا الوضع لم يرق لحكومة الجمهورية الفرنسية الرابعة، مما ولد السخط والتذمر في صفوف العدو، وفي محاولة لتدارك الوضع قبل فوات الأوان جاء الجنرال"شارل ديغول" بسياسته الخاصة والتي حاولت أن تثبت فكرة "الجزائر فرنسية" فعبارة الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا التي ظلت طيلة ما يزيد عن قرن من الزمن اعتقادا سياسيا راسخا ونصا دستوريا ثابتا، أصبحت في عداد الأفكار القديمة البالية، وتحت مسؤولية رجل جاء إلى الحكم لأجل إنقاذها والحفاظ عليها، ولعل أهم ما يجب البحث فيه من خلال هذه الدراسة هو بيان الخطط والسياسات الفرنسية التي جاء بها ديغول لقمع الثورة والثوار على اختلاف مراحلها وخططها.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تندرج تحت عنوان" سياسة الجنرال ديغول إزاء الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من(1958-1959)، كون ديغول يمثل الشخصية المحورية في السياسة الاستعمارية في هذه الفترة لأنها تلقي الضوء على أهم المنعرجات الحاسمة في تاريخ الصراع الفرنسي- الجزائري، وفي الحقيقة أنها لا تتعلق تلك الأهمية بذات الجنرال ، بقدر ما تتعلق بالجديد الطارئ في سياسة دوائر الحكم الفرنسية تجاه القضية الجزائرية .

وإذا كان اختياري لموضوع سياسة ديغول في الجزائر في ظل الجمهورية الخامسة من قبيل محاولة التعرف على جزء مهم من تاريخنا الوطني من جهة، وكذلك لإلقاء الضوء على التغير المحقق والمفاجئ في توجهاته- ديغول- نحو الجزائر من جهة أخرى.

وعلى ضوء ما سبق جاءت صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

فيما تكمن أهم الحقائب السياسية التي جاء بها ديغول لإنقاض الوضع الفرنسي المزري الذي فرضته الثورة ؟ وهل نجحت إستراتيجية الجمهورية الخامسة في القضاء على الثورة ؟ وما هي الدوافع الحقيقية التي دفعت بديغول إلى انتهاج سياسة جديدة نحو الحل السلمي لحفض ماء وجهه ؟.

ففي دراستنا هذه نحاول قدر المستطاع أن نقدم تفسيرا لتلك الظاهرة التاريخية، من خلال إعتمادنا على منهج وصفي تحليلي حيث راعينا التسلسل الزمني للأحداث كرونولوجيا، وعلى المنهج التحليلي النقدي لدراسة المادة التاريخية ونقدها وتحليلها بحثا عن الحقيقة، إضافة إلى المنهج المقارن لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف والتداخل بين حدث وآخر، أو إبراز الاختلاف الموجود بين جبهة التحرير والسلطة الفرنسية.

وواقع الحال أن هذا المنهج هو الذي أملى خطة البحث، التي جاء فيها ثلاثة فصول، بعد المقدمة الفصل الأول، وهو بمثابة الفصل التمهيدي جاء تحت عنوان وصول ديغول إلى الحكم، حاولت من خلاله الإشارة في بادئ الأمر على نشأته وثقافته السياسية المحنكة، كما تحدثنا عن ملابسات عودته و تربعه على سدة حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة، خصصنا الفصل الثاني الحديث عن سياسة الترغيب والترهيب وهو يندرج ضمن عنصرين الأول سياسته الترغيبية والمتمثلة في المشاريع الإصلاحية والإدماجية وردود الفعل عليها، وثانيا السياسة الترهيبية من خلال مشاريعه العسكرية الهادفة لردع الثورة، أما الفصل الثالث والأخير تناولنا انتصارات الثورة ورضوخ ديغول للتفاوض، فبينا أسباب رضوخ ديغول للتفاوض وتطرقنا إلى قضية فصل الصحراء واعتراف ديغول بانتمائها الجزائري، كما أشرنا إلى مراحل المفاوضات ثم الاستقلال.وفي الأخير ختمنا موضوعنا بخاتمة كانت بمثابة خلاصة و مجموعة من الاستنتاجات لما جاء في الفصول والموضوع ككل، ولتدعيم الموضوع ألحقنا المذكرة بمجموعة من الملاحق.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على جملة من المصادر والمراجع باللغتين العربية و الفرنسية كان أهمها بالنسبة للمصادر: كتاب" مذكرات الأمل" لصاحبه" شارل ديغول" الذي يعد الشخصية الرئيسية لموضوعنا، الذي خصص في مذكراته جزءا يتحدث فيه عن الجزائر، وقد اخذنا منه عدة عناصر لنستشهد بها، كذلك كتاب:" L'Algérie en guerre " لصاحبه: "Mohamed Tegua " الذي تعرض لجل احداث الثورة، ومصادر اخرى لقادة سياسيين وعسكريين للثورة ككتاب" الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر" لصاحبه "أحمد منصور"، وكتاب " اتفاقيات إيفيان" ل:" بن يوسف بن خدة"، ولمجاهدين عايشوا الثورة مثل" يحي بوعزيز" خاصة كتابيه" ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين" و" الثورة في الولاية الثالثة".

كما اعتمدنا على جملة من المراجع القيمة و الموضوعية مثل" تاريخ الثورة الجزائرية" لصالح بلحاج و" التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962" لعمار بوحوش وكتاب " في كواليس التاريخ(03)، ديغول...والجزائر" لمحمد عباس.

كما استفدنا من مجموعة من المجلات أهمها مجلة " الأسلاك الشائكة" و" المصادر' ومجلة" أول نوفمبر" إلى جانب موسوعات مثل " موسوعة أحداث القرن العشرين قادة وأعلام(1)" لبهيج بحليس، و" موسوعة تاريخ الجزائر(1830-1962)".

أما عن الصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع، تمثلت أساسا في ضيق الوقت لإنجاز مذكرة بهذه الدرجة العلمية، إضافة إلى التنقل إلى المكتبات وجامعات ودور الثقافة خارج الولاية للحصول على المادة التاريخية، وربطنا بعدد معين من الصفحات مما اضطررنا إلى الإختصار قدر الإمكان.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف " عبد الكريم قرين" على صبره ورحابة صدره، وسعيه الدؤوب من أجل تقديم الأفضل.

الفصل الأول

وصول ديغول إلى الحكم

1:مولده ونشأته:

أ- مسيرة حياته:

نستعرض في بداية هذا الفصل ما تيسر لنا من مسيرة شارل ديغول باعتباره الصانع والمهندس الوحيد للسياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من 1958م إلى1962م.

تعود أصول عائلة ديغول من جهة الأب إلى عائلة أرسطقراطية عسكرية للعصور الوسطى(Noblesse d'épé) النورمندية نفاها الإنجليز إلى منطقة (Bourgogne) بعد واقعة (Azincourt) إثر حرب المائة سنة وكان ذلك عام1415م، بعدها إستوطنت منطقة (Champagne) فيما بين القرنين 17م و18م،عندما ولد ديغول سنة 1980م، كانت عائلته تقطن باريس منذ مايقارب من 150سنة.

أما من ناحية أمه، فعائلة(Les maillot) تنحدر من منطقة(flandres)، لها أصول أيرلندية. كان جده رجل صناعي في(Lille) "ليل"، لذلك ولد شارل ديغول بهذه المدينة وقوفا عند تقاليد عائلة Les maillot في الإنجاب عند الأهل.[1]

ولد شارل أندريه جوزيف ماري ديغول يوم 22 نوفمبر1890م بمدينة ليل "Lille" بشمال فرنسا[2]، في كنف أسرة متدينة كاثوليكية متحررة ومثقفة[3]، يعد ثالث طفل من بين خمسة إخوة لأب اختلفت المراجع والمصادر حول حقيقة عمله.

فهنري ديغول عمل أستاذا في التعليم الكاثوليكي[4]، وهناك من يقول أنه كان أستاذا جامعيا يدرس الأدب الفرنسي والتاريخ واللغتين اللاتينية واليونانية[5]، وقد أشير إلى أنه مدرسا للفلسفة[6]وقد عرف بطيبة القلب، وحلاوة اللسان والتصرف الشريف النبيل أما محبته لفرنسا فلم تفوقها محبة، وقد نقل

---

(1) WWW.Wikipédia, L'encyclopédie libre, Charles de Gaulle,6-04-2013.

(2) محرز عفرون،**مذكرات من وراء القبور وقائع مأساة مبيّتة** تر:الحاج مسعود مسعود، ج1، دار هومة، الجزائر، 2008، ص463.

(3) فراس البيطار، **الموسوعة السياسية والعسكرية**، ج1، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص664.

(4) عبد القادر خليفي، **سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته**، ص219.

(5) بهيج بحليس، **موسوعة أحداث القرن العشرين قادة وأعلام(1)**، ج8، ط1، دار نوبليس، بيروت، 2004، ص261.

(6) صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص93.

تلميذه سمرسيل برافوست في أحد مؤلفاته "العقرب" هذا القول المنسوب إليه:"محبة فرنسا هي التي تشدني إليكم في هذه المدرسة هي في قلبي وأنا جزء منها وكلكم يشهد أنه ما من مرة تحدثت إليكم إلا وأتيت على ذكر أمجادها." في كنف هذا الوالد الخلوق ولد شارل ديغول

يروى عنه أنه كان في طفولته ولدا عنيدا طائشا صعب الميراس قاسي القلب وجاف الطباع تطبع منذ طفولته بالطابع التحرري[1]، فكان لوالده دور مهم في تربية ابنه وتعليمه لدى الإخوة الجزويت حيث كان معجبا بذكاء ابنه شارل وبمواهبه الخارقة خاصة بعد أن أنهى صف الفلسفة في سن مبكرة أي في سن الرابعة عشرة، وهذا الفتى رغم عنجهيته كان بارا بوالديه يحبهما ويقدر تضحياتهما من أجله[2].

اتكب باكرا على القراءة في باريس وبرغسون وبيفي وظهر ميله إلى الحياة العسكرية دخل مدرسة"سان سير" العسكرية و بعد تخرجه عين في الفوج الثالث والثلاثين في سلاح المدفعية الذي كان بإمرة الكولونيل "فليب بيتان"[3].

في شهر مارس1916م وقع أسيرا في أيدي القوات الألمانية[4] في دوومون اعتقل في قلعة "أنغولشتادت"بعد عدة محاولات من الفرار[*]، وبعد إخلاء سبيله شارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفياتية سنة 1920م، وفي سنة 1921م درس التاريخ العسكري برتبة أستاذ مساعد في مدرسة سان سير، وعين في هيئة أركان جيش الرين وأصبح عضوا في الهيئة التي ترأسها بيتان[5] ثم عضوا بقيادة الأركان الفرنسية في بيروت(1929م-1931م).

يعتبر ديغول من المنظرين العسكريين المولعين بالفنون العسكرية ووضع الإستراتيجيات. ألف عددا من الكتب في هذه المواضيع نذكر منها:"الشقاق في صفوف العدو"سنة1924 "ابن السيف Le Fils De lépee"سنة 1932م وكذلك "من أجل جيش محترف"سنة 1934م أما كتابه "فرنسا وجيشنا

---

(1) بهيج بحليس، المرجع السابق، ص261، 262،263 .

(2) المرجع نفسه ، ص264.

(3) فراس البيطار، المرجع السابق، ص664.

(4) محرز عفرون،المرجع السابق، ص463.

(*) لقد حاول الفرار ثلاثة مرات من أسره الذي دام اثنين وثلاثون شهرا والذي تعرف خلالها على ثلاثة معتقلات.أنظر بهيج بحليس، المرجع السابق، ص268.

(5) فراس البيطار، المرجع السابق، ص664.

La France et son Armee سنة 1938م فقد أزعج المارشال بيتان بالرغم من أنه شارك في تأليفه ولكن ديغول قرر نشره باسمه.[1]

عين قائدا لفرقة ثم كاتبا للدولة مكلفا للدفاع الوطني في ديوان(ReXaud) في 06 جوان 1940م.

تابع حياته العسكرية بنجاح لكن السياسة ما لبثت أن إستهوته فمال إليها وكان له في هذا الحقل آراء واضحة سليمة وعملية كادت أن تغطي على آراء البرلمانين من المحنكين في السياسة الأمر الذي أثار الدهشة لدى أفراد العائلة لجرأته[2].

عاد إلى باريس عقب تحريرها في أوت1944م فرض نفسه قائدا سياسيا وأعاد تكوين الجيش لمواصلة الحرب إلى جانب أمريكا و بريطانيا،في نوفمبر 1945م عينه المجلس الوطني الاستشاري رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية كان ديغول وقتها رافضا لنظام الجمهورية الثالثة فاقترح مشروع دستور جديد يرمي إلى تعزيز السلطة التنفيذية وقد لقي هذا الأخير معارضة المدافعين عن أولوية السلطة التشريعية وخاصة منهم الاشتراكيون والشيوعيون، فدفعه ذلك الخلاف ورفضه العمل في ظل النظام البرلماني إلى الاستقالة في جانفي1946م

ابتعد ديغول في هذه الفترة عن السلطة وكرس وقته في الفترة الممتدة بين1946م-1958م لكتابة القسم الأول من مذكراته:(Mémoires de Guerre) والتجوال عبر بلدان الإتحاد الفرنسي والإشراف على تنظيم تجمع الشعب الفرنسي(R.P.F) الذي أسسه عام1947م بعد اشتداد حرب التحرير في الجزائر عاد إلى السلطة سنة1958م في الظروف التي مرت بها فرنسا بوصفه رئيسا للحكومة في 01 جوان1958م[3].

كانت فرنسا بحاجة إلى رجل قادر على طرح موضوع الاستقلال وقادر على التحكم في العسكر حيث أتاحت الجزائر للجنرال ديغول فرصة مواتية للظهور من جديد على المسرح

---

(1) موسوعة تاريخ الجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، (D.V.D)، 5جويلية2002، شارل ديغول.

(2) بهيج بطيس، المرجع السابق، ص266.

(3) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص94.

السياسي[1]. ففي ديسمبر 1958م انتخب رئيسا للجمهورية الخامسة و واستلم مهامه في جانفي 1959م[2].

حيث كان يعلم منذ سنة1957م أي بعد فشل كل من الوزير الأول "عني مولي" والحاكم العام "روبرت لاكوست" في حربهما الشاملة ضد جيش وجبهة التحرير الوطني أن هذه الحرب لن تضع أوزارها إلا بالاستقلال، والوصول إلى هذا الهدف كان لابد من ضبط برنامج واسع لإصلاح دواليب الدولة وإعادة إنعاش الاقتصاد وجس النبض لتقدير مستوى عزيمة قادة جبهة التحرير وبذل كل الجهود لزرع بذرة الشقاق بين صفوفهم قبل إفساح المجال للمفاوضات[3].

فكانت له طريقته في تعامله مع هذا الموضوع فانتهج سياسة قادته إلى محادثات مع الجبهة توجت باتفاقيات إفيان واستقلال الجزائر,ابتداء من منتصف الستينات حيث تعرضت السلطة الديغولية إلى هزات داخلية متتالية وأخذت شعبيته في التراجع فكاد يفقد الحكم سنة 1965م بمناسبة الانتخابات الرئاسية التي لم يجدد فيها إلا بفارق بسيط عن منافسه الاشتراكي "فرانسوا ميتران" لكن مصاعب فرنسا الاقتصادية والاجتماعية وأزمتها الثقافية تفاقمت وبلغت ذروتها في انفجار 1968م لكن مد المعارضة ضده لم يتوقف رغم التنازلات التي قدمها للطلبة والعمال فإستقال يوم29 أفريل 1969م على إثر الفشل الذي مني به في استفتاء حول المشاركة وتحويل مجلس الشيوخ رفضه بنسبة52,5% [4].

- بعد هذا كرس وقته لكتابة القسم الأخير من مذكراته (Mémoires d'espoir) إلى أن توفي في نوفمبر1970م[5] ب: كولمبي- لي - دو - زيغلير[6].

ب- ثقافته السياسية:

نقصد بهذا التعبير بعض القيم والمبادئ الفلسفية والسياسية التي حددت سلوك الجنرال ديغول السياسي، من خلال سياسته الميدانية التي لا تخلو من آثار المبادئ التي كان متشبعا بها ويمكن إدراجها فيما يلي:

---

(1) محرز عفرون، المرجع السابق، ص467.

(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص94.

(3) محرز عفرون، المرجع السابق، ص467.

(4) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص94،95.

(5) المرجع نفسه، ص95.

(6) موسوعة تاريخ الجزائر **1830-1962**، المرجع السابق.

- الإحساس بدور التاريخ وضرورة مسايرته :يعني بذلك أنه لا فائدة من التألم عندما يكون التاريخ قد تقدم وفرض واقعا جديدا، فعندما خرجت سفارة فرنسا بالرباط عام1967م قال وزير الخارجية الفرنسي :" لو كنا مازلنا في نظام الحماية لما وقع هذا" فأجابه ديغول بحدة : "لو بقي فرنسيو نابليون في موسكو لما كان هناك ستالين".
- المنطق العقلاني والواقعية التجريبية: تأثر ديغول بالمنطق الديكارتي وتجريبية بيرغسون معا،كان يقول في أحاديثه عن القضية الجزائرية: "طالما أن الأشياء هي على ما هي عليه، فينبغي إتخاذ الموقف والتصرف على هذا الأساس، وليس وفقا للرغبات والأحلام".وإذا تبين أن هناك خطرا محققا فلا بد من التراجع وعدم المغامرة.
- القدرة على التكيف مع الأحداث: كان ديغول كله تصميم وثقة في النفس،لا يعرف التنازل ولا الخضوع للأحداث، لكنه تميز بقدرة كبيرة ومهارة في إخفاء تردده وتراجعه، على نحو يوحي بأنه كان دائما يتحكم في جميع الأوضاع ولا يتصرف إلا بمحض إرادته [1].
- السياسة الجديدة تقتضي قوى جديدة، أي أشخاصا جددا: يرى ديغول أن تغيير الرجال أسلوب من أساليب الحكم، ونلاحظ العمل بهذا المبدأ في مختلف المراحل التي إجتازتها سياسته الجزائرية، آخر الأمثلة عنها وقع في بداية 1962م، عندما جاءه رئيس الحكومة (ميشال دبري) وكان من الأوفياء لديغول ومن أشد المعارضين لإستقلال الجزائر، ليقول له إنه يريد التخلي عن منصبه في الوقت الذي يراه مناسبا، ففاجأه موقف ديغول الذي فهم منه أنه موافق مسبقا على استقالة رئيس الحكومة لأنه لم يعد مناسبا للتوجه الجديد، حتى ولو كان من أقدم أشياعه ومحبيه.
- الوطنية: وصل حرص ديغول على مصالح فرنسا إلى حد جعل خصومه يعيبون عليه ذلك، حتى إن جاك سوستيل أخذ عليه كونه"يعطي الانطباع في كثير من الأحيان أنه يفضل فرنسا على الفرنسيين وأنه يريد إنقاذ الأولى على حساب معاناة الآخرين [2].
- الديمقراطية المباشرة: كان ديغول مؤمنا بالشرعية الشعبية وملتزما بنتائج الآليات التي تستخدم لتقريرها، في هذا الصدد نذكر بأنه هو الذي أسس في فرنسا الاستفتاء الذي كان ينظر إليه

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص99.

(2) المرجع نفسه ، ص 100،101.

بوصفه وسيلة من وسائل الديمقراطية المباشرة، وأنه قد مارسه بكثرة[*]، و استقال في الدقيقة التي تلقى فيها نتاج أول استفتاء خسره في أفريل1969م، مع أن الدستور الذي وضعه لا يلزم رئيس الجمهورية بالاستقالة في مثل هذه الحالة.

هذا مما سجل لديغول، أما خصومه فاتهموه بقدر كبير من الكبرياء والأنانية، ولكن أهم ما أخذ عليه في أسلوب الحكم هو السلطوية والمبالغة في استعمال السلطة الشخصـــية وتجاوز القواعد الدستورية، فسمي لذلك سلطـــانـــا منتخـــبا (Monarque élu) [1].

كان لنصال ديغول من أجل حرية فرنسا فلسفة خاصة جدا تستمد من سجل فرنسا التاريخي مثلا ووطنية عليا، نخصها في العبارة الشهيرة : " طوال حياتي كونت لنفسي فكرة خاصة عن فرنسا استوحيتها من العاطفة والعقل في آن واحد، فالجانب العاطفي داخلي صور لي فرنسا مثل أميرة الروايات أو السيدة العذراء في اللوحات الجدارية، وكأنها معدة لمصير أم واستثنائي يخيل إلي غريزيا أن العناية الإلهية خلقتها من أجل انتصارات كاملة لمصائب ونكبات نموذجية ...ففرنسا لا يمكن أن تكون فرنسا بدون العظمة "[2].

(*) كان ذلك في:28 سبتمبر 1958، للمصادقة على دستور الجمهورية الخامسة.8 جانفي 1961،حول سياسة تقرير المصير في الجزائر .8 أفريل 1962،لتزكية اتفاقيات إفيان.28 أكتوبر1962،للمصادقة على تعديل دستور يتضمن انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر.27 أفريل 1969، حول مشروع يتعلق بإصلاح في الشيوخ وعلى مستوى النواحي

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص101،102.

(2) برنارد ليدو يدج، **ديغول ماله وما عليه**، تر:محمد سميح السيد، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985، ص 18.

2- أحداث 13 ماي 1958م:

أ- أوضاع الجمهورية الرابعة عشية التمرد:

لم تصمد الجمهورية الرابعة التي تعاقب عليها سبع حكومات[*] كثيرا في مواجهة الوضع السياسي والعسكري الذي فرضته الثورة في الجزائر فالهزيمة النكراء التي منيت بها في الفيتنام والتخلي السريع على تونس والمغرب من أجل التفرغ للجزائر، إضافة إلى فشل الحكومات المتعاقبة في القضاء على الثوار، وبالتالي سقوط الأرمدة الدعائية للحكومة الفرنسية التي طالما نعتت الثوار بالأعمال الإرهابية الفردية والمنعزلة، خصوصا بعد نجاح مؤتمر الصومام وارتفاع صدى الثورة في صالونات المؤتمرات الدولية، كما لقيت صداها لدى النخبة الفرنسية المثقفة[1]، ولدى شريحة عريضة من المجتمع الفرنسي الذي تفقد أبناءها يوميا في ميادين القتال بالجزائر

وحتى الأساليب الشنيعة التي اتبعتها السلطات الفرنسية في عهد هذه الجمهورية لمواجهة الثورة لم يستصغها الكثير من الفرنسيين، تقابلهم شريحة أخرى من حاملي فكرة الجزائر من دانكرك إلى تمنراست، الذين لم يكونوا راضين إطلاقا بمجهودات الحكومات المتعاقبة من أجل الاحتفاظ بالجزائر[2].

هؤلاء الرجال الذين طالما اعتقدوا أنهم بناة البلد، وصناع أسطورة الرجل الأبيض والجزائر الفرنسية، من المنتظر جدا أن يكافحوا ضد التخلي عن أحلامهم بكل الوسائل دون اعتبار لماهية النتائج المقبلة[3].

فأوروبيو الجزائر كانوا دائما مساندين لسياسة لاكوست المنغلقة ولهم كامل الثقة في الجيش الفرنسي[4]،هذا الأخير الذي كان مقتنعا بأن انهزامات فرنسا لا ترجع إليه وإنما هي بسبب

(*) الحكومات هي: " حكومة موندييس فرونس، موللي الأولى ،بورجيس مونوري، إدغارفور ،فيليكس غايار ، غي موللي الثانية، فليمان"أنظر: يحي بوعزيز، "مكانة ثورة نوفمبر 1954"، مجلة المصادر ، العدد 4 ،ص 45.

(1) عبد المجيد عمراني، **النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية 1954 -1962**، مطابع دار الشهاب، الجزائر، ص11.

(2) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، دار البعث، الجزائر، 1999، ص129.

(3) Jacque Chapsal ,**La vie politique en France de puis 1940** , présses universitaires de France , Paris, p307

(4)Paul Gerain , **L'Algérie du 13 mai** ,Gallimard , Pris , p147.

السياسيين، واعتبروا تكرار أخطاء الهند الصينية وتونس من قبيل الخيانة والاستسلام، وتخلي الوطن أم عن القضية[1].

وفي مجمل القول نقول بأن الجمهورية الرابعة اتبعت في محاولاتها في قمع الثورة جملة من الأساليب تكمن فيما يلي:

1 – تطبيق أسلوب حالة الطوارئ التي انتهت وزارة الداخلية من تحضيره يوم 19 مارس 1955م، وصادق عليه البرلمان الفرنسي بعد ذلك بثلاثة عشر يوما، ونص على تطبيقه في مدة ستة أشهر وهي الفترة التي حددتها الحكومة الفرنسية للقضاء على الثورة الجزائرية[2].

إلى جانبه وضعت السلطات الاستعمارية قانونا لا يقل تعسفا و إجراما من سابقه يعرف بقانون المناطق المحرمة والذي شرعت في تطبيقه منذ شهر نوفمبر 1954م، ولقد كانت منطقة الأوراس الولاية الأولى في الجزائر التي طبقت فيها المناطق المحرمة وذلك في 12 نوفمبر 1954م[3].

2– تطبيق أسلوب حرب الإبادة أو مرحلة الحرب الشاملة التي بدأت في شهر فيفري 1956م والتي جاء فيها ما يلي :

_ استخدام وحدات ضخمة من الجيش الفرنسي للتمكن من خنق كل جهات الجزائر ومناطقها الحربية.

_ الشروع في أسلوب الأرض المحروقة : حرق الغابات بوصفها الملجأ المثالي للمجاهدين وحرق وتهديم قرى كـــاملـــة .

_ الشروع في تنفيذ أحكام الإعدام في سنة 1956م بإعدام الشهيدين : زهانا وفرج [4].

---

(1) Jacque Chapsal,ibid , p 309

(2) محمد البشير الإبراهيمي، **في قلب المعركة 1954-1964**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص40.

(3) صادق بخوش، **مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة**، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص73.

(4) عبد الله شريط ومحمد مبارك الميلي،**مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي** ،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،ص302

إن خيبة أمل كل من المعمرين والجيش كان دافعا أساسيا لبداية التصدع السياسي الفرنسي، مما سرع عملية سقوط الجمهورية الرابعة على إثر أحداث 13 ماي 1958م، وفي حقيقة الأمر لـــم يكن أوربيو الجزائر هم صناع هذا الحدث فهناك تكتلات نشيطة أخرى تعمل ضد النظام الحاكم، فإذا كان أوربيو الجزائر فإن جماعة الديغوليين كانوا يعملون بشكل مستقل، لكنهم لم يكونوا على خلاف تام مع الكتلة الأولى التي كانت ترى في ديغول زعيما يتمتع بهيبة وشعبية وجرأة كبيرة في الإعلان عن إيمان قوي بفرنسا العظمى. (1)

ـــ تميزت الجمهورية الرابعة الفرنسية(أكتوبر 1946م-سبتمبر 1958م) بهشاشة مؤسساتها وضعف النظام السياسي وسلطة الدولة فيها داخليا وخارجيا، وبلغت تلك الأزمات ذروتها في ربيع 1958م(2) فالنظام السائد الذي سماه ديغول"نظام الأحزاب"أو"نظام الجمعية" لم يكن قادر على حل المشكلة الجزائرية، وفي هذا الصدد يقول ديغول:' إن معظم القادة كانوا يدركون جدا أن المشكلة تتطلب حلولا مؤلمة، لكن الحكومة المترنحة يصعب عليها اتخاذ القرارات الصعبة ومواجهة مختلف الحواجز القائمة في طريقها سواء في الجزائر أو في فرنسا، فضلا عن ألاعيب الصحافة والمجموعات البرلمانية التي ألفت العيش على عواطف الناس والأزمات السياسية الناجمة عن هذه القضية الكبرى" .(3)

وعن الأوضاع الاقتصادية غداة التمرد فقد قال:' في مطلع ربيع 1958م كان كل شيء يسهم في إشاعة القلق...فقد كان كل إنساء يشعر أن اختلال التوازن المالي كان يتطلب تدابير صارمة، وأن الأجنبي في الخارج يستفيد وحده من التابع الذي أصبح دورتا، ولاسيما وأن الاستعمار وبخاصة في الجزائر، أصبح مجرد أموال مرهونة عقيمة الفائدة، غير أنه يبدوا واضحا حتى في نظر أكثر الناس يقظة ونباهة أن النظام عاجز عن حل هذه القضية'.(4)

---

(1) برنارد نيد ويدج ، المصدر السابق ، ص 229.

(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص79

(3) محمد بلعباس، **في كواليس التاريخ(03)ديغول...الجزائر، أحداث قضايا شهادات**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص215

(4) محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية 1956-1962**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص186.

ويمكن حصر الأوضاع الاقتصادية لفرنسا غداة تمرد 13 ماي 1958م في النقاط التالية:

- كانت فرنسا غداة عام 1958م على حافة النكبة في جميع المجالات بحيث كانت الميزانية عاجزة بمبلغ 1200 مليار فرنك، وتجاوزت ديونها الخارجية مبلغ 3 ملايير دولار كان عليها أن تؤديها حتما في أقل من عام.
- وعلى المستوى التجاري فإن وارداتها كانت تمثل نسبة 75 % من المدفوعات، في حين لم تتجاوز احتياطي ما يكفي للاستيراد مدة خمسة أسابيع فقط، أنه لم يعد لها أي مجال للاستقراض ولا إلى تنفيذ الالتزامات التي تعهدت أن تقوم بها في المجالين الأوروبي والعالمي.

وباختصار كانت فرنسا على حد تعبير ديغول أمام احتمالين، إما ظهور المعجزة الخارقة وإما الإعلان عن الإفلاس التام.[1]

- فالتدهور الذي بلغته الجمهورية الرابعة يلخصه ديغول في خطابه يوم 01جوان 1958م أمام المجلس الوطني قائلا:" إن الدولة في حالة تدهور مستمر وأن الوحدة الفرنسية مهددة والجزائر غارقة في عاصفة من المحن والعواصف، وفي الوطن الأم ظهرت حركات في الاتجاه المعاكس لمسار الأحداث وهي لا تفتأ، في كل يوم يمر، تؤجج مشاعرها وتتصلب في موقفها. منذ مدة طويلة والجيش يكابد مشقة المهام الدموية المسندة إليه، وهو يشعر بالسخط والاستنكار من نقائص السلطة وخورها. لقد باتت مكانتها في العالم مهلهلة مزعزعة حتى في صميم تحالفاتنا. هذه هي الوضعية الراهنة للبلد. في هذا الوقت الذي تملك فيه فرنسا حظوظا كبيرة لحل مشاكلها، هاهي ذي تجد نفسها مهددة بالتفكك وربما بالحرب الأهلية".[2]

وأمام هذا الوضع المتعفن الذي آلت إليه حكومة الجمهورية الرابعة، وقع مالم يكن في الحسبان ألا وهو تمرد الضباط.

فما حقيقة هذا الانقلاب الذي وقع في 13 مـــاي 1958م، والذي كان السبب في مجيء ديغول إلى سدة الحكم على عرش الجمهورية الخامسة لفرنسا ؟.

---

(1) بشار قويدر،" استراتيجية فرنسا في فصل الصحراء الجزائرية من خلال مذكرات الجنرال ديغول"، فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحكرة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، 1998، ص ص 125-126.

(2) محرز عفرون، المرجع السابق، ص 472.

ب – أسباب تمرد الضباط :

كانت بداية سنة 1958م جحيما على الإدارة الفرنسية في باريس والجزائر بحيث إنتشرت الثورة وعمت وتطورت وتعززت وحققت إنتصارات هامة في الميدان رغم تكاثر عدد القوات الفرنسية وتعزيزها بمختلف الأسلحة المتطورة من جهة، ومن جهة أخرى صار جيش التحرير جيشا حقيقيا له نظمه وقوانينه و وحداته المختلفة التي تتنوع حسب المهام المكلفة بها حتى صار جل الشعب الجزائري منظما تحت لواء جيش التحرير الوطني، وكذلك المستوى التنظيمي الرائع الذي وصلته الثورة سواء في الداخل وفي الخارج.

فلم تستطع قوات الاحتلال أن تنال من قوات الثورة المسلحة كما عجزت من فصل الشعب عن ثورته فإن الوضع العام بالجزائر بالنسبة للمستوطنين والإدارة الاستعمارية قد تردى كثيرا[1].

فكل الجنرالات الفرنسيين الذين جاءوا من فرنسا أعطوا وعودا للمعمرين في الجزائر على أنهم سيقضون على الثورة في أيام أو أسابيع ولن دون أن يتحقق ذلك الحكم فقد كانوا يطالبونهم بقمع الثورة الجزائرية ، وهم مستعدون لتمويلهم بالمال وبكل ما يملكون من وسائل حتى تظل" الجزائر فرنسية"[2].

لم تكن الأمور تسير على ما يرام للجانب الفرنسي ، فبعد أن أقدمت جبهة التحرير الوطني على تنفيذ حكم الإعدام في ثلاثة جنود فرنسيين يوم 09 مـــــاي1958م، كرد عن إعدام فرنسا لثلاثين أسيرا جزائري بين 26 جـــانفي 1958م و30 أفريل 1958م، وكان آخرهم طالب عبد الرحمن[3].

---

(1) محمد بلعباس ،**الوجيز في تاريخ الجزائر** ، دار المعاصرة ،الجزائر ، 2009، ص196.

(2) عبد القادر نور،الجنيدي خليفة، أحمد زياد، عبد الحفيظ أمقران، حسن أبو شيبة، عمر مشري، عمار بوحوش، **حوار حول الثورة** ،ج1، موفم للنشر، الجزائر ، 2009، ص515.

(3) دحمان نواتي، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962**، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008، ص86.

ففي صباح يوم 13 مـــاي شهدت الجزائر العاصمة إنقلابات عديدة على جبهات مختلفة منظمة لقلب النظام السياسي للحكومة العامة، حيث قامت مظاهرات كان لها صدى هام في الجزائر في حين لم تلق إهتماما كبيرا بباريس في البداية [1]

حيث قام الضباط الفرنسيين بالإعلان عن انقلاب عسكري في الجزائر بقيادة الجنرال "جاك ماسو" قائد فرقة المظلات، وأعلنوا عن إستيلائهم على الحكم، وفي اليوم التالي أذاع ماسو بمجلس الثورة العسكري ووجه نداء إلى الجنرال ديغول دعاه فيها إلى تسلم الحكم في فرنسا[2].

وسرعان ما إنضم إليهم الجيش العامل بالجزائر وعلى رأسه الجنرال "راؤول سالان" قائد الأركان فذهبوا إلى أكثر من ذلك فألفوا لجان أمن عام في مختلف أنحاء القطر الجزائري لتسيير البلاد مستقلة عن حكومة باريس[3]،فمـــا هي أهداف هذه الحركة وما هي دوافعها ؟

برر الجنرال "ماسي" انقلاب الثالث عشر مـــاي 1958م بعوامل ثلاثة :"هشاشة حكومات الجمهورية الرابعة" ،"واتصالها سرا بالعدو"،"وانهيار موقفها الدولي"، الواقع أن هذا التفسير فيه تهرب واضح من ذكر السبب الرئيسي الذي يقف وراء هذه الأزمات الداخلية والخارجية .

أدرك ماسي أهمية الحرب الديبلوماسية القائمة على محاولة عزل الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، وإرادة الجزائريين على إخراجها من النطاق الفرنسي، في هذه الحرب خسرت فرنسا معركتين دبلوماسيتين خلفتا آثارهما الواضحة في الدفع نحو انقلاب مـــاي 1958م:

- العدوان الثلاثي على مصر في **05** نوفمبر **1956**م.
- العدوان على ساقية سيدي يوسف في **08** فيفري 1958م[4].

---

(1) Jean Ferniot , **De Gaulle et le 13 Mai** , imprimerie plon Aneaux , France ,P249.

(2) إدريس خضير، **البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962**، ج2، دار العرب للنشر والتوزيع، وهران، ص245.

(3) عبد القادر نور، وآخرون، المرجع السابق، ص514.

(4) دحمان تواتي ،المرجع السابق ، ص ص 65 -66.

إقترب الجيش كثيرا من الأقدام السوداء[*] (*)في هذه الأحداث وبشكل خاص من المجموعات المتطرفة، وأقام مركز التنسيق بين الجيوش ' C.C.I.A " علاقات سرية معهم ، فالعسكر عندما حققوا أهداف الحكومة ،ظلوا محتفظين بالسلطات الخاصة كما اغتنم العقيد " غودار " الفرصة فقام بتنظيم الأوروبيين تحت مجموعات حماية المدن ' GPU ' وجعل الخونة على رأس أجهزة تنظيم السكان المسلمين "DOPM "، دخلت هذه التنظيمات لجان الإنقاذ وشاركت تحت شعار "التآخي"[1]

إن التحضير لهذا الانقلاب مسألة معقدة تمت إلى عشرات المؤامرات ، مع ذلك يمكن حصر المتمردين في طرفين رئيسيين :

1 – أوروبيو الجزائر

2– أنصار ديغول

مثل الطرف الأول الجمعيات واللجان المتعددة أبرزها :قدماء المحاربين ،الجمعية العامة لطلبة الجزائر، الإتحاد الفرنسي الشمال إفريقي ، البوجاديون ؛ أما الطرف الثاني مثله الديغوليون[2].

إن من الدوافع التي دفعت المستعمرين وبعض القادة من الجيش الفرنسي في سنة 1958م إلى القيام بهذه الحركة:

أولا: فشل القوات الاستعمارية في إخماد الثورة المسلحة ، وهم يزعمون أنه ما دامت هناك حكومة مدنية يقودها مدنيون يقودها مدنيون في فرنسا فإن هذه الحكومة لا يمكن أبدا أن تقضي على الثورة الموجودة في الجزائر

ثانيا: فشل حكومة 'غي موللي " الذي كان ينادي بالثلاثي المشهور إيقاف النار والانتخابات وغيرها، ولما فشلت هذه السياسة اعتقدوا أن ديغول سينقذهم من المأزق الخطير الذي وقعوا فيه

(*) هي تسمية أطلقت على الفرنسيين والمستوطنين الأوروبيين الذين ولدوا في الجزائر واعتبروا أنفسهم جزائريين وأنهم هم بناة الجزائر اقتصاديا وحضاريا واجتماعيا، ومازالوا إلى اليوم يحنون إلى الأرض الجزائرية.

(1) دحمان تواتي، المرجع السابق، ص ص 73–74.

(2) المرجع نفسه، ص ص74 –75 .

من هنا نستنتج بأنه كان لحركة 13 مـــاي 1958م هدفان: رأي يقول بأن المعمرين لمـــا قامـــا بهذه الحركة كان هدفهم الأساسي هو الاستقلال والبعد عن فرنسا ، وتكوين دويلـــة بالتـــآخي مـــع الجزائريين ، وهناك رأي يقول إنهم لما فشلت العملية قرروا استدعاء ديغـــول لكـــي يـــأتي إلـــى الحكم[1].

ج- نتائج تمرد الضباط :

كان الجنرال ديغول يتابع عن كثب أحداث الانقلاب بأعينه المنسة في الجزائر، وبالفعل كان بطل نورماندي قد صرح يوم 15 مـــاي أنه مستعد لتسليم مقاليد الحكم ثانية ،وفي اليوم الموالي خرج الكولون في مظاهرات شارك فيها بعض الأهالي، وطالبوا بتطبيق مبادئ النخب الجزائرية في الثلاثينيات[2].

عاد الجنرال ديغول إلى الحكم غداة انقلاب 13 مـــاي 1958م بعد خمس سنوات من التقاعد السياسي إثر الانسحاب الاختياري إبتداءا من 1953م، عاد وهو في سن ثمانية وستين سنة متأثرا بخلفيات ما بعد الحرب العالمية الثانية[3]. إذا مجيء ديغول إلى الحكم لم يأت عن طريق أحزاب سياسية كما هو معروف بالنسبة للديمقراطية الفرنسية، ولم يأت عن طريق تنظيم محكم في وسط فرنسا وإنما أتى عن طريق مجموعة من العسكريين

فقد تسلم الحكم في أول جوان سنة 1958م[4]، وصوتت الجمعية العامة على سلطة ديغول الذي طلب منها أن تمنحه صلاحيات استثنائية واسعة ليحكم بها البلاد لمدة ستة أشهر، ثم قدم ديغول برنامج إصلاحي وصادقت عليه الجمعية الوطنية وكان ذلك دافعا قويا إلى رئاسة الدولة، واستقالة زوني كوتي في تاريخ 3 جوان 1958م.

---

(1) عبد القادر نور، و آخرون، المرجع السابق، ص ص516 -517.

(2) دحمان تواتي ، المرجع السابق ، ص 88.

(3) محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 621.

(4) عبد القادر نور،الجنيدي خليفة، أحمد زياد، عبد الحفيظ أمقران، حسن أبو شيبة، عمر مشري، عمار بوحوش، **حوار حول الثورة** ،ج2، موفم للنشر، الجزائر ، 2009 ، ص17.

وفي اليوم التالي لتوليه الحكم طار إلى الجزائر وهناك استقبله الإنقلابيون العسكريون والمعمرون فألقى عليهم خطابا موجزا قال فيه :(أعلن أنه ابتداء من اليوم ، أن فرنسا تعتبر أنه لا يوجد في الجزائر كلها إلا فئة واحدة من السكان ، أنه لا يوجد إلا الفرنسيون كاملي الحقوق ، إن فرنسا هنا ، وهي هنا إلى الأبد ، تحيا الجزائر الفرنسية) في تاريخ 4 جوان 1958م.

ثم غادر الجزائر متوجها إلى الناحية الغربية بوهران، وهناك أكد لمستقبليه أنه سيتولى بنفسه إدارة الشؤون الجزائرية لكي يضمن النجاح التام والانتصار لفرنسا في حربها ضد الثوار... [1]

وفيما كانت الأوساط السياسية والإعلامية الفرنسية تلمح بعودة ديغول إلى الحكم، ففي 15 ماي 1958م أعلن ثوار الجزائر موقفهم إزاء حركة التمرد العسكري هذه باسم جبهة التحرير الوطني مايلي:(إن حركة التمرد التي يقودها الجنرال ماسو في الجزائر هي نتيجة ضعف الحكومات الفرنسية والمتابعة التي لم تستطع فرض سلطتها على الجيش الفرنسي والجالية الفرنسية في الجزائر) [2].

وقد نشرت جريدة المجاهد يوم 29 ماي مقالا حددت فيه موقفها من إمكانية بروز دكتاتورية عسكرية فرنسية وكتبت:'منذ ثلاثة سنوات، وبينما الحرب اشتدت ضراوتها من 1955م إلى 1958م فضل الجنرال ديغول الصمت، واليوم لما أخذ الكلمة فعل ذلك لكي يكتشف صداقة مشكوك فيها هي صداقة مع لاكوست... لقد أعطى ديغول دفعا للقوى الرجعية و الإمبريالية في بلده ... إن فرنسا الآن تتأرجح بين نظام برلمان متدهور و فاشية خادعة." [3]

يمكننا أن نستعرض بعض من ردود الأفعال على هذه الحركة في كل من الجزائر وفرنسا:

_ في فرنسا: ظهرت حركة تململ بين بعض الأوساط خوفا من تقلد العسكريين الحكومة في فرنسا من جهة، وخوفا على حياة أبنائهم الذين سيقتلون دفاعا عن مصالح المستعمرين.

_ في الجزائر :كان رد فعل جبهة التحرير الوطني على شكلين :

---

(1) إدريس خضير ، المرجع السابق ، ص 247.

(2) المرجع نفسه ، ص 245 - 246.

(3) حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 185.

أ- سياسيا: حيث نظمت اجتماعات ومواجهات شعبية في جميع جهات الوطن لإبراز مخاطر هذه الحركة ، ولفت أنظار بعض الجزائريين ممن يمكن أن ينضموا لها، وإن من يشارك فيها يعتبر مناوئا للثورة ، و مصيره معلوم ،كما قامت البعثة الخارجية بدور هام في فضح هذه الحركة وأهدافها .

ب- عسكريا: قاموا بمضاعفة الهجومات من طرف جيش التحرير الوطني مراكز الجيش و تجمعاته ومنشآته الحيوية في كامل البلاد ، ومضاعفة العمليات الفدائية في المدن ، الأمر الذي يجعل هذه الحركة وبالخصوص ما تدعوا إليه ضربا من الخيال [1] .

(1) محمد بلعباس، المرجع السابق ، ص 202.

الفصل الثاني

السياسة الديغولية بين الخطاب والممارسة (1958م-1961م)

1_ السياسة الديغولية الترغيبية (1958م-1959م):

كان على ديغول بمجرد عودته إلى الحكم أن ينظر باهتمام شديد إلى حرب في الجزائر على أساس أنها السبب الرئيسي في الأزمة الفرنسية، ومستقبل فرنسا على كل حال. وكان عليه أن يأخذ في حسبانه أن قادة الجيش لا يضعون فيه كل الثقة ولا يقبلوا أو يعترفوا بزعامته، إلا إذا خضع لمطالبهم والعمل من أجل المحافظة على الوجود الفرنسي في الجزائر، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن الأوروبيين في الجزائر الذين تمردوا على الجمهورية الرابعة و أطاحوا بها كان أملهم هو إجبار ديغول على الخضوع إلى مطالبهم والمحافظة على الامتيازات السياسية والاقتصادية التي يتمتعون بها في الجزائر منذ الأيام الأولى من الاحتلال [1].

لهذا لم يفت على ديغول في خضم هذه الظروف أن ينتزع صلاحيات كاملة من الجمعية العمومية، من أجل مواجهة مثيري الفتن والكولونيلات في مدينة الجزائر[2]، حيث اشترط موافقة الجمعية على توليته سلطات استثنائية حتى يدعم مركزه ولا يصبح دمية في يد من جاءوا به إلى الحكم [3].

وما أن استطاع أن يجمع في يديه سلطات الحكم بموافقة الجمعية الوطنية لمدة ستة أشهر حتى قرر مواجهة المشكلة الأولى التي تعانيها فرنسا– مشكلة الجزائر – فقرر القيام بزيارة ميدانية إلى الجزائر، وهناك يعلن موقفه من هذه المشكلة وطريقة معالجته لها، وتطلع العالم كله إلى الكلمات التي سينطق بها ديغول[4].

---

(1) عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962**، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 430

(2) شارل روبير أجيرون، **الجزائر المعاصرة** ، تر : عيسى عصفور ، ط 1 ، منشورات عويدات ، بيروت، 1982 ص161.

(3) يحي بوعزيز ، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين** ، ج2 ، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر ، ص280.

(4) بسام العسلي، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية** ، ط2، دار النفائس،1986 ، ص75.

وليس من المفاجئ أن يطل ديغول من خلال خطابه القصير في مدينة الجزائر بدبلوماسية جديدة يبدو فيها أنه في مواجهة خصوم فرنسيين لا أكثر ، وأوحت صيغ الخطاب أنه ينظر بحذر شديد إلى الخطوط الحمراء التي رسمت له[1]

فكيف ستكون سياسة ديغول تجاه الثورة التي تهدد جزءا آخر من أجزاء ممتلكات فرنسا ؟

(1) Reymond Aron,**La tragédie Algérienne** ,typographie Plon ,Paris ,1957,p152.

1-1: الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة(28 سبتمبر1958م):

أ- محتوى الاستفتاء :

في تلك الأوضاع الفرنسية المضطربة والمواقف القلقة التي زادتها ثورة نوفمبر التحريرية المظفرة اضطرابا وقلقا، استلم ديغول السلطة واعتقد في البداية أنه يستطيع القضاء على الثورة المتواصلة بتسوية سياسة بسيطة تكرس شعار "الجزائر فرنسية "[1]

حيث كان أول عمل حكومي قام به هو تبني رأي المتطرفين في إدماج الجزائر بفرنسا، رغم أن هذا الرأي يصطدم بالحقيقة التاريخية ألا وهي الأماني القومية للشعب الجزائري[2].

فقد تجلت سياسة الحكومة بقيادة ديغول في المجال السياسي والعسكري في أول الأمر، بتحقيق ما فشل فيه سلفه وهي نية الإبقاء على الجزائر فرنسية ولذلك ابتدأ بمضاعفة المجهود الحربي بجانب العمل السياسي، فقد بدأ العمل السياسي بالاستفتاء على الدستور الجديد الذي يحدد مضمونه قيام الجمهورية الخامسة وإحداث نمط من التعديلات في بنود الدستور مثل إعطاء رئيس الجمهورية سلطة تنفيذية أقوى من السلطة التشريعية، وقد طبق هذا الاستفتاء على الدستور بنعم أو لا، فوق أقطار ما وراء البحار منها الجزائر[3].

حيث دعا الشعب الجزائري إلى استفتاء حول الدستور الفرنسي، بهدف إبقاء الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فقامت السلطات الفرنسية في سبيل ذلك بنقل الجزائريين بالقوة إلى مراكز الاقتراع الذي بدأ صباح يوم 26 سبتمبر1958م لإجبارهم على التصويت بنعم [4]، وكان السؤال (هل توافق

---

(1) إبراهيم قمور، "كيف واجهت الثورة أسلوب ديغول الجهنمي العسكري والسياسي"،مجلة أول نوفمبر، العدد170، أفريل 2007، ص15.

(2) بسام العسلي، المرجع السابق، ص87.

(3) كتاب الشهيد الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، وزارة ومديرية المجاهدين لولاية عنابة، المطبعة المركزية، عنابة، ص ص80-81.

(4) وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962)، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص141.

على هذا الدستور أم لا؟)، وكان السؤال في الأقاليم الإفريقية الداخلية في الاتحاد الفرنسي هو "هل تريد البقاء في الاتحاد الفرنسي أم تريد الاستقلال؟" [1]

وبعد نهاية الاقتراع صرحت الحكومة أن أهالي الجزائر اشتركوا جميعا في الاستفتاء ولم يتخل عن التصويت أي مواطن، وكانت نتائج الاستفتاء في الجزائر طبق للأرقام التي نشرها الفرنسيون 96.5 % بنعم و 3.5% صوتوا لا [2]، فقد تم تسجيل 4,335,009 من الناخبين، اقترع منهم 3,445,060 وكان بينهم 3,416,088 أصوات صالحة، اقترع منهم 3,299,908 بنعم و115,791 بلا[3]. في الوقت الذي لم تصل فيه النسبة في فرنسا نفسها إلا 79 %.

وقد خصص ديغول 66 مقعدا في مجلس الأمة لنواب الجزائر، وحصل الجزائريون المسلمون على ثلثيها كما خصص 33 مقعدا لهم في مجلس الجمهورية أي مجلس الشيوخ وحصل الجزائريون كذلك على ثلثيها[4].

وبهذه النتيجة أراد ديغول أن يثبت للعالم أنه لا يوجد قمع في الجزائر، وهذا الشعب الجزائري يمنحني ثقته بأعلى نسبة مئوية [5].

ب- رد فعل الحكومة المؤقة على الإستفتاء:

منذ البداية أصدرت جبهة التحرير أمرا صارما بمقاطعة الانتخابات، مقاطعة كاملة وذلك عن طريق توجيه التعليمات لكل المسؤولين مع توزيع المناشير لكل السكان، إلا أن الاستعمار عمل بكل أجهزته وبقيادة الجيش وكل القوات المجندة وخاصة مكاتب "لاصاص" عملت على حمل الناس على التصويت ولو بالقوة وتمت الانتخابات تحت ضغط الرشاش والبندقية [6].

---

(1) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 213.

(2) محمد بلعباس، المرجع السابق، ص203.

(3) بسام العسلي، المرجع السابق، ص81.

(4) جلال يحي، **تاريخ المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1981، ص ص406-407.

(5) محمد بلعباس، المرجع السابق، ص203.

(6) **كتاب الشهيد الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962**، المرجع السابق، ص81.

وفي شهر سبتمبر 1958م شكلت جبهة التحرير الوطني حكومة مؤقتة برئاسة فرحات عباس [1]، وبهذا تكون الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة.وهي بدأت تباشر مسؤوليتها ابتداء من يوم الجمعة 4 ربيع الأول 1378هجرية الموافق ليوم 19 سبتمبر1958م، على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر [2] .

ففي مساء نفس يوم الاقتراع أذاع فرحات عباس بيانا قال فيه:"إن الشعب الجزائري لن يلقي السلاح إلى أن يتم الاعتراف بحق الجزائر في السيادة والاستقلال، والجزائر ليست فرنسا والشعب الجزائري ليس فرنسيا...إن الاستفتاء حول الدستور الفرنسي الذي بدأ اليوم في الجزائر هو ضغط لا يحمل على شعب يكافح في سبيل الاستقلال."[3]

وبهذا التصريح أرادت جبهة التحرير ، أن توضح للعالم إنما النتيجة السابقة ما هي إلا مناورة نتجت عن الضغط الذي مورس على الشعب الجزائري من أجل الاقتراع.

وإما فشل ديغول في هذه الخطة ، لجأ إلى خطة أخرى وهي دعوة المجاهدين للاستسلام مع ضمان حياة سعيدة لهم [4].

---

(1) دومينيك فارل، **معركة جبال النمامشة (1954-1962) مثال منموس من حرب العصابات والحرب المضادة**، تر: مسعود حاج مسعود، ط خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر،2008،ص214.

(2) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص192.

(3) وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص141.

(4) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 214.

2-1 : مشروع قسنطينة (3أكتوبر1958):

بعد أن فشلت كل الخطط الاستعمارية لتصفية الثورة لجأ ديغول إلى برنامج تكتيكي واستراتيجي في نفس الوقت، كان الهدف التكتيكي ينحصر أساسا في الميدان الاجتماعي والسيكولوجي لإفراغ الثورة من محتواها[1]،حيث أن كل حكومة فرنسية كانت تصل إلى الحكم تأتي بخطة تزعم أنها تصلح ما أفسدته سابقتها ، بدعـوى أن الشعب الجزائري إنما ثار من أجل إصلاح وضعه الاجتماعي، تحت ظل الاستعمار، وهذا ما كان يدعيه ديغول، حيث أنه لدى زيارته لقسنطينة أعلن عن الرقي الاجتماعي والاقتصادي[2] ، الذي ظن من خلاله أن مشكلة الجزائريين اقتصادية واجتماعية بالدرجة الأولى ، ولهذا فان وسيلة الإصلاح هذه ستكون الضربة القاضية التي ستلحق بالثورة والثوار[3].

ففي 3 أكتوبر 1958م ألقى الجنرال ديغول خطابه السياسي المطول في مدينة قسنطينة حول مشروعه الجديد الذي سمي " مشروع قسنطينة "، وكان أمام حوالي أربعين ألف مواطن، حيث تحدث عن المخطط الخماسي من أجل التقدم والازدهار ومن أجل السلام في الجزائر وارتباطها بفرنسا[4]

هنا نجد اسمه قد اقترن بمدينة وبمشروع ،المدينة هي قسنطينة عاصمة الشرق الجزائري التي ألقى بها خطابا بتاريخ 22 ديسمبر 1943م، عندما كان رئيسا للجنة التحرير التي تقود حركة المقاومة[5].

وقد اختار ديغول قسنطينة عن قصد لغرض مشروعه هذا لكونها مدينة جزائرية تقع بالداخل بعيدة عن التجمعات الأوروبية بالمدن الساحلية، وهذا ما جعلها تتميز بقلة العنصر الأوروبي وبغلبة الطابع الإسلامي عليها، ولكونها مهد الحركة الإصلاحية الإسلامية بالجزائر وإحدى مواطن

---

(1) محمد بلعباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية1954-1962**، المرجع السابق، ص 204.

(2) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق ، ص 193.

(3) صلاح العقاد، **المغرب العربي**، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 1962، ص438.

(4) ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق مقارنات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، ط2، عالم المعرفة ،الجزائر،2008، ص 248.

(5) محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، ط1،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 176.

المقاومة الرئيسية ضد الفرنسيين[1]، فهي إذا نموذج للتجمعات السكانية الكثيفة التي تسود بها البطالة وتهزها المشاعر الوطنية الفياضة المتعاطفة مع الثورة ، الأمر الذي يجعلها في نظر الساسة الفرنسيين آنذاك ميدان تجربة اقتصادية واجتماعية هادفة لعزل الثورة وإبعاد السكان عنها[2].

أ- محتوى المشروع:

يتضمن المخطط بصفة عامة مجموعة من الإجراءات الخاصة بالترقية الاجتماعية والانتقائية وعددا من المشاريع الصناعية فضلا عن استصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين من الجزائريين.

- تعني الإجراءات الترقوية فتح باب التكوين وكذلك باب الوظيف العمومي- بتقتيركبير – أمام بعض الفئات من الجزائريين.
- يتضمن الشق الصناعي عددا من المشاريع في قطاعات الصناعة الميكانيكية والصلب ومواد التنظيف قامت الحكومة بتشجيع ودعم بعض الشركات للاستثمار فيها مثل 'برليني " و " سيمكا ' و" رونو " و " ميشلان " و ' ش ب للصلب " و " يونيليفر" [3].

أما الشق الفلاحي من المخطط فيتضمن بصفة خاصة بناء ألف قرية ريفية، واستصلاح مساحات من الأراضي بنية توزيعها على صغار الفلاحين [4].

وقد وضع هذا المشروع لتحقيق المسائل التالية في ظرف خمس سنوات:

- بناء 200 ألف مسكن لإيواء مليون شخص.
- توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الجزائريين.
- توظيف الجزائريين ضمن إطار الدولة الفرنسية بنسبة 10% في الإدارة والجيش والتعليم.
- تمدرس مليون ونصف طفل في المدارس من بين الأطفال الذين بلغوا سن التعليم.

(1) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص248.
(2) المرجع نفسه، ص 249.
(3) محمد عباس، المرجع السابق، ص 644.
(4) المرجع نفسه، ص 645.

- تسوية المرتبات والأجور في الجزائر مع مرتبات وأجور فرنسا.
- إيجاد 400 ألف وظيفة جديدة بواسطة إيجاد معامل عديدة تهدف الى تصنيع الجزائر[1].
- توفير مقاعد دراسية لثلثي البنات والبنين ، وبناء المدارس ومراكز الصحة وغيرها من التجهيزات الاجتماعية.
- إقامة قاعدة للصناعة الثقيلة وأخرى للصناعة الخفيفة[2].

ويوضح ديغول مشروعه بقوله: "إن إنشاء مساكن لمليون نسمة ، ومنح الزارعين المسلمين 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة وأحداث 400ألف وظيفة جديدة.وفي مجال التعليم فان ارتياد المدارس خلال الفترة المذكورة، سيشمل ثلثي البنات والبنين، على إن يستكمل عددهم في السنوات التالية."[3]

ب- أهداف المشروع:

بالنسبة لأهداف المشروع الرسمية التي أعلنتها الحكومة الفرنسية فقد تمثلت في الآتي:

1. ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5 %.
2. تطوير الجزائر صناعيا حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر الحاضر.
3. القضاء تدريجيا على الفروق ف ي المستوى المعيشي بين الجزائر وفرنسا وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوروبيين والجزائريين.[4]

وبالعودة إلى أهداف هذا المشروع الخفية نقول بأن:

---

(1) رابح لونيسي، بشير بلاح، العربي منور، نبيل داودة، **تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989**،ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 37.

(2) صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الإستقلال"المراحل الكبرى"**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2005، ص 452.

(3) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص194.

(4) محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 205.

ديغول استهدف أن يكسب الرأي العام العالمي ويجلبه إليه، ويوهمه بأن فرنسا تعمل جاهدة على تحسين أوضاع الجزائريين، وتنمية الجزائر، عن طريق انجاز هذا المشروع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.[1]

وقد قصد ديغول أيضا من مشروعه هذا أن يكون حلقة رئيسية مكملة لمخطط تكنوقراطي ارتبطت به الإدارة الفرنسية بالجزائر منذ السنة الأولى للثورة سنة 1955.[2]

والمتأمل لهذا المشروع يمكننا أن نستخلص الأهداف الدفينة من ورائه:

- محاولة صرف الشعب الجزائري عن ثورته وامتصاص غضبه تجاه الاستعمار
- محاولة تصوير الثورة على أن أسبابها كانت اقتصادية واجتماعية.[3]
- أن يقضي على الثورة بالمشاريع الإصلاحية ، وعن طريقها أيضا يحقق عملية الإدماج.
- إيجاد نخبة متميزة عن الجماهير يستطيع الاستعمار الحديث أن يستعملها في قمع كل محاولة ثورية.[4]
- ويهدف أيضا إلى إيجاد طبقة من النخبة في المدن تستطيع أن تقف بعد ذلك في وجه الفلاحين الذين يريد أن يجعل منهم طبقة متميزة تحكم جزائر الغد، وتقتنع بمزايا الارتباط بفرنسا أي أنه مطلوب منها أنتحقق ما كان ديغول يأمل تحقيقه.[5]

ج- مواجهة الثورة للمشروع:

لكن مشروع قسنطينة ، لقي معارضة شديدة من طرف المعمرين والجزائريين على حد سواء رغم اختلاف الدوافع والأهداف.

---

(1) يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة (1نوفمبر1954-19مارس1962)**، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010 ، ص 176.

(2) ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 245.

(3) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 452.

(4) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 194.

(5) محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 206.

بالنسبة للمعمرين: لا يسمحون أبدا أن يصبحوا في درجة مساوية للجزائريين لشعورهم دائما بأنهم هم السادة.

أما الجزائريون فقد رفضوا المشروع، بتوجيه من جبهة التحرير الوطني التي جندت كل طاقاتها ضده ، بإصدار المناشير، وإقامة الجمعيات العامة والتصريحات عن طريق الإذاعات [1] .

إضافة إلى قمع الاستعمار للمواطنين المستمر الذي ساعد موقف الجبهة إلى حد كبير ويتضح رفض الشعب الجزائري المشروع في قول السيد بن طامة مثلا في سطيف: " الشركة الجوبنفية كانت تملك حوالي 40 ألف هكتار قسمت إلى الفلاحين وأقاموا لهم سكنات لكن الثورة وقفت ضده قفاطعه الشعب ، كذلك الشركة الجزائرية للبنك كانت تملك حوالي 200 ألف هكتار في قسنطينة وسطيف فشلت كذلك"[2] .

أما في الميدان العسكري فقد تضاعفت العمليات الفدائية ، حيث كثف المجاهدون عملياتهم خاصة بداخل المدن ، لأن ذلك كان يهز كثيرا الكيان الاستعماري ويحدث بنفسه اضطرابا كبيرا يحوله مثل المجنون الذي لا يعقل ماذا يفعل، فقد تم تقسيم وحدات الجيش إلى مجموعات صغيرة لتحطيم المنشآت الاقتصادية والعسكرية للعدو، وقد نشر الرعب والهلع في أوساط الفرنسيين أنفسهم وأدركوا مدى معاناة الشعب الجزائري جراء قهر الاستعمار[3]

وبهذا الموقف للشعب الجزائري أصيب المشروع والمستعمر بخيبة أمل في تنفيذه ، لذلك رأت الحكومة الفرنسية أن تلجأ إلى طريقة أخرى ، تمثلت في اللجوء إلى القوات العسكرية واستعمال حرب الإبادة [4].

---

(1) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 195.

(2) المرجع نفسه، ص195.

(3) يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة(1 نوفمبر 1954-19مارس1962)**، المصدر السابق، ص 452.

(4) محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 206.

3-1: سلم الشـــجعان (23 أكتوبر 1958):

أ- مضمون مبادرة سلم الشجعان:

عبر عنه الجنرال ديغول في خطاب وجهه للمجاهدين يطلب منهم إلقاء السلاح والكف عن الحرب وذلك يوم3 أكتوبر1958 حيث قال: ' أقول متوجها إلى الذين يطيلون أمد الحرب لماذا القتال يجب أن نعيش، لماذا الهدم يجب أن نبني، أوقفوا هذه المعارك، وستجدون السجون تفرغ و الأمل يزدهر والمستقبل ينفتح".[1] وقد عبر ديغول عن هذا المشروع بصريح العبارة في ندوة صحفية عقدها في 23 أكتوبر 1958 قال فيها: ' أقول بكل وضوح أن أغلب رجال الثورة قد حاربوا بشجاعة ...فليأت سلم الأبطال...كيف العمل لتنظيم نهاية المعارك ؟، فحيث توجد المعارك المحلية ليس على قادتهم إلا أن يتصلوا بالقيادة الفرنسية.في هذه الحالة فإن المحاربين سيستقبلون استقبالا مشرفا وأن الحكمة القديمة للمعارك تتطلب أن يستعمل في هذه الظروف العلم الأبيض للمفاوضين.'[2]

أما عن أعضاء جبهة التحرير الموجودين في الخارج وأعضاء الحكومة المؤقتة قال:"أما عن المنظمة الخارجية التي توجه الثورة من الخارج...فما عليهم إلا أن يتصلوا بالسفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط، وأن هذه أو تلك تضمن لهم الوصول إلى فرنسا، وهنا سنضمن لهم سلامتهم الكاملة كما أضمن لهم حرية الرجوع."[3]

لقد كان ديغول يريد استسلاما كاملا لجيش التحرير الوطني دون أي تفاوض، تنتج عنه حقوق سياسية للجزائريين،[4] كما حاول خلق فتنة في وسط جيش التحرير الوطني بتعهده أسلوب الإغراء واستعمل عبارة ثوار بدلا من متمردين لاعترافه بما يجري في الجزائر من حرب وليست تهدئة .

---

(1) مصطفى طلاس، بسام العسلي، **الثورة الجزائرية**، ط خاصة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص316.

(2) شارل ديغول، **مذكرات الأمل والتجديد1958 --1962**، تر:سموحي فوق العادة، مر:أحمد عويدات، ط 1، منشورات عويدات، 1971، ص 71.

(3) قدارة شايب، " مشروع ديغول سبتمبر1959"، **صدى المتحف**، ع1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة،2004 ، ص 30.

(4) مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص317.

أما عن الحكومة المؤقتة وأعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين في الخارج فقد تعهد عدم وصفهم بالشرعية ليزرع بذور الشقاق بين الداخل والخارج.[1]

وبصورة موجزة ، فإن مبادرة ديغول في هذه مضمونها مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام وهو استسلام مزدوج أحدهما عسكري يجري على الأرض الجزائرية و الآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس، ويكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلاما رسميا ، ثم يلجأ فيما بعد إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات وعن طريق التفاوض مع مفاوضين أكفاء حسب تعبيره الخاص[2].

فبتسليم المجاهدين لأسلحتهم إلى قوات ديغول يعتبرون شجعانا لأنهم استسلموا بدون شروط ولا قيود، وقد أعتبر ديغول الثوار مثل العمال الذين يضربون عن العمل من أجل تحقيق مطالبهم، وفي حالة تسوية مشاكلهم يعودون إلى العمل، فديغول سينظر في مطالب كل فرد، فإذن عليهم العودة إلى أشغالهم والتخلي عن الحرب .[3]

ب- أهداف ديغول من مبادرة سلم الشجعان

ومن خلال ما سبق تتضح الأهداف الماكرة للمشروع والمتمثلة في :

- القضاء على الثورة وزرع الخلافات والانقسامات بين قياداتها من خلال امتداح بطولة العسكريين ودعوة المنظمة الخارجية للاستسلام الرسمي. [4]
- إجراء فرنسا للجزائريين وتغليط المغفلين منهم ليعودوا إليها طامعين وراكعين، وعندئذ تلط عليهم الذل والأشغال الشاقة ولا تبالي مثلما كانت تفعل سابقا.[5]

(1) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 192.

(2) مصطفى بن عمر، **الطريق الشاق للحرية**، ط خاصة وزارة المجاهدين ، دار هومة للنشر، الجزائر ، 2007، ص 238.

(3) إدريس خضير، المرجع السابق، ص 275.

(4) لخضر شريط، "إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة"، ط خاصة وزارة المجاهدين، **منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954**، الجزائر، 2005، ص51.

(5) إدريس خضير، المرجع السابق، ص 274.

كما أن القصد من سلم الشجعان زرع بذور الإحباط و الروح الانهزامية في صفوف جيش التحرير، وما سيكون له في المستقبل من آثار سيئة على معنويات المجاهدين.[1]

إن الجنرال ديغول في هذا الجانب النفساني لم يكن صادقا أبدا ، وإنما كان يتخذه وسيلة حرب نفسية للتأثير على الأفراد والجماعات وإحباط معنوياتهم وإضعاف الثورة وإخماد نيرانها نهائيا [2] .

رد الحكومة المؤقتة على سلم الشجعان:

بالنسبة لرد الحكومة المؤقتة على سلم الشجعان الذي اعتبرت هذه المبادرة الديغولية من قبيل زعزعة الصفوف ومشروعا خادعا، فبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة للمشروع،أصدرت الحكومة بيانا أعلنت فيه رفضها الصريح له [3]، لأن الموضوع فارغ المحتوى لا يحتاج إلى التفكير فيه ، لذلك كان على ديغول أن يكون جديا وصريحا [4].

ففي يوم 25 أكتوبر تلا فرحات عباس بيانا رسميا للحكومة المؤقتة رفضت فيه العرض قائلا: "ليس التفاوض هو المقترح علينا إنما الاستسلام المشروط."واقترح لقاء ا سياسيا في مكان محايد وهو ما رفضه الرئيس الفرنسي الذي قال عندما سمع رد الحكومة المؤقتة: ' إنهم مستعجلون هؤلاء السادة في الأفلان فليتركوني أتصرف وسيرون كيف ذلك، سأعني أغنيتهم."[5]

وقد جاء في رد الحكومة المؤقتة على سلم الشجعان ما يلي :

لا للصلح إلا على الشروط التالية:

1. توجيه الدعوة لها ، كونها الممثل الوحيد للشعب الجزائري.
2. الاعتراف بنهاية الاستعمار وقيام الجزائر بحقها في تقرير مصيرها واستمرار الحرب.[6]

(1) صالح بالحاج، المرجع السابق، ص116.
(2) إدريس خضير، المرجع السابق، ص 274.
(3) لخضر شريط، المرجع السابق، ص 53.
(4) إدريس خضير، المرجع السابق، ص 276.
(5) صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 116.
(6) وهيبة سعيدي، المرجع السابق، ص 142.

3. فتح مذاكرة رسمية بين رجال الحكومة الجزائرية والفرنسية.

4. إعلان إيقاف إطلاق النار على هذه الخطط.[1]

فقد أعلنت الحكومة المؤقتة عن يقينها بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التفاوض لهذا جندت ترحيبها بأية دعوة من الحكومة الفرنسية للتفاوض بصورة جدية وفي بلد محايد، وهو ما أكدت عليه جريدة المجاهد :" حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال"، وهي إشارة إلى أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتمسك بضرورة اعتراف الحكومة الفرنسية بالاستقلال كشرط لأية مفاوضات معها مثلما سبق وضعه في بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام[2]

إن هذا الرد للحكومة المؤقتة جعل ديغول يصطدم بالأمر الواقع إما أن يقبل شروط الصلح أو استمرار الحرب، فمن غير المعقول أن يطلب من المجاهدين تسليم أنفسهم وهو يعلم المبادئ التي ثاروا من أجلها وهي تصفية الاستعمار من الجزائر.[3]

ولما فشلت القيادة الفرنسية في ذلك أخذت تروج أمام العالم بأن رجال جبهة التحرير هم الذين لا يجنحون للسلم ولا يريدونه، فكتبت جريدة البرلمان الفرنسية تقول:"هذا الرفض غير معقول لمقترحات الجنرال ديغول النبيلة من أجل وقف إطلاق النار مع القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني التي تتخذ من القاهرة مقرا لها بعيدا عن الأخطار...فالكفاح منذ الآن بدون أمل بالنسبة لجبهة التحرير الوطني".

ولقد سارت على منوالها بقية الصحف الفرنسية الاستعمارية دون أن توضح معنى السلم الذي دعا إليه ديغول، هل هو سلم أم تسليم؟ كما حملت نفس الجريدة مسؤولية إطالة الحرب لكل من تونس والمغرب، بهدف إخراج الثورة من محتواها الوطني وادعائها أنها مسيرة من طرف أيادي أجنبية فكتبت تقول" إن مسؤولية إطالة الحرب تعود إلى كل من تونس والمغرب بفتح أراضيها لتكون حصنا منيعا للثوار".

ولما لم تحقق هذه السياسة هدفها، لجأ ديغول إلى التخطيط للدمج النهائي للجزائر في فرنسا.[4]

---

(1) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 217

(2) لخضر شريط، المرجع السابق، ص 63.

(3) محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 213.

(4) المرجع نفسه، ص 216.

4-1: إعلان مبدأ تقرير المصير:

أ- مضمون مبدأ تقرير المصير:

إن بوادر الحل السلمي للقضية الجزائرية جاءت كنتيجة حتمية أملتها الظروف التي دفعت بالجنرال ديغول إلى الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره.

فبعد فشله في الانتصار على جبهة التحرير وجيشها عسكريا وسياسيا دفعه ذلك إلى اللجوء إلى الحرب النفسية، فنادى بسلم الأبطال، ولكنه فشل في تحقيق أهدافه، وبذلك استطاعت الثورة أن تكشف حقيقة ما ينويه ديغول، بتحديدها شروط الصلح من قبل الحكومة المؤقتة انطلاقا من الاعتراف بحق الشعب في تقرير مصيره، ووقف إطلاق النار والاعتراف بنهاية الاستعمار، وأمام هذا الرد للحكومة المؤقتة وجد ديغول نفسه أمام أمرين أحدهما مر إما أن يقبل شروط الصلح أو الاستمرار في الحرب.[1]

ويعتبر تاريخ 16 سبتمبر1959م البدايات الأولى للحل السلمي أين اعترف ديغول بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره،حيث أدلى في بيان له أن الجزائر مشكلة دولية وصعبة الحل إذ نجده يقول:" إن مشكلة الجزائر ما زالت تواجه فرنسا، ويجب علينا أن نجد لها الحل دون أن نتأثر بأقوال الذين يريدون أن يرغمونا على الانحياز لهذا أو ذاك، وإننا لن ننخدع أو ننصاع للذين يريدون قبل كل شيء أن يراعوا مصالحهم قبل مصالحنا، إننا دولة كبيرة ويجب أن نعالج المشكلة على هذا المقياس بروح عالية حتى نمكن الجزائريين أنفسهم أن يقرروا مصيرهم، وأن يختاروا الوضع الذي يناسبهم، وجدير بالذكر أن أعمالا كثيرة قامت من أجل فصل الشعب الجزائري عن فرنسا."[2]

وقد أعلن أيضا في هذا التاريخ عن تفاصيل مشروعه الخاص وهو كالآتي:

- إيقاف القتال فورا.

(1) محمد لحسن أزغيدي،" سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية"، جمعية التاريخ والآثار لمنطقة الأوراس، ع7، 1994، ص ص120-121.

(2) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المصدر السابق، ص511.

- توفير السلام لمدة أربع سنوات[1]، وفي هذه السنوات يتم إجراء الاستفتاء.

وقد تضمن ثلاثة حلول للقضية الجزائرية وتتمثل في:

1. الإدماج: ويعني المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع سكان الجزائر أوروبيين ومسلمين.(2)
2. الفيدرالية: عن طريق تشكيل الحكومة الجزائرية التي سيكون كل وزرائها جزائريين،وتعتمد هذه الحكومة على تأييد فرنسا وإعانتها وترتبط معها في ميادين الاقتصاد والتعليم والدفاع، وفي هذه الحالة يبقى النظام الداخلي في الجزائر خاضعا للنظام الفيدرالي.(3)
3. الانفصال عن فرنسا: ومعناه الاستقلال، وهو اختيار حذر ديغول الجزائريين منه حينما قال:"إني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة، بل ستجر حتما إلى كارثة كبرى، وبما أن الجزائر وصلت إلى هذه الحال من الرقي بفضل فرنسا، والعالم كله يشهد على ذلك، وأقولها صراحة فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق، وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها، وأنا أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية...وعلى كل، إذا قرر الجزائريون اللجوء إلى تطبيق هذه الفكرة الخاطئة، فإن الجزائريون الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، وستعمل ما في وسعها أن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم وأرواحهم، وتجب أن أقول بأن استغلال البترول وشحنه باق م اختصاص فرنسا،وأن للغرب مصالح فيه، وسنحافظ عليه حتى ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة."(4)

إن المتأمل لبيان ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم لأول وهلة تراه حلا مقبولا لكن حينما يطلع على تفصيله يجده عبارة عن مراوغة، لأن عملية تقرير المصير التي أعلنها موضوعة وراء أفخاخ متعددة، فلمجرد وقف القتال بدون قيد أو شرط فخ أول، الاستسلام والتجرد من السلاح هذا فخ ثاني، انتظار أربع سنوات أو أكثر، هذا فخ ثالث، وهذا الانتظار يمكنه أن يدوم طول الحياة

(1) إدريس خضير، المرجع السابق، ص 291.
(2) لخضر شريط، المرجع السابق، ص 56.
(3) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشروالعشرين**، المصدر السابق، ص286.
(4) لخضر شريط، المرجع السابق،ص ص57-58.

واستتباب الأمن الفعلي هذا فخ رابع، مدعم لفكرة الانتظار وقد يكون مبررا نهائيا ن والتعبير الفردي فخ خامس، يهدف إلى تشتيت الصفوف وبالتالي استحالة الاستفتاء.[1]

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا عرض الجنرال ديغول هذا الاختيار على الشعب الجزائري؟ وللإجابة على هذا السؤال نستعرض هذه النقاط :

1. لم تكن هناك فرصة الاختيار للشعب الجزائري وذلك للتعبير عن آرائه بحرية مادامت الحرب مستمرة.
2. الشعب الفرنسي له حق القبول أو الرفض لاختيار حرية الشعب الجزائري.
3. فرنسا تريد المحافظة على الصحراء الكبرى.
4. ديغول يقول ويردد بأن الانسحاب من الجزائر يعني تقسيمها إلى قسمين، ولضمان أمن واستقرار المعمرين والأقدام السوداء في المناطق الشمالية والمناطق الخصبة.[2]

إن التوقيت الذي اختاره ديغول لإعلانه له علاقة بانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشر بعد مرور سنة على إنشاء الحكومة المؤقتة[3]، لهذا فإن أول هدف لهذه المبادرة هو كسب الرأي العام العالمي وتهدئته خاصة في هيئة الأمم المتحدة،[4] وقد نجح جزئيا في ذلك لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة لم تصادق على مشروع اللائحة الذي تقدمت به المجموعة الآفروآسيوية بشأن الجزائر.[5]

بادر ديغول إلى "مبدأ تقرير المصير"تحت ضغط التطورات الدولية، إذ لم تعد القضية الجزائرية قضية داخلية فرنسية بل خرجت إلى الصعيد الدولي.

ذهب بعض أعضاء الحكومة عند مناقشتهم لدوافع مشروع ديغول إلى القول بأن مبادرة ديغول هدفها زرع الانقسام بين قادة الثورة التحريرية، والقضاء على جبهة وجيش التحرير الوطني.[6]

---

(1) إدريس خضير، المرجع السابق، ص ص296-297.

(2) جون بول دروزيل، **التاريخ الدبلوماسي(1957-1978)**، تر: نور الدين حاطوم، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، ص90.

(3) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص134.

(4) لخضر شريط، المرجع السابق، ص54.

(5) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص135.

(6) لخضر شريط، المرجع السابق، ص ص 54-55.

كان هدف ديغول من وراء الاستفتاء هو الوصول بالحيلة إلى إخماد الثورة وإبقاء الجزائر مستعمرة فرنسية إلى الأبد، وذلك بإبقاء الصحراء كمنطقة خاصة لفرنسا، فقد علقت صحيفة سكوتسمان البريطانية فقالت:"ليس الاقتراح الذي قدمه ديغول إلى العصاة بأكثر من اقتراح رفع الراية البيضاء..."[1]

رغم التطور الكبير في تفكير ديغول إلا أنه بقي مصرا على عدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لأنه كان يهدف إلى تحقيق شعاره "الجزائر جزائرية" لكنه كان يقصد ضمنيا أنها تتكون من الجزائريين العملاء لفرنسا حتى يبقى مصير البلاد مربوطا بفرنسا.[2]

ب/ دوافع وأهداف حق تقرير المصير:

هدف هذا التصريح هو خلق مشكلة عنصرية طائفية في الجزائر، زيادة عن مشكلة المستوطنين الأوروبيين، وذلك بتقسيم سكانها إلى جاليات متعددة.[3]

عندما أعلن الجنرال شارل ديغول عن نيته في تمكين الجزائريين من حقهم في تقرير المصير كان في ذهنه أن هذا العمل يتطلب على الأقل 4 سنوات من التحضير، يواصل خلالها مساعيه في اتجاه الرأي العام الفرنسي وجيش الاحتلال لحملهما على تقبل مصير، وفي اتجاه النخبة الجزائرية بأمل إبراز ' قوة ثالثة ' توازن جبهة التحرير، ولربح الوقت، كان لا بد من المناورة.[4]

تجاهل ديغول الجبهة في خطابه وطالب من الجزائريين كأفراد أن يصوتوا بحرية ويقرروا مصيرهم، وربما كان قصد ديغول من هذه المراوغة هو تهدئة أعصاب الأوربيين، وخلق قوة ثالثة من المسلمين الموالين لفرنسا.[5]

وخلاصة القول أن ديغول كان يهدف من وراء مشروعه إلى هدفين:

الأول خاص بالثورة داخليا يتركز على:

---

(1) إدريس خضير، المرجع السابق، ص ص 292-293.

(2) قدادرة شايب، "مظاهرات 11ديسمبر1960"، صدى المتحف، ع 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص36-37.

(3) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المصدر السابق، ص286.

(4) محمد عباس، المرجع السابق، ص 234.

(5) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص536.

1. في حالة عدم إمكانية التفاوض: إقامة حكومة مؤقتة بالجزائر من نواب وعملاء مخلصين لفرنسا، وقد تذهب معها باريس إلى حد الاعتراف بالاستقلال الكامل للجزائر.
2. في حالة التفاوض: التفاوض حول مائدة مستديرة تساهم فيها الحكومة الجزائرية إزاء ممثلين آخرين، ويعتبر ديغول النواب أهم طرف من أطراف المائدة المستديرة.

أما الهدف الثاني: على الصعيد الدولي بأن تحل المشكلة الجزائرية حلا سلميا، فهو أراد أن يثبت بأن هذا القرار قد نفذ بتطبيقه لمبدأ تقرير المصير.[1]

وقد صرح ديغول في مذكراته عن دوافع اتخاذه لقرار تقرير المصير قائلا:"إن قراري بمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم قد رسم الطريق الواجب إتباعه، ففي هذه العملية الواسعة والشاقة لم يشاركني أحد في تحمل مسؤولياتي فايكن ذلك ! ونظرا لتعذر قيام تيار قوي لتوجيه البلاد نحو الهدف، ونظر الإمكانيات المقاومة التي مازالت باقية على ما هي عليه، فإنه يترتب على أن أسير خطوة فخطوة لا أن أقفز قفزا وأن أحرك بنفسي كل مرحلة على حدة، بعد تهيئتها في الفكر وفي الوقائع وسأداب دائما على أن أظل سيد الموقف فلا تبعدني عن طريقي أبدا اضطرابات الساسة، أو غضب الصحافة، أو الضغط الخارجي أو شعب الجيش، أو بلبلة السكان المحليين وفي سبيل إحداث مالا يمكن الرجوع عنه سأستنجد بالشعب في مناسبتين رئيسيتين لكي يقرر قراراتي بعيدا عن الحسابات والعقبات والمساومات وموجز القول سأتيح الخطة التي تمكنني من التوفيق بين مشاعر الفرنسيين وبين مصلحة فرنسا، مع محاولة الحلول دون فهم الوحدة القومية".[2]

ج/ رد فعل الحكومة المؤقتة على تقرير المصير :

لقد كان موقف جبهة التحرير الوطني واضحا من فكرة تقرير المصير، فبعد الدراسة المعمقة والتشاور مع بعض الدول العربية، وتشجيع المعسكر الشرقي الاشتراكي لهذا الاختيار التاريخي،[3]

---

(1) محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، المرجع السابق، ص220.

(2) بيرنارد ليدويدج، المصدر السابق، ص ص95-96-97.

(3)عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري في الجزائر(1954-1962)**، أطروحة دكتوراه الدولة في التنظيم السياسي والإداري لمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص330.

وقد دامت المحادثات حوالي أسبوعين، صاغت الحكومة المؤقتة بيانا ردا على مبادرة ديغول المسماة تقرير المصير في ثلاثة صفحات أذيع في ندوة صحفية في العاصمة ،[1] وقد جاء في البيان مايلي:

"إن الذاتية القومية التي تكونها الجزائر، والوحدة الاجتماعية لشعبنا هي عناصر موضوعية جوهرية، ولهذا فمن الوهم تطبيق تقرير المصير بكيفية لا تقرأ حسابا لهذه الحقائق، أو تهدف إلى تمزيق هذه الذاتية وتجزئتها إلى مجموعات عنصرية أو دينية، إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تذكر- زيادة على هذا- بالمبدأ الذي لا يمكن النيل منه وهو وحدة التراب الوطني، وتعبر عن عزيمة الشعب التي لا تقهر في معارضة كل محاولة تقسيم...أما فيما يخص ثروات الصحراء فإن التنقيب عنها واستغلالها لا يمكن أن يتحول إلى ملكية شرعية، ومن البديهي بعد التحليل الكامل لهذه المبادئ، إن الالتجاء إلى الاستفتاء لا يمكن أن يكون بغير العودة إلى السلم".

إن الشعب الجزائري لا يمكن أن يمارس اختياره الحر تحت ضغط جيش احتلال يعد أكثر من نصف مليون جندي، وما يقارب هذا العدد من رجال الشرطة والجندرمة (الدرك) والميليشيا... إن هذا الاختيار الحر لا يمكن أن يتم بصورة كاملة، ما دام أكثر من ربع السكان موقوفا في السجون والمعتقلات(المحتشدات) أو مرغما على الهجرة.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي الضامنة والمؤتمنة على مصالح الشعب الجزائري إلى أن يعبر عن اختياره بحرية، إنها تسير وتراقب مقاومة الشعب[2] الجزائري والكفاح التحريري لجيش التحرير الوطني، إذن فلا يمكن بدون موافقتها أن يعود السلم ولأجل هذا الغرض فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وبحث شروط تطبيق المصير وضماناته"[3]

(1) لخضر شريط، المرجع السابق، ص 65.

(2) مصطفى طلاس، بسام العسلي، المرجع السابق، ص 538.

(3) المرجع نفسه، ص 539.

لارتدادات الموقف الجزائري على الصعيد الدولي فإضافة إلى تأييد الدول الصديقة والشقيقة للرد الجزائري على ديغول ومن ضمنها جمهورية الصين الشعبية وجمهورية يوغسلافيا، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن رضاها على المبادرة الديغولية وعلى قبول الطرف الجزائري بتطبيق ذات المبدأ.

الرئيس التونسي اعتبر بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد أهانته بما أنها لم تعدل العبارات التي نصحها بتغييرها، فقد أبدى تراجعه من فكرة عقد ندوة مغاربية ثلاثية جزائرية تونسية ومغربية، كما قال لوفد الحكومة الجزائرية بأنه ينبغي التفكير في وسيلة للاتصال بالفرنسيين حتى ولو كان ذلك خارج الحكومة المؤقتة لكنها تلومها في المقابل على عدم استشارتها في الوقت المناسب حيث قدم البيان للرئيس عبد الناصر قبل ساعة فقط من إذاعته، في حين قدمت نسخة منه لبورقيبة ومحمد الخامس قبل 24 ساعة.[1]

جاء تعبير "حق تقرير المصير" على لسان ديغول ليغير الموقف جذريا ويحدث انطباعا جيدا في عدد من بلدان العالم الثالث وفي أمريكا فقد وضع حدا لما يسمى "الجزائر فرنسية" إلا إذا اختار الجزائريون الاندماج مع فرنسا، لذلك من الطبيعي أن يغضب فرنسيو الجزائر الذين اعتبروا ديغول خائنا كما خاب أمل الجيش فيه، لذلك شكل اليمين المتطرف تنظيما مدنيا مسلحا أطلق عليه اسم "الجبهة الوطنية الفرنسية"، أما الثوار الجزائريون فلم يقبلوا وقف إطلاق النار والبقاء تحت رحمة الفرنسيين.[2]

(1) لخضر شريط، المرجع السابق ، ص ص 70-71-72.

(2) بيرنارد ليدويدج، المصدر السابق، ص247.

2: السياسة الديغولية الترهيبية (1959-1961م):

لم تكن عودة الجنرال ديغول إلى الحكم أمرا عفويا أو حادثا ديمقراطيا اعتياديا، بل على إثر فوضى سياسية وعسكرية هزت أركان الجمهورية الرابعة لا لشيء إلا لكونها فشلت في كبح جماح جيش وجبهة التحرير الوطني، فهذا الارتقاء المفاجئ لديغول إلى سدة الحكم كان مشروطا بالقضاء على الثورة في الجزائر، أو بالأحرى تحقيق الانتصار العسكري والسياسي في حرب الجزائر[1] وهو الكفيل بنجدة فرنسا من سقوط ذريع بات يخيم على أركانها، وهي المهمة المنوطة به، التي يجب إنجاحها بكل الوسائل. فأسلوب الإصلاحات لم يكن إلا أحد وجوه عملية اسمها: القضاء على الثورة.

أما الوجه الثاني فهو أسلوب الردع العسكري بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وقد جسد أسلوبه الأخير في استعمال شتى أشكال العنف للوصول إلى ما لم يصل إليه غيره. فقد جند كل طاقات فرنسا، وقد عبر على ذلك المجاهد علي بومنجل بقوله :' بمجيئه إلى الحكم – يعني ديغول – وظف كل الإمكانيات العسكرية والبشرية لحب الجزائر... وقد قاسى شعبنا أضعاف ما قاساه في السنوات الثلاثة التي سبقت حكمه، مما يبين بجلاء وحشيته على الشعب الجزائري وعلى امتداد سنوات حكمه".[2]

لقد أمعن ديغول في تجاهل واقع المشكل الأساسي وبارك كسابقيه سياسة التوحش والإرهاب ومجد أعمال الجيش الفرنسي بالجزائر بقوله:" إن الجيش ضباطا وجنودا لا يكتفون بحماية السكان المسلمين بأيديهم وقلوبهم وشجاعتهم وكرمهم، ولكنهم أيضا يقدمون كل أنواع الإعلانات، ولئن كانت نتيجة الاستفتاء هي ما رأيتم من إقبال المسلمين على التصويت، فإن ذلك دليل على هذه الأخوة الوثيقة المتبادلة بين الطرفين."[3]

---

(1) جون بول دروزيل، المرجع السابق، ص82.

(2) محمد لحسن أزغيدي،' سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية'، المرجع السابق، ص153.

(3) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المصدر السابق، ص 282.

ويدل هذا التصريح في عمقه على شدة تمسك ديغول بالحلول الجذرية الرامية إلى القضاء على الثورة بكل الوسائل، مع التأكيد على شرعيتها في الوقت نفسه في إطار تغطية إعلامية منظمة.[1]

(1) بشير بلاح، **موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر1830-1989**، دار المعرفة، الجزائر، ص 148.

1-2: الجنرال شال في مواجهة الثورة:

استهل ديغول سياسته بشن عمليات عسكرية ضخمة، كثيرة العدد طويلة المدة، في إطار ما عرف بمشروع شال الضخم، بعد أن فشلت عمليات التهدئة والتطهير الواسعة للمناطق التي ينعتوها 'بالمتعفنة"، لكونها تعفنت بالثوار والمجاهدين، والتي كانت تتم في خلال أسبوعين إلى ثلاثة.[1]

ومن هنا عين الجنرال ديغول" موريس شال'قائدا أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر في 12 ديسمبر1958م[2]،خلفا للجنرال 'سالان' ذلك أنه من الحزب اليميني المساندة له،والذي وضع خطة شاملة جديدة لإدارة الحرب.[3] تمثلت في مشروع عسكري جديد أدخل فيه تطورا على الأساليب السابقة،[4] وقبل أن يتوجه إلى الجزائر درس شال الخطة الجديدة مع ديغول وفي هذا الصدد يقول:"وقبل أن يتوجه إلى الجزائر تدارست خطته، ووافقت عليها...وتنطوي على شن الهجوم تباعا على كل مراكز الثوار، والقضاء عليها'.[5]

بدأ شال عند قدومه إلى الجزائر في دراسة الوضع على ضوء التقسيمات الجغرافية،المتبعة من طرف جيش التحرير،فتبين له أن كل الولايات الست تعد مستقلة يمكن محاصرتها دون تدخل الولاية الأخرى، وبالتالي تصفية الثورة نهائيا.[6]

وتمثل برنامج الخطة في: تهدئة الولاية السادسة، ثم جبال الونشريس الرابطة بين الولاية الرابعة والخامسة، فجبال الظهرة التي تصل بين الولاية الأولى والثانية والثالثة، ثم تهدئة الولاية الثالثة وأخيرا تهدئة الولاية الثانية.[7]

---

(1) يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج 2، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 437.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص148.

(3) صالح بلحاج، المصدر السابق، ص196.

(4) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المصدر السابق، ص 233.

(5) شارل ديغول، المصدر السابق، ص73.

(6) جلول فيصل،' إعترافات جنرال فرنسي في الجزائر عذبت وقتلت الكثيرين'، **مجلة الوسط**، العدد 485، ص23.

(7) **مجلة الجندي**، العدد 47، الجزائر، 1962، ص 27.

لقد استفاد الجنرال شال كثيرا من تجربة الوزير "أندريس موريس" بل وحتى الجنرال " صالان" الذي كان رأس الناحية العسكرية العاشرة، وقد كان ذلك مدعاة للاستمرار في التصدي للثورة بوسائل وإمكانات أخرى أشد قمعا وتأثيرا.

كان شال من المتشبثين بفكرة الجزائر الفرنسية واللذوذ عنها باعتماد القمع العسكري كحل أوحد لمواجهة الثورة بل القضاء عليها نهائيا، ولقد لقي تأييدا مطلقا من طرف الجنرال ديغول الذي اقتنع بأن الحل العسكري سيكون على يد شال من خلال مشروعه العسكري، وهو ما حمل ديغول على توفير جميع الإمكانات العسكرية والمادية الضرورية واللازمة لإنجاح المشروع.[1]

وقد اشتمل مشروع شال العسكري على الأسس التالية:

أولا: غلق الحدود الشرقية والغربية، بالأسلاك الشائكة المكهربة والمناطق المحرمة والألغام والمراكز العسكرية.

ثانيا: إبادة فرق جيش التحرير الوطني في الجبال والأرياف، من الناحية العسكرية.

ثالثا: تحطيم نفوذ جبهة التحرير الوطني والقضاء عليها في المدن والقرى، من الناحية السياسية.[2]

تركزت إستراتيجية الجنرال شال على تعزيز وحدات الحركى – العملاء – ووحدات الدفاع الذاتي لتدعيم قوات الاستعمار، وقد ارتفع عدد الحركى من 132000 في أول جوان 1956م إلى 58751 في أول جويلية 1959م.[3]

وكانت العناصر الأساسية للإستراتيجية شال تتمثل في محاصرة مساحات شاسعة من مناطق تمركز جيش التحرير والتوغل في أعماق الجبال الوعرة عن طريق قوات المشاة وشق المسالك لتقدم الشاحنات والدبابات حيثما أمكن ذلكن وإخلاء المناطق الجبلية من سكانها، ثم إقامة مراكز عسكرية والاستقرار فيها ليلا ولمدة طويلة لا تقل عن شهرين في المتوسط، إذا وقع اصطدام عنيف

(1) لخضر شريط، المرجع السابق، ص 284.

(2) يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، المصدر السابق، ص 437.

(3) جمال قندل، **خط شال موريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية (1957-1962)**، ط 1، الجزائر، 2006، ص 85.

مع كتيبة قوية، هناك الطائرات المروحية الرهيبة القادرة على إمداد الوحدات المشتبكة في ظرف عشرة دقائق أو ربع ساعة بفيلق من القوات المستريحة التي كانت تنتظر خصيصا لهذه المهمة.

خلال هذه المدة الطويلة لابد أن تكون الكتائب قد أرغمت المواجهة وخسرت قسطا كبيرا من جنودها بسبب التفاوت الكبير في القوات المستخدمة.[1]

بعد انتهاء العملية تنسحب القوات الكبرى وتحل محلها كوماندوسات مطاردة أنشئت من أجل هذا أيضا، ووحدات الحركى والدفاع الذاتي لتواصل حراسة المنطقة وترصد الجنود والمناضلين الباقين وملاحقتهم كي لا يتمكن جيش التحرير من إعادة تنظيم نفسه وتجديد بنيته التحتية العسكرية والسياسية المدمرة.[2]

ولقد كان هذا الأسلوب خطيرا جدا بالنسبة إلى جيش التحرير: احتلال الميدان والبقاء فيه لمدة طويلة، حرمانه من التحرك في منطقة حتى في الليل، انعدام الجدوى من التنقل إلى منطقة أخرى لأن الرقعة المحاصرة واسعة جدا وإرغامه في النهاية على المواجهة في ظل ميزان قوى غير متكافئ تماما، ثم مواصلة الدوريات و"الخرجات" المباغتة بواسطة مروحيات تقوم بإنزال القوات في أي مكان وأي وقت، ذلك ما لم يكن جيش التحرير متعودا عليه من قبل.[3]

وإتبع شال في إستراتيجيته أيضا إخراج المتمردين من منطقتهم الطبيعية وملاحقتهم في منطقة واسعة قدر الإمكان لمدة طويلة ولا يكفي القيام بتطويق منطقة وتمشيطها ثم مغادرتها، لا بد من البقاء فيها وفي منطقة واسعة جدا لأن الفلاقة يسير بسرعة في منطقة يعرفها جيدا.[4]

ففي الفترة الممتدة من نوفمبر 1954م إلى فيفري 1959م، صار حجم العمليات العسكرية الفرنسية الممتدة نحو الزيادة سواء من حيث تعداد القوات والأسلحة المستخدمة في العملية الواحدة أو

---

(4) حميد عبد القادر، **دروب التاريخ (مقالات في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954)**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 111.

(2) المرجع نفسه، ص 112.

(3) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 204.

(2) محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)**، ج 2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 130.

الرقعة الجغرافية التي أنت تعطيها ، ونجم عن المعارك التي رافقتها عدد كبير من الضحايا مقاتلين ومناضلين ومدنيين وغيرهم، بالإضافة إلى الجنود و المناضلين الذين سقطوا فيها،[1] وقد كانت القوات المجندة للعملية الواحدة بضعة آلاف من الرجال في المتوسط 5000رجل وقمعا تبلغ 10000 وهو الرقم الذي سجل كأقصى الأمثلة، أما فيما يخص مخطط شال، الأمر مختلف تماما فقد كانت القوات أكثر والأسلحة أيضا لمنطقة العملية الواحدة واسعة بدرجة لا تحتمل أي مقارنة مع السابق.[2]

أما عن مسألة تطويق الحدود وخنق الثورة من الجانب الشرقي والغربي، فقد قرر الجنرال شال موريس انجاز خط بموازاة خط موريس من الجهة الشرقية، وذلك في نهاية 1958م وبداية 1959م انطلاقا من غرب وشرق القالة، ليتجه جزأه الأول نحو أقصى الشرق، ليبلغ نقطة الحدود التونسية ويعود على شكل دائري ، ليتجه مع جزئه الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن والقرى الواقعة على الشريط الحدودي، حتي يقترب من خط موريس قرب مدينة سوق أهراس ليتجه نحو الجنوب.[3]

دخل مخططه هذا حيز التنفيذ ابتداء من يوم 4 فيفري 1959م على أن ينتهي في أكتوبر من نفس السنة ويتم تنفيذه على الشكل التالي:

1/ المحافظة على الكارياج " Quardrillage " مع التخفيف والتقليل منها قدر ما أمكن واستعمال وحداتها في تكوين فرق صغيرة لتحطيم الثورة ومقاومة جيش التحرير.

2/ إصدار الأوامر للوحدات العسكرية بأن تكون دائمة الحركة حتى تفرض مراقبتها المستمرة للمنطق التي تعسكر بها على أن تكون أكثر خفة وسريعة في التنقل لمتابعة فرق جيش التحرير ولو خارج مناطقها.

3/ تكليف سلاح الطيران بمراقبة تلك المناطق مراقبة مستمرة طوال النهار دون إهمال أو كلل.

---

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 205.

(2) صالح بلحاج،" مخطط شال وآثاره في تطور حرب التحرير الوطني"، مجلة المصادر، العدد 12، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2005، ص 198.

(3) Mohamed Tegua,**L'Algérie en guerre**,o.p.u, Alger,P266.

4/ تجنيد المزيد من فرق القومية والحركى للمساهمة في هذه العمليات العسكرية باعتبارهم من الأهالي، يعرفون أكثر من غيرهم مخابئ الثوار و أسرارهم عند الأهالي، هذا إلى جانب أنهم لا يتورعون عن ارتكاب أبشع الجرائم ضد الأهالي لإرغامهم على إفشاء أسرار الثورة والمجاهدين خدمة لأسيادهم المستعمين.

5/ القيام بعمليات عسكرية ضخمة تشترك فيها قوات كبيرة جوية وبرية تركز جهودها في منطقة واحدة حتى تطهرها من فرق جيش التحرير ونظام الجبهة، ثم تنتقل إلى منطقة أخرى لتقوم بنفس الدور و هكذا.[1]

6/ احتلال تلك المناطق والتمركز فيها لمدة طويلة جدا حتى يتأكد من انتهاء نشاط جيش التحرير والجبهة فيها وإنشاء فرق من الكماندوس لتواجه فرق جيش التحرير واحدة بواحدة.

كان هذا هو المخطط العام للجنرال شال ولقد قرر تنفيذه على المراحل التالية:

1) تهدئة ولاية وهران في أول فيفري إلى شهر أفريل 1959م.
2) تهدئة جبال الظهرة وطريق الاتصال بين الولايات: الأولى والثانية والثالثة خلال شهري جوان وجويلية.
3) تهدئة بلاد القبائل خلال فصل الصيف كله.
4) تهدئة الشمال القسنطيني في أواخر فصل الصيف قبل بدء البرودة الشديدة في الشتاء.[2]

فنفذ عدة عمليات عسكرية مثل " Operation pronethe " في الجنوب الوهراني، " Operation 'cigale في الونشريس، وتطويق الحدود المغربية[3]. وكانت هذه العمليات تعتمد على الهجوم التمشيطي بقوات كبيرة ومتنوعة مركزة هجوماتها على منطقة معينة محاولة البقاء أطول وقت ممكن يتراوح في بعض الأحيان عدة شهور.[4]

([1]) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين** ،المصدر السابق، ص ص 234- 235.
([2]) المصدر نفسه، ص 235.
(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص149.
(4) عمار قليل، المصدر السابق، ص 157.

كما نظمت عمليات أخرى عبر التراب الوطني كعملية الشرارة بجبال الحضنة وعملية المنظار' jumelle " في جرجرة، وعملية الأحجار الكريم " pierres précieuses' في الشمال القسنطيني، وعملية ماراتون ضد الأراضي التونسية بدعوى ضرب وحدات جيش التحرير الوطني وعملية المجس ' tontacule ' في جبال الضاية مع تشديد المراقبة والقمع في المدن، وتخصيص فرق المظليين للسيطرة على العاصمة ومواصلة تطويق الحدود الجزائرية مع كل من تونس والمغرب.(1)

سنستعرض أهم تلك العمليات العسكرية في المبحث الثاني.

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 151.

2-2: أهم العمليات العسكرية:

أ- عملية المجهر:

عملية المجهر "La jumelle" بالولاية الثالثة 22 جويلية- نوفمبر1959 م تعتبر عملية فريدة من نوعها وهي حلقة من برنامج شال الواسع علق الاستعمار أهمية كبيرة عليها في صورة ما إذا نجحت، لأنها سوف تكون نموذجا لباقي العمليات التي سيشنها جيش الاحتلال على كامل أنحاء الجزائر، وكالعادة فقد اختار بلاد القبائل لتكون مسرحا لهذه العملية الضخمة ! التي بدا الاستعداد لها منذ مطلع شهر جويلية[1].وقد كانت في منطقة القبائل بقسميها الكبرى والصغرى على شكل مثلث زواياه الثلاثة خليج بجاية شرقا، دلس غربا، والبويرة وبني منصور جنوبا ودامت قرابة ثمانية شهور وجند فيها خمسة وسبعون ألف جندي من الأسلحة الثلاثة: البرية والجوية والبحرية واللفيف الأجنبي وأربعة آلاف سيارة عسكرية وألفي دبابة مصفحة ومئات الطائرات المختلفة الأشكال والأحجام وعشرات من البواخر والبوارج الحربية الراسية والمتنقلة بين دلس وبجاية.

.قاد هذه العملية الجنرال شال بنفسه تعبيرا عن الأهمية الخاصة التي أولاها لها واتخذ قمة ثاقيجوت بجبل أرزو نطهور (جبل الظهرة) في شلاطة مقر القيادة، نظرا لموقعها الإستراتيجي الممتاز[2]. تعاون مع شال الجنرال دولبير قائد ناحية سطيف والبرج وبوني وشنوا عمليات عسكرية ضخمة على المنطقة.[3]

طبقت القوات الفرنسية خلال عملية المجهر أساليب جهنمية وتفننت فيها وهي كالتالي:

1) تمشيط الولاية كلها تمشيطا كاملا وبكيفية قاسية على مدى ثمانية أشهر واتخذت ذلك نموذجا لباقي العمليات التالية.
2) تم حرق الغابات والحقول والبساتين، وإتلاف كل المزروعات والمحاصيل في إطار أسلوب الأرض المحروقة وتغوير ينابيع المياه كذلك.

---

(1) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المصدر السابق، ص 239.

(2) يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة(1نوفمبر1954-19 مارس1962)**، المصدر السابق، ص ص 182،183.

(3) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المصدر السابق، ص240.

3) تم جمع السكان كلهم في مراكز احتشاد خاصة ووضعت تحت الرقابة العسكرية المشددة لفصلهم عن الثوار المجاهدين بصفة نهائية وكاملة.

4) منع أي اتصال بين السكان في المراكز وتحديد تحركاتهم وتنقلاتهم إلا برخص خاصة من الإدارة العسكرية الفرنسية.

5) تم تكثيف عمليات التفتيش والاستنطاق والتعذيب والاعتقال والإبعاد بصورة متواصلة في إطار سياسة الإرهاب والتخويف والزجر.

6) نظمت كتائب وفرق عسكرية متنقلة اعتمدت نظام وتكتيك جيش التحرير الوطني في السير والتنقل والحركة وذلك لمضايقة جنود جيش التحرير في الجبال والغابات، استعمل فيها خاصة جنود الحركة والقوم.[1]

لقد استهدف الجنرال شال من وراء هذه العملية الضخمة تحقيق هذه الأمور:

- اقتحام الولاية الثالثة وحصارها وعزلها تماما عن كل الولايات الأخرى.
- اقتحام مقر الولاية الثالثة بأكفادو، بونعمان.
- كشف مخابئهم وملاجئهم و مقراتهم وأماكن تواجدهم.
- تكثيف المراقبة العسكرية على كل مناطق الولاية لشل حركة ونشاط المجاهدين بغربها السكان وعزلهم عنهم وإيقاف مساعداتهم لهم.
- فرض حصار غذائي واقتصادي على كل السكان لتحطيم معنوياتهم وإرغامهم على التخلي عن الثوار وعدم تقديم أي عون أو مساعدة.
- إرضاء المتطرفين من العسكريين والمدنيين في الجزائر و فرنسا معا وإعطاء الدليل لهم على أن الجيش الفرنسي قادر على الأخذ بزمام المبادرة وإنقاذ الموقف.[2]

بالرغم من ضخامة عملية المجهر وخطورتها إلا أن جيش التحرير واجهها بصبر وشجاعة متعلقين بثورتهم ومستقبل وطنهم إلى أبعد الحدود اتخذوا لذلك عدة إجراءات من ضمنها:

1) السير فرادى أو في أفواج صغيرة جدا ومنع تجمع المجاهدين في مكان واحد وبأعداد كبيرة.

([1]) يحي بوعزيز، **الثورة في الولاية الثالثة(1 نوفمبر1954-19مارس1962)**، المصدر السابق، ص 186.

([2]) المصدر نفسه، ص 185.

2) تجنب المواجهة مع العدو في المعارك والاعتماد على نصب الكمائن وتكثيفها.
3) نصب الألغام والمتفجرات في الطرق والجسور، التي تمر عليها القوات العسكرية الفرنسية لنفسها وعرقلة نشاط تلك القوات
4) الاعتماد على عنصر النساء في التموين والاتصال والعلاج ونقل الأخبار وذلك لضعف الشبهة فيهن.
5) استغلال المزارع والقرى الواقعة بالسهول لجلب المؤونة منها ونقلها إلى المخابئ المعدة لها وبذلك كان يتم تبادل المواقع بين جنود جيش التحرير وقوات الاحتلال التي لم تشعر بذلك وكان يتم ذلك بواسطة الأعوان المجندين للثورة.[1]

إن عملية المجهر رغم العدد الضخم الذي جند فيها من الجنود والأسلحة، ورغم الأساليب المتطورة التي طلبت خلالها إلا أنها انتهت إلى الفشل الذريع الذي لم يستطع الفرنسيون إخفائه ويعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

1) كان جيش التحرير الوطني مدربا على مواجهة مثل هذه العمليات التطهيرية منذ 5 سنوات، ولم تكن هذه العملية شيئا جديدا ومفاجئا له، ويملك جهازا قويا للاستخبارات مكنته من التعرف على أخبارها قبل البدء فيها، فوضع كل الخطط اللازمة لها كانسحاب معظم فرقه إلى خارج المنطقة لدرء الأخطار وللتزود وللاستعداد.
2) لم يكن الجيش الفرنسي يتوقع أن يجد أمامه فراغا رهيبا في الميدان، حيث اختلفت عناصر جيش التحرير والمسبلين وفشل في القضاء النهائي عليها كما كان يأمل، وفاته زمام المبادرة والمفاجأة رغم ضخامة القوات والمعدات التي جندها للعملية.
3) كانت معظم القوات الفرنسية التي استعملت فيها، منهكة في العمليات السابقة بجنوب وهران والونشريس والحضنة وجبال عمور وأولاد نايل، ولم يكن بمقدورها أن تبذل جهودا أكثر في هذه العملية وانهيار معنويات الجنود الفرنسيين بسبب طول أمدها.
4) كانت حرب التحرير التي يخوضها جيش التحرير ضد جيش الاحتلال تختلف كثيرا عن طبيعة الحروب العصرية، وتعتمد على حرب العصابات والكر والفر السريعين ولذلك عجز جيش

(1) يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة(1 نوفمبر1954-19مارس1962)، المصدر السابق، ص ص 184-185.

الاحتلال عن مجاراته، ولم يتمكن رغم كثرته أن يصل مراكز جيش التحرير لتحطيمها نظرا لكثرتها وصعوبة الوصول إليها.[1]

ب: عملية الأحجار الكريمة:

انتقل الجنرال شال بعد عملية المجهر إلى الولاية الثانية لتحقيق عملية الأحجار الكريمة جارا أذيال الخيبة أملا في تحقيق النصر في الظرف الذي حدده ، وعندما انتقل إلى هناك توقع أن تكون حجم الصعوبات أكثر، وخاصة أن المنطقة تتميز بتضاريس صعبة ومعقدة مقارنة بالولاية الثالثة ورغم إدعائه أنه يعرف الجزائر شبرا شبرا اختار من أين يبدأ، وكان في كل مرة متخوفا من أن يحاصره جيش التحرير[2]

ولقد جند فيها أكثر من 10آلاف جندي فرنسي وشملت العملية منطقة لأوراس وتبسة وجزءا من الولاية السادسة.[3]

انطلقت هذه العملية في نوفمبر-ديسمبر 1959م بمشاركة قوات بلغت 50الف رجل تحت القيادة العليا للجنرال جانو"Janot" الذي حذا حذو قائده شال.[4]

لقد امتازت هذه العملية الحربية بمميزات عدة أهمها:

1) ضخامة العدد والعدة وشموليتها لكل الجيوش البرية والجوية والبحرية.
2) سرعة التدخل واعتماد أسلوب المفاجأة وخاصة الجوية والمدفعية.
3) عامل الاستقرار في المنطقة الجبلية المراد مسحها وتمشيطها.
4) مشاركة جهاز المخابرات والاستنطاق في الحملات العسكرية.
5) تطبيق سياسة الأرض المحروقة(حرق الغابات والديار وقتل الحيوانات).
6) تهجير السكان عنوة ورميهم في محتشدات محاذية للثكنات العسكرية.

---

(1) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المصدر السابق، ص243.

(2) رشيدة الجواني، 'جيش التحرير الوطني في مواجهة مخطط شال'، **مجلة الجندي**، العدد402، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2009، ص 10.

(3) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 445.

(4) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 211-212.

7) تشديد الحصار الاقتصادي.

8) ملاحقة المجاهدين واستفزازهم وإجبارهم على حرب المواجهة.

9) تجنيد المزيد من الخونة وإجبارهم على تقليد المجاهدين في اتصالهم بالشعب.

10) تشغيل كل أنواع الشرطة في هذا المخطط.

11) تشغيل الجزائريين وترقيتهم بقصد استمالتهم لجانبها.[1]

بالرغم من كل هذه الميزات التي تميزت بها هذه العملية الضخمة والتي تمثل حلقة من أهم الحلقات شال في برنامجه الا أنها باءت بالفشل الذريع، ومنها تأكدت السلطات الاستعمارية من فشل برنامج شال في عملياته العسكرية في تحطيم فرق جيش التحرير والقضاء عليها.

وقد عاشت الولاية الثانية في ظل العملية العسكرية الشاملة ظروفا صعبة وخطيرة للغاية لم تشهدها من قبل مما جعل الخسائر كبيرة في صفوف جيش التحرير.[2]

(1) لخضر بولطمين، "الولاية الثانية تفشل مخطط شال"، أول نوفمبر، ع130-131، الجزائر، 1991، ص41.

(2) المصدر نفسه، ص42.

3-2: إنشاء خطي شال وموريس:

لقد كان لضربات الثورة التحريرية المسلحة وتزايد تأثيرها في أوساط الجماهير لمجابهة الآلة الاستعمارية الأثر البالغ على نفوس الساسة الفرنسيين وحتى الرأي العالم الفرنسي الذي تفاجأ بذلك.[1]

تعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال فانكسام" Vanuxem " الذي أراد تطبيقه في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب ضيق الوقت فطبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد أندري موريس الذي اقترح إنجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود التونسية في نهاية عام 1956م وبداية 1957م، وسمي المشروع باسمه، كما عرف كذلك بسد الموت أو السد القاتل، وقد استفاد أندري موريس بهذه الصفقة المربحة باعتباره شريكا في مصنع الأسلاك الشائكة.[2]

منذ بداية أول جوان 1957م، شرع الجيش الفرنسي بأمر من وزير الدفاع في إنشاء شبكة مكهربة على طول الحدود التونسية وذلك على أمل أن تصبح هذه الشبكة سدا منيعا يعوق تحركات الثوار ويحول دون تموينها بالسلاح والذخيرة مما يسهل القضاء عليهم في وقت قصير.[3]

أما عن مسألة تطويق الحدود وخنق الثورة من الجانب الشرقي والغربي، فقد قرر الجنرال شال موريس انجاز خط بموازاة خط موريس من الجهة الشرقية، وذلك في نهاية 1958م وبداية 1959م، انطلاقا من غرب وشرق القالة، ليتجه جزأه الأول نحو أقصى الشرق، ليبلغ نقطة الحدود التونسية، ويعود على شكل دائري ، ليتجه مع جزئه الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن والقرى الواقعة على الشريط الحدودي، حتى يقترب من خط موريس قرب مدينة سوق أهراس ليتجه نحو الجنوب.[4]

---

(1) رشيدة الجواني،المرجع السابق، ص 9.

(2) محمد ناجي، "الخطط الجهنمية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية"، الأسلاك الشائكة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، الجزائر، ص26.

(3) صالح فركوس، المرجع السابق، ص447.

(4) Mohamed Tegua, op cit, P266.

ويبلغ طول الحاجز الغربي 750 كلم، والشرقي حوالي 200كلم، أما طول الخطين معا 1600 كلم إذا أضفنا المسافات الصحراوية بالرادار.ارتفاع أسلاك الخط الشرقي متران ونصف، وطاقته الكهربائية حوالي 1000 فولط، معززة بشكل كبير في الأماكن الحساسة، وهناك خطان رئيسيان من الأسلاك المكهربة بتيار عالي التوتر، وأسلاك شائكة وألغام تفصل بينهما تختلف طولا من منطقة إلى أخرى، تبلغ في المتوسط 150 متر من الأرض الملغمة.[1]

يمر بها مسلك يربط بين مراكز عسكرية قريبة من بعضها البعض، في هذا المسلك توجد ليل نهار، وبدون انقطاع دوريات بدبابات هالف تراك، تجوب المنطقة ذهابا وإيابا حاملة أضواء كاشفة ضخمة تنكس بضوئها المتحرك بشكل دائري المنطقة التي تمر بها من جميع الجهات، الفاصل الرسمي بين دوريتين هو 10 دقائق، نهارا تقوم بالحراسة أيضا أسراب ذاهبة وأخرى آتية من الطائرات على امتداد الحواجز والمناطق المحاذية لها، مزودة بآلات متطورة للاستكشاف والملاحظة.[2]

وإبتداءا من الفصل الأول لسنة1958م أصبح الحاجز مستحيل الاجتياز إلا وافقت وحدات جيش التحرير الوطني على ترك ثلاثة أرباعها في الميدان مقابل ربع قد يصل إلى الأراضي الجزائرية، ورغم كل ذلك فإن السيد كريم بالقاسم ظل يوهم القيادة بأن الأسلاك المكهربة لا تشكل صعوبة تذكر في وجه قواتنا المقاتلة.[3]

أ- الأهداف المرجوة من خطي شال وموريس:

لم تعتمد السلطات الفرنسية الخطوط العسكرية إلا بعد أن أثبتت نجاعتها وفعاليتها في مختلف الحروب، غير أن هذه المرة كانت أكثر تطورا إذ عرضت وسخرت لها إمكانيات مادية وبشرية ضخمة نظرا للأهداف المبتغاة منها، حيث من الجانب العسكري لتمس الجوانب الأخرى السياسية والاقتصادية:

---

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 234.

(2) مجلة المصادر، "ملف التعذيب في الجزائر"، العدد 5، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 115.

(3) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 128.

1- الأهداف العسكرية:

اعتمد جيش التحرير الوطني في تموين عملياته العسكرية على القاعدتين الشرقية والغربية باعتبارهما الشريان الحيوي والإستراتيجي الذي كانت تعبر عنه عدة قوافل محملة بالأسلحة والمؤونة ولقد تفطن العدو لهذا التسرب، لكنها فشلت في القضاء على هذه الكتائب التي نجحت لحد كبير في إيصال السلاح إلى الداخل ، وأمام هذا الوضع الذي هدد مصالح فرنسا عمدت إلى إنشاء خطوط مكهربة بهدف توقيف قوافل السلاح وعزل من القاعدتين الشرقية والغربية لمنع المجاهدين من الدخول والخروج وفصلهم عن القواعد الخلفية و الداخلية وعزلهم عن العالم الخارجي ومنعهم من الإمداد والتموين والعلاج قصد خنق الثورة والقضاء عليها. كما كانت ترمي إلى حماية السكك الحديدية الممتدة على طول الحدود والتي من خلالها تنقل الأسلحة الفرنسية، حيث تمر من الجهة الشرقية من ونزة وتبسة باتجاه عنابة، ومن الجهة الغربية من وهران إلى مشرية ثم كولومب بشار.[1]

2- الأهداف الاقتصادية:

إن الإستراتجية العسكرية الجزائرية جعلت ضرب المصالح الاقتصادية الفرنسية جزءا لا يتجزأ من المد الثوري، حيث تعرض قطاع النقل خاصة القطارات التجارية إلى هجومات كبيرة قدرت ب 730 عملية ضد القطارات و 227 عملية ضد المحطات، وذلك في الفترة الممتدة من 1 نوفمبر 1954م حتى 31 أكتوبر1957م، ولقد كلفت هذه العمليات الاقتصاد الفرنسي 5 ملايير فرنك سنة 1957م، بينما وصل سنة 1958م إلى 9,5 مليار، ليرتفع منذ 1959م-1960م إلى 20 مليار فرنك.[2]

3- الأهداف الاجتماعية :

إن المنطقة الحدودية الشرقية والغربية التي كانت آهلة بالسكان أضحت نتيجة القمع والبطش الذي سلطته الإدارة الاستعمارية على المقيمين بهذه المنطقة مدمرة، وقد توجت الإدارة الفرنسية

(1) محمد ناجي، المرجع السابق، ص 290.

(2) المرجع نفسه، ص ص290-291.

تحقيق هدف استراتيجي بعيد المدى يتمثل في شل حركية ونشاط وفاعلية الثورة، وتطويق امتدادها من خلال عزل الشعب عنها خصوصا بالمنطقة الحدودية التي تمثل مجالا حيويا واستراتجيا، ولقد أخذ هذا التهجير اتجاهين : الأول كان باتجاه المناطق الداخلية، أما الثاني كان باتجاه تونس والمغرب.وكانت الوضعية الصعبة للاجئين الجزائريين الذين بلغ عددهم سنة 1960م: 200ألف بالإضافة إلى الإفرازات السلبية التي أنجزت عنها، وهذا ما شكل الدافع الأساسي للقيادة الثورية كي تعمد على البحث عن سبيل أفضل وكفيل للتصدي لهذه المواجهة.[1]

ب- مجابهة الثورة للخطين:

بالرغم من هذا كله كانت الثورة يقظة ومتربصة أكثر بحيث استطاعت أن تفوت عليه كل الفرص وتحطم أحلامه وآماله على صخرة النضال الصارم والمستميت رغم سقوط عشرات من القتلى والجرحى في صفوفها، في مقابل أن القيادة العسكرية الفرنسية تعودت على كتمان أنباء تخريب السد خشية إن هي اعترفت قد تتحطم خرافة السد القابل وتنهار.[2]

(1) جمال قندل، المرجع السابق، ص ص 108-109.

(2) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 448.

4-2: المناطق المحرمة والمحتشدات:

أ- المناطق المحرمة:

كان تشكيل المناطق المحرمة واحدا من أساليب الحرب الخاضعة تماما لرغبات الضباط الفرنسيين ونزواتهم في كل منطقة. في بعض الأحيان كانت المنطقة تصبح محرمة على إثر اشتباك قوي مع جيش التحرير، حيث يطرد السكان فورا ودون سابق إنذار، فتدمر المداشر بالقصف الجوي أو المدفعي أو بالحرق المباشر و بإعدام بعض المدنيين وجوبا إذا كانت القوات الفرنسية قد تكبدت خسائر في الاشتباك وأحيانا بدونها.[1] وتصبح المنطقة بعد ذلك محرمة، أي تطلق النار على كل متحرك فيها بمناسبة التحليقات لطيران فوقها، وخرجات للعسكر الفرنسي في المراكز العسكرية المجاورة، تكون المدافع من عيار 105 ملم مصوبة باستمرار نحوها لتقوم بقصفها من حين لآخر ليلا أو نهارا.[2]

وفي حالات أخرى كانت العملية تتم بتحضير مسبق حيث ترسم على الخريطة العسكرية حدود المنطقة التي ستصبح محرمة، بعد تسجيل عدد معين من الاشتباكات التي وقعت فيها أو توفرت المؤشرات الكافية على أنها متعفنة [3].ومع اشتداد الحرب ازدادت رقعة المناطق المحرمة فأصبحت سنة 1959م تغطي المناطق الجبلية الوعرة، والغابات الكثيفة، مطابقة تقريبا لمناطق التواجد الكثيف لجيش التحرير في الشمال، وتغطي كذلك الصحراء الكبرى، والحدود الشرقية والغربية في شريط على جانبي الأسلاك الشائكة يتراوح عرضها بين 5 وأزيد من 100 كلم غربا ولقد امتنعت القيادة العسكرية الفرنسية من الإعلان عن قائمة المناطق المحرمة التي أحيطت عملية إنشائها بالسرية تهربا من الاعتراف أنه فقدت السيطرة على أجزاء واسعة من الجزائر.[4]

---

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 246.

(2) كلود ليوزو، **العنف التعذيب و الاستعمار من أجل الذاكرة الجامعية**، تر: الصادق عماري وآخرون، مر: مصطفى ماضي، دار النهضة للنشر، الجزائر، 2008، ص181.

(3)صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 246.

(4) حميدة عمراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية**، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص138.

لكن هذه المناطق لم تكن خافية على أحد، وقد قامت الصحافة الفرنسية ذاتها من حين الآخر بالكشف عن سلسلة منها. صحيفة 'Le monde ' وقد ذكرت عدة مناطق أعلنتها الإدارة الفرنسية مثل: منطقة جبال الشناوة التي تبعد حوالي 60 كلم على الساحل بين شرشال وتيبازة في 1 أفريل 1955.[1]

وبالنسبة للحدود التي أقيمت فيها الحواجز المكهربة والتي أصبحت مناطق محرمة، جمع جزء من سكانها داخل المراكز التي أنشئت هناك والجزء الأكبر منهم لجأ إلى تونس والمغرب، حيث بلغ عدد اللاجئين الجزائريين في الأولى 150.000 نسمة وفي الثانية 100.000 نسمة،أي حوالي 250.000 نسمة من سكان الحدود. أما سكان المناطق المحرمة الجبلية و الريفية فتفرقوا في جهات مختلفة، قسم منهم ذهب نحو المدن القريبة أو البعيدة للاستقرار عند ذويهم والبعض الآخر أقام لنفسه بيوتا قصديرية من حول المدن المختلفة لكن القسم الأكبر منهم لم تترك له فرصة الاختيار، إذ وضع في المحتشدات التي سميت أيضا بمراكز التجمع.[2]

ب: المحتشدات :

في الوقت الذي كانت تجري فيه عمليات 'شال'، كانت القوات الفرنسية إضافة إلى عملياتها العسكرية، تقوم بفتح محتشدات ومراكز للتوقيف والتعذيب، عبر كامل التراب الوطني.[3] وقد سميت المحتشدات بمراكز الإقامة.[4] وأنشأت في الأصل لقطع الصلة بين جيش التحرير والجماهير الشعبية داخل الوطن وتحويل أفواج كبيرة من المواطنين لمناطق يجهلونها، وفي بعض الحالات نقل جميع سكان البلديات إلى المحتشدات، وبقيت بلدياتهم خالية، وتحولت إلى مناطق محرمة.[5]

---

(1)صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 247.

(2) بسام العسلي، المرجع السابق، ص 86.

(3) محمد الميلي، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب**، دار الكتاب للنشر، بيروت، 1981،ص 83.

(4)عبد المالك مرتضى، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية(1954-1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص106.

(5) محمد الطاهر عروي، **ذكريات المعتقلين**، ط1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص09.

وهذه السياسة في المفهوم العسكري المحتل، تهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من السكان في مناطق معينة للتحكم فيهم و مراقبهم وإذلالهم.[1] ومن جهة أخرى الاستحواذ على أراضيهم وممتلكاتهم، وفي هذه المحتشدات غالبا ما تمارس عليهم كل الضغوطات النفسية، والمعاملات الدنيئة،[2]وكانت قريبة من المناطق العسكرية حتى يضمن الفصل التام بين الشعب وجيش التحرير وهكذا أخذ يرتفع عدد المرحلين من 335 ألف في سبتمبر1958 و 740 ألف في أكتوبر 1958م إلى أكثر من مليون وستمائة ألف في سنة 1960م.أما عدد المحتشدات فقد وصل إلى 3462 منها 1200 محتشد سماه المستعمرون بالقرى الجديدة. وقد عان الجزائريون آلام المرض والجوع، نظرا لقلة المواد الغذائية والخدمات الطبية فكثر مرض السل خاصة بين الأطفال.[3] ففي مارس 1960م جاء في مذكرة وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة حول مراكز المحتشدات ما يلي:' أن ثلاثة ملايين من أبناء الريف الجزائري قد تلاشوا منذ سنة1954م، من كل ريفيين اثنين نجد واحدا فقط لا يزال في أرضه أما الثاني فإما لقي حتفه أو هو لاجئ في معسكر التجمع ".[4]

كانت هذه المحتشدات بهدف مراقبة أي اتصال أو احتكاك بين الجيش وجبهته والفئات الشعبية وهكذا للتأثير على معنويات المجاهدين الذين لا يمكنهم الاستمرار في المقاومة دون مساندة الشعب لهم فيستسلمون، وقد اختيرت أماكن خاصة ومميزة لهذه المحتشدات تكون مكشوفة لتسهيل المراقبة في الداخل والخارج.

وهكذا بدأت عمليات واسعة النطاق لإجلاء السكان وترحيلهم بالقوة مع إرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم وحشرهم داخل هذا النوع من السجون الكبرى، بعد تهديم القرى والمداشر المهجورة ولم تكتفي السلطات الاستعمارية بحشر السكان في هذه الأماكن، بل فرضت عليهم حالة الحصار التي تمنع التجول في أوقات معينة[5]، بهذا الأسلوب عملت فرنسا الاستعمارية على إيجاد تقنية

(1) مجلة الرؤية ، العدد3، الجزائر، 1998، ص 184.

(2) جان بول سارتر، **عارنا في الجزائر**،تر: عايدة وسهيلا إدريس، ط2، دار الآداب، بيروت، 1978، ص34.

(3) محمد الامين بلغيث، **تاريخ الجزائر المعاصر**، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 188.

(4) مجلة الجيش، العدد 271، الجزائر، ص 30.

(5) الغالي الغربي، "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية"، **الأسلاك الشائكة المكهربة**، المرجع السابق، ص ص35-36.

جديدة لتعذيب الشعب الجزائري بالموت البطئ، وذلك بجعله في المحتشدات يعيش أقصى أنواع الحياة بؤسا.[1]

كتبت جريدة " فرانس سوار" في 15 أفريل 1960م عن مراكز التجمع مقالا جاء فيه:" أما الآن فهم في بؤس قاتل بالمعنى الحقيقي للكلمة، إن كثيرا منهم يموتون في الغالب وخاصة الأطفال الذين ولدوا خلال العامين السابقين، هنا كان يموت منهم واحد أو اثنين قبل أن يبلغ العام".[2]

كانت المحتشدات إحدى أكبر المآسي التي ارتكبها الاستعمار في بلادنا من اجل القضاء على الثورة دون جدوى. ومن أهم أسباب فشل هذه الخطة العوامل التالية:

- كثرة مراكز التجمع وكثرة المحتشدين بها جعل من الصعب على قوات الاحتلال أن تحكم مراقبتها عليهم، ونتج عن ذلك أن أعوان وأنصار جبهة التحرير تمكنوا من القيام بنشاطهم داخل تلك المحتشدات فألفوا الخلايا واستخلصوا الاشتراكات وقاموا بالدعايات الواسعة لفائدة الثورة، ومن الطريف أنه بقدر ما تكون هذه المحتشدات كبيرة بقدر ما يتسع نشاط الجبهة وأعوانها فكأن الاستعمار والحالة هذه يبحث عن حتفه.

-لقد كان من نتيجة إخلاء مناطق كبيرة من البلاد نتيجة لعمليات التهجير الجماعي أن وجد جيش التحرير أمامه مناطق جديدة خالية أتاحت له فرص التنقل والحركة الدائمة دون خوف من تعريض السكان المدنيين إلى المزيد من الانتقال ، إذ المعتاد في المناطق الآهلة أن قوات جيش الاحتلال عندما تفشل وتنهزم أمام جيش التحرير تسلط سخطها وغضبها على الأهالي العزل.[3]

- زيادة على هذا فإن جيش التحرير كان يملك جهازا للاستخبارات قويا يكشف له خطط العدو قبل حصولها ومنها التعرف على أمكنة وأزمنة العمليات فيقوم بإخلاء المناطق وينقل إلى غيرها للاستعداد وأخطر من كل هذا أن جيش الاحتلال بعد إقامة مراكز التجمع لم يعد في استطاعته الحصول على

---

(1) الغالي الغربي، المرجع السابق، ص 36.

(2) محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1954-1962)**، المرجع السابق، ص203.

(3) المرجع نفسه، ص 203.

المعلومات الكافية فيما يخص تنقلات جيش التحرير ونشاطه الثوري التحرري، لأن قواته أصبحت مضطرة لملازمة مراكزها حول المحتشدات للحراسة.[1]

(1) محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1954-1962)، المرجع السابق، ص 204.

الفصل الثالث

انتصارات الثورة الجزائرية ورضوخ ديغول للتفاوض

1- دوافع رضوخ ديغول للتفاوض:

أدركت قيادة الثورة الجزائرية ومنذ اللحظات الأولى لمجيء ديغول على رأس الحكومة ، بـأن الصراع سيأخذ منحا مختلفا شديد الخطورة نظرا لأن الجنرال ديغول لم يكن على استعداد ليتخلـى عن شبر واحد من المستعمرات الفرنسية فقد كانت وجهته الأولى صوب الثورة الجزائرية للقضـاء عليها مما أوجب على قادة الثورة الجزائرية التحرك السريع والإعداد بطريقة فعالة منظمة لمواجهة هذا الخطر الداهم.[1]

1 -1: تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية:

عقد الاجتماع من 6 إلى 9 سبتمبر 1958م من طرف المجلس الوطني للثورة لدراسة التقارير الصادرة آنذاك وفي اليوم الأخير من الاجتماع تقرر تكوين حكومة مؤقتة، وتم الإعلان عن تأسيسها في 19 سبتمبر 1958م بالقاهرة ، تونس، الرباط، وقدم هذا الإعلان الذي وقع باسم شعب يكافح منذ أعوام، في سبيل استقلاله الذي لم يتخلى لحظة واحدة عن ذاتيته والذي تحمل أقصى الانتقامات العسكرية دون أن يستسلم يوما ونستطيع أن نقول أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منبثقة عن إرادة الشعب ترى أن أول واجب لها أن تقود الشعب والجيش إلى تحرير الوطن، وقد ضمت الحكومة المؤقتة كل التيارات السياسية الجزائرية القديمة (اللجنة الثورية للوحدة والعمل، جبهة التحرير الوطني، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية...) وتم الاتفاق بالإجماع على تعيين فرحات عباس[*] رئيسا لها[2]. فلم يكن فرحات عباس يرغب في الرئاسة، فخلال الاجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ 17 سبتمبر 1958م لمناقشة تأسيس الحكومة المؤقتة و تشكيل أعضائها يقول: "اقترحت لمنصب رئاستها كريم بلقاسم أو الدكتور لمين دباغين،

---

(1) عمار قليل، المصدر السابق، ص146.

(*) فرحات عباس: ولد بالطاهير بمنطقة جيجل، عمره 59 سنة بدأ حياته السياسية صغيرا عندما كان طالبا وكـان مؤسس جمعية الطلبة المسلمين وشمال إفريقيا في الجزائر حيث كان طالبا وعمل صحبة الأمير خالد وألف كتـاب الشباب الجزائري الذي بحث حياة الشباب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار أنظر: علي زغدود، **ذاكـرة الثـورة التحريرية الجزائرية**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر ، الجزائر، 2004، ص49.

(2) إسماعيل دبش، **السياسة العربية والمواقف الدولية اتجاه الثـورة الجزائريـة 1954- 1962**، دار هومـة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ص 241-242.

ولكن جاءت معارضة كريم من طويال وبوصوف فلا أحد أراد أن يكون كريم بلقاسم هذا من أجل السير الحسن للثورة، أما بالنسبة للمين دباغين جاء رفضه من طرف أحمد بن بلة وفي هذه الظروف عين فرحات عباس بإجماع الأخوة رئيسا للحكومة الجزائرية"[1] فلم يكن هدفه البحث عن الزعامة الشخصية، وإنما كان هدفه أوسع بكثير من ذلك فكان يسعى بكل طاقته من أجل استقلال الجزائر، واجهت الحكومة المؤقتة مؤامرة بعد تأسيسها مع النظام المصري، قام بها فتحي الديب الذي شجعه العقيد العموري، مسؤول الولاية الأولى (أوراس النمامشة)، ومجموعة من الضباط على الإطاحة بالحكومة المؤقتة لأن هذه الحكومة أقلقت النظام المصري لوجود بعض العناصر فيها لرفضهم النظام المصري مثل فرحات عباس الرافض للدكتاتوريات العربية المتأثرة بالديمقراطية الغربية، وقد اتهم بميولاته الغربية، أعلم فتحي الديب العقيد العموري بأن مصر ستقدم له[2] كل الوسائل بالإطاحة بها، وقد تم اكتشاف تلك المؤامرة، بمساعدة المخابرات التونسية، و أقيمت آنذاك محكمة عسكرية ترأسها العقيد هواري بومدين وتم الحكم بالإعدام على العقيد العموري، و نفذ الأمر في مارس 1959م حسب ما جاء أن الحكومة تعرضت لأكثر من مؤامرة كان هدفهم إزالتها[3].

أما بالنسبة لمهمة الحكومة المؤقتة لقد حددها فرحات عباس في الخطاب الذي أدلى به في 26 سبتمبر 1958م في قيادة كفاح الشعب الجزائري حتى الاستقلال وبفضل السمعة الدولية، التي أصبحت تتمتع بها الثورة الجزائرية بعد سنوات من الكفاح ، إستطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تحصل على الاعتراف بها من طرف العديد من دول العالم وفي مقدمها الدول العربية[4]، ولهذا فان لحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، قد سجلت منذ نشأتها عدة اعترافات من معظم الدول وهي تقدم لها الشكر الجزيل على ذلك ،وتعلن هذه الأخيرة لكل هذه الدول بتحمل مسؤولياتها.[5]

---

(1) فرحات عباس، **دوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1899-1985**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2004-2005، ص242.

(2) المصدر نفسه، ص243.

(3) المصدر نفسه، ص244.

(4) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 246.

(5) فرحات عباس، المصدر السابق، ص ص 241-242.

في الحقل الدولي وأنها تحترم ميثاق الأمم المتحدة و تتبنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كل هذه المبادئ تكون قاعدة أساسية راسخة للسياسة الجمهورية الجزائرية و على هذا فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتقبل بارتياح بالغ كل مسعى دولي يرمي إلى تنفيذ النصوص الإنسانية لاتفاقيات جنيف في الحرب الجزائرية[1].

وخلال المؤتمر المنعقد بطرابلس ما بين 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م دافع فرحات عباس في مداخلة له يوم 3 جانفي 1960م، عن المنجزات التي حققتها الحكومة المؤقتة قائلا " حافظت على الوفاق بين الوزراء داخل الحكومة المؤقتة ... وتحملت مسؤوليتي كاملة أمام المجالس الولائية وحافظت على شرف بلادي أمام الأجانب، وكذلك وحدة الثورة، وأصبح لجبهة التحرير الوطني المال ولجيش التحرير الوطني السلاح، وعلى الصعيد الدبلوماسي فإن سمعة الجزائر في تطور مستمر حتى في فرنسا، وحق تقرير المصير هو دليل على ذلك، وبدون الإتحاد والأخوة بيننا فإن ذلك سيؤدي إلى انقسامنا، نبقى متحدين لننتصر "[2].

وتم الاتفاق على تكوين حكومة مؤقتة ثانية من 18جانفي 1960م –أوت 1961م[3]. وبقي فرحات عباس رئيسا عليها حيث تولى مهمة التفاوض مع الحكومة الفرنسية على أساس مبدأ أولوية الاتفاق السياسي ووضع كل طاقاته من اجل تحقيق مبدأ الاتصال بين الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية، وأرسل يوم 20 جوان 1960م إلى 'مولان' وفد يتكون من : محمد الصديق بن يحي و حكيمي بن عمار ، واحمد بومنجل للشروع في المفاوضات مع الوفد الفرنسي الذي مثله الجنرال " روبيدي قاستين " والعقيد " ماتون " و ' روجي موريس "، و ذلك بهدف تحضير لقاءات بين عباس والجنرال " ديغول " وطلبوا لقاء مساجين " ايكس ' خاصة بن بلة كل اقتراحاتهم رفضها " ديغول" لأن التفاوض مع الحكومة المؤقتة يعني الاعتراف بالجمهورية الجزائرية وصرح " ديغول " لمحمود مصمودي وزير تونسي بقوله :' تعلمون سيدي الوزير بان الجزائر لم تكن أبدا دولة ولا أمة ' وعلق فرحات عباس بقوله :" إن مسار المفاوضات قد انطلق ولا احد يستطيع إيقافه، ومولان بدايته

---

(1) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 247.

(2) المرجع نفسه، ص246.

(3) سعد دحلب، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص251.

"وظهرت بذلك فكرة قبول التفاوض وقد فرض العقداء نفوذهم على الحكومة المؤقتة واجتماع المجلس الوطني المنعقد ما بين 9 إلى 27 أوت 1961م بطرابلس واتفقوا على تعيين بن يوسف بن خدة، مكان فرحات عباس وتأسست بذلك الحكومة المؤقتة للجمهورية الثالثة، بعزل فرحات عباس منها، وقد كان هذا الاجتماع قد لقي صدى في مختلف الأوساط السياسية العالمية، واعتبره البعض انطلاقة جديدة للثورة التحريرية التي يخوضها الشعب الجزائري[1].

أ- ردود الأفعال الدولية:

فور الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958م اعترفت بها أربعة دول عربية هي : العراق ودول المغرب العربي (تونس ، المغرب، ليبيا)، كذلك في اليومين المواليين اعترفت بها خمسة دول عربية أخرى المملكة العربية السعودية ، الجمهورية المتحدة (مصر،سوريا) (اليمن ، السودان) وكانت الدولة العربية الوحيدة التي جاء اعترافها متأخرا هي لبنان التي كانت تخضع لضغوط فرنسية[2].

فبعد التأييد المغربي والعربي لإعلان الحكومة المؤقتة، توالت اعترافات الدول الصديقة والمحبة للسلام ليكون كل اعتراف جديد هو ضربة قاسية توجه إلى سياسة الحكومة الفرنسية القائمة على إنكار الشعب الجزائري.[3]

ب- رد فعل الحكومة الفرنسية:

ومع ازدياد عدد الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية المؤقتة جاء رد فعل الحكومة الفرنسية التي جندت دبلوماسياتها عبر أنحاء العالم ، للحد من الاعتراف بها وهدد الجنرال ديغول في تصريح يوم 30 أفريل 1959م أن يقطع العلاقات الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالحكومة المؤقتة ، لكن هذا التهديد لم يأتي بأية نتيجة، جاءت اعترافات أخرى من طرف الدول الإفريقية مثل: غانا، غينيا، ليبيريا والاعتراف الواقعي من طرف الاتحاد السوفياتي في أكتوبر 1960م

(1) عمار قليل، المصدر السابق، ص97.

(2) إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص246.

(3) عمار قليل، المصدر السابق، ص148.

وكان هذا الاعتراف من هذه الدول العظمى أهم حدث دبلوماسي في تاريخ الحكومة المؤقتة منذ تأسيسها .

فقد أدركت القيادة الفرنسية حقيقة هذا التيار الجديد وأصبحت متخوفة منه، وقد بادرت بإبلاغ جميع الدول أنها ستعتبر أن الاعتراف بالحكومة الجزائرية عملا غير ودي[1].

كان تشكيل الحكومة المؤقتة ضربة شديدة للاستعمار الفرنسي، كما كان نبأ إعلانها أملا يحلم به الشعب الجزائري وأصبح يؤمن أكثر من أي وقت مضى بقرب يوم النصر الحاسم على المستعمر[2].

2_1: مظاهرات 11 ديسمبر1960م:

أ- أسباب المظاهرات:

يمكن تلخيص أسباب مظاهرات 11 ديسمبر 1960م في نقطتين أساسيتين هما:

زيارة الجنرال ديغول إلى الجزائر ابتداء من 09-12-1960م ومظاهرات المعمرين التي اندلعت في نفس التاريخ احتجاجا على هذه الزيارة وإذا كنا سنركز على هذين العاملين فهذا لا يعني أنهما السببين الوحيدين اللذين جعلا الجماهير الشعبية القاطنة في المدن تقرر الخروج في مظاهرات واسعة للتعبير عن موقفها المساند لجبهة التحرير الوطني .

- زيارة الجنرال ديغول 1960/12/09م:

تعد هذه الزيارة الخامسة من نوعها التي يقوم بها الجنرال إلى الجزائر ،حيث قرر القيام بجولة تفقدية جديدة تدوم ما بين خمسة إلى ستة أيام ،وتشمل زيارة المدن التالية:

---

(1) محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطورثورة التحرير الوطنية الجزائرية(**1956-1962**)، المرجع السابق، ص 148.

(2) المرجع نفسه، ص193.

عين تيموشنت، تلمسان، الشلف، تيزي وزو، بجاية، سكيكدة، وذلك بهدف معاينة حقيقة ما يجري في الجزائر عن طريق إجراء العديد من اللقاءات بالضباط العسكريين والإدارات الفرنسية والعديد من الشخصيات الجزائرية المنتخبة في المجالس الاستشارية الفرنسية.[1]

- مظاهرات المعمرين:

بمجرد الإعلان عن هذه الزيارة قامت جبهة الجزائر التي أصبحت تتمتع بنفوذ واسع وسط المعمرين بإصدار بيان إلى المعمرين بتاريخ 1960/12/08م وزع في أهم المدن الجزائرية بطلب من الجماهير الشعبية الفرنسية شن إضراب عام يشمل وقف كل النشاطات الاقتصادية لمدة أربع وعشرين ساعة وبطلب من العمال والحرفيين والموظفين، أرباب العمل ،النساء،الشيوخ والأطفال بالخروج إلى الشارع لتأكيد مبدأ الجزائر فرنسية.[2]

وكذلك تأكيد رفض المعمرين لسياسة الجنرال ديغول وإجباره على التخلي على هذا المبدأ إذ ختم هذا البيان بالقول: " لقد حان الوقت لإبراز تصميمنا القوي على أن نبقى فرنسيين فغدا سيكون قد فات الأوان".[3]

قد يتبادر إلى ذهن الباحث التساؤل عن الأهداف الحقيقية لمظاهرات المعمرين ؟ بمعنى آخر ما هو الهدف الحقيقي الذي دفع جبهة الجزائر الفرنسية على إخراج المستوطنين إلى الشارع أثناء زيارة الجنرال ديغول إلى الجزائر؟

قدم كل من الصحفيين الفرنسيين "بول ألبيرلوتين" و" هنري علاق" جوابا على هذا السؤال مفاده أن الهدف الحقيقي والبعيد من هذه المظاهرات هو نشر جو من عدم الاستقرار والفوضى وسط المعمرين، مما سيفرض على قوات الجيش الفرنسي التدخل قصد إعادة الأمن والاستقرار مما كان يسمح بتحرك قوات عسكرية فرنسية مساندة لجبهة الجزائر الفرنسية لقلب نظام الحكم وإلقاء القبض

---

(1) جيلالي صاري، "مظاهرات 11 ديسمبر1960ونورها في التحرير الوطني"، مجلة المصادر، مجلة فصلية تعنى بشؤون الحركة الوطنية، العدد3، 1999، ص 159.

(2) المرجع نفسه، ص 163.

(3) المرجع نفسه، ص164.

على الجنرال ديغول وفي نفس الوقت العمل على إنشاء لجنة جديدة تحمل اسم لجنة الجزائر الفرنسية بإشراف القائد السابق للقوات الفرنسية الجنرال "جوهر" .[1]

بذلك يمكن القول أن مظاهرات المعمرين حسب هذين الصحفيين كانت تهدف إلى تغير الواقع الفرنسي من خلال تنصيب الجنرال جوهر رئيسا لفرنسا خلافا للجنرال ديغول.

هذه على العموم من الأهداف التي خططت لها جبهة الجزائر فرنسية.

انطلقت أول تجمعات المعمرين الرافضة لزيارة الجنرال ديغول عشية 08 ديسمبر 1960 م مساءا وهم يهتفون "الجزائر فرنسية".[2]

تميزت مظاهرات المعمرين التي اندلعت بصفة رسمية في 09 سبتمبر1960م بالعديد من الخصائص والمميزات استعرضنا بعض منها:

- شملت مظاهرات المعمرين أهم المدن الاسبيطانية في الجزائر مثل مدينة الجزائر وهران عنابة ، قسنطينة، تلمسان،عين تيموشنت، سكيكدة، البليدة، سيدي بلعباس، أي المدن التي كانت تعرف كثافة سكانية فرنسية، كما صاحبت هذه المظاهرات شن سلسلة من الاضطرابات في مختلف القطاعات الاقتصادية وشملت على الخصوص إغلاق المحلات التجارية وعدم الالتحاق بمناصب العمل وتعطيل وسائل المواصلات.[3]
- أخذت مظاهرات المعمرين طابعا خاصا تمثل في التجمع في الشوارع الرئيسية أو المراكز الحساسة في المدن، مثل الساحة المقابلة لمقر الحكومة العامة الجزائر العاصمة، التي شهدت

(1) أنيسة بركات، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**،منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1995، ص 95.

(2) علية عثمان، **الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات**، منشورات المتحف الوطني المجاهد،المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر،1996،ص 75.

(3) المرجع نفسه، ص 75.

أهم المظاهرات وشارع باب الوادي وشارع إزلي "العربي بن مهدي" حاليا وكذلك حدث نفس الشيء في المدن الأخرى.[1]

- تكونت جموع المتظاهرين الفرنسيين على العموم من فئات شعبية مختلفة مع أغلبية بين صفوف الشباب والطلبة إذ ذكرت جريدة (لاديباش دي قسطنتين) أن أعمارهم كانت تتراوح بين 18 و20 سنة بالإضافة إلى مشاركة النساء والشيوخ كما اختلفت الشعارات والهتافات التي رفع المتظاهرون الفرنسيون ما بين الهتافات بسقوط الجنرال ديغول وحياة بيار لاتياد

صاحبت هذه المظاهرات حدوث العديد من المناوشات والاشتباكات بين المعمرين من جهة وقوات حفظ الأمن من جهة أخرى.[2]

حيث سجلت جريدة "لا ديباش دي قنسطنتين' ما يقارب من 400 متظاهر فرنسي وجرح مئة آخرين وإصابة عدد من أعضاء قوات الأمن التابعة للوحدات الجمهورية كحفظ قوات الأمن بجروح نقلوا على إثرها إلى المستشفى، لم تقتصر هذه الاشتباكات على ضرب قوات حفظ الأمن بل طالت أيضا الجماهير الجزائرية حيث قامت المجموعات المتعصبة المعروفة " المغالون' بضرب الجزائريين تنفيس عن غضبهم وأصروا هم على إغلاق محلاتهم واحترام الإضراب العام الذي أعلنته جبهة الجزائر الفرنسية ، وهذا ما أدى إلى مقتل ستة أشخاص ومن ثمة اندلاع الانفجار الشعبي الجزائري والمعروف بمظاهرات 1960/12/11م.[3]

وفي خضم هذه الأحداث أصدرت جبهة التحرير الوطني تعليمات للمجاهدين وللشعب تدعوهم فيها لليقظة والتجنيد واتخاذ المبادرات حول الأحداث التي تمس الثورة أو مستقبل الوطن، فبعد المظاهرات التي نظمها الأوروبيون يومي 9 و 10 ديسمبر1960م عبر الجزائر العاصمة، قامت إطارات جيش التحرير الوطني

---

(1) عبد الكريم بوصفصاف و أساتذة آخرون، **القيم الفكرية والإنسانية للثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)**، ج1، قسنطينة، جامعة منتوري، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، ص 62.

(2) جيلالي صاري، المرجع السابق، ص165.

(3) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المصدر السابق، ص 233.

وجبهة التحرير الوطني بتنظيم مظاهرات كبرى عبر المدن الجزائرية تلبية لتعليمات ونداء جبهة التحرير الوطني، إذ خرج الشعب الجزائري كالسيل العارم في 11ديسمبر1960م في أغلب المدن الجزائرية كالجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة، باتنة، سطيف، تلمسان، سيدي بلعباس، البليدة بسكرة، بجاية في مسيرات منظمة. عشرات الآلاف من الجزائريين رجالا ونساءا وشيوخا وشبابا حاملين الأعلام الجزائرية واللافتات كتبت عليها شعارات هامة أثناء مسيراتهم مثل:"تحيا جبهة التحرير الوطني، تحيا جبهة التحرير الوطني، تحيا الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، يحيا عباس فرحات، الحرية والاستقلال للجزائر."[1]

وقع الاصطدام المباشر الأول مع الأوروبيين في شارع أوغست كونت، الأوربيون أطلقوا النار من مسدساتهم وانسحبوا بسرعة مخلفين الموتى والجرحى،[2] وكان المواطنون يجوبون الشوارع مجازفين بحياتهم أمام رشاشات ودبابات ومصفحات الجيش الفرنسي هاتفين "تحيا الجزائر" ويمزقون الأعلام الفرنسية ويكسرون ويحرقون سيارات الأوروبيين ويدمرون المحلات الأوروبية ويهجمون على عساكر العدو وآلياته المختلفة بالحجارة، ويرفعون العلم الوطني رمز السيادة والحرية فوق المباني والواجهات الأمامية للشاحنات والسيارات.[3]

وفي هذا الجو المكهرب اندلعت في الساحات العامة والأحياء الشعبية الساخنة من العاصمة عدة مشادات خطيرة ومميتة بين الأقدام السوداء المتطرفين " OAS " الذين كانوا مسلحين بالأسلحة النارية وبين الجزائريين المسلحين بالخناجر والعصي، وأمام هذا الوضع غير المتوقع، أفلتت السيطرة كلية من أيادي القادة الاستعماريين واختلط الأمر على قوات جيش البوليس الفرنسي فتدخلت دباباتها ورشاشاتها وكلابها وطائراتها على سماء الجزائر وأطلقت النار عشوائيا بمعونة المعمرين الأوربيين بكل وحشية على المتظاهرين حيث سقطت العديد من الرواح الجزائرية.[4]

---

(1) محمود الواعي:" مظاهرات 11ديسمبر1960وآثارها على القضية الجزائرية"، الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، مجلة المصادر، مجلة فصلية تعنى بشؤون الحركة الوطنية، العدد 3، 1999، ص ص 133-134.

(2) عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ من ماقبل التاريخ إلى غاية 1962**، ج1، دار المعرفة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص 411.

(3)المصدر نفسه، ص 413.

(4) المصدر نفسه، ص ص414-415.

ب- نتائج مظاهرات 1960/12/11م:

قدمت السلطات الفرنسية بعد انتهاء المظاهرات ،إحصائية رسمية عن مجمل الخسائر البشرية والمادية الناجمة عنها وقدرتها كالتالي:

1. الخسائر المادية:

تخريب ما يعادل 510 محلات تجارية في الجزائر العاصمة.

تخريب وحرق مخزن مغازة le moprix التي قدرت خسارتها بمليارفرنك"[1]

2. الخسائر البشرية

بلغ عدد الضحايا الذين سقطوا في مظاهرات 1960/12/11 م حوالي 118 قتيلا جزائري وجرح 501.[2]

وقد شنت السلطات الفرنسية حملة واسعة من الاعتقالات وسط الجزائريين شملت اعتقال 523 متظاهرا على مستوى التراب الوطني الجزائري منها 216 عملية اعتقال تمت في الجزائر العاصمة وفرض الإقامة الجبرية على 104 شخص في حين شملت مدينة وهران 300 متظاهر.[3]

بينما قدمت السلطات الجزائرية متمثلة في جبهة التحرير الوطني أرقاما مختلفة حول عدد ضحايا مظاهرات 1960/12/11م حوالي '800 شهيدا عبر كل التراب الوطني، وأكثر من 100 جريح، واعتقال أكثر من 1400 جزائري من النساء والصبيان والشيوخ.

يلاحظ المتتبع لهذه الأرقام الفرق الشاسع بين الإحصائيات الفرنسية والجزائرية لذلك لابد من الإشارة إلى أن قمع المتظاهرين قد أخذ أبعادا خطيرة إذ لم تكن عمليات القمع والضرب بفعل قوات الأمن والمضللين فقط بل لقد شملت المعمرين أيضا،الذين استخدموا الوسائل الحادة كالرصاص وهذا ما أظهرته الصحافة الفرنسية إذ أشارت إلى جوانب القمع الفرنسي على لسان أصحابها منها

(1) **la dépêche de Constantin.16.747Mercredi14dècembre1960**,p16.

(2) ibid ,P16.

(3) **la dépêche de Constantin.16.747Mercredi14dècembre1960**, op cit,P10.

ما صرح به أحد المعمرين المتقاعدين الذي قال متفاخرا :"أترى هذه المظلة قد رشقتها في رأس ذلك الحقير."[1]

وأكدت عمليات التشريح التي قامت بها المصالح الطبية الفرنسية تورط المعمرين إذ أشارت إلى أن جملة 86 جثة قامت بتشريحها هناك 51 منها قتلوا بطلقات نارية استخرج منها 16 رصاصة من عيار 9 ملم وهو عيار مستخدم من طرف قوات الأمن الفرنسية و 7 رصاصات من عيار 7.65 ملم وهو عيار يستعمله المعمرون، في تبيان يرتب درجات العنف في المظاهرات بين ثلاث مستويات ،اختارت كل من الصحافة الفرنسية والدولية مستوى عنيف جدا.[2]

وقد نشرت السلطات الفرنسية الفرق في الأرقام قائلة أن عدد الضحايا الجزائريين قد يكون أكثر من الأرقام المقدمة، لكنها لا تستطيع تحديد ذلك لأن " المسلمين يرفضون تشريح الجثث التي يعتبرونه مخالفا للشريعة الإسلامية' [3] ويعود الاختلاف في التقدير أولا إلى أن المصالح الإستشفائية لم تستقبل كل الضحايا وبالفعل لا ينقل الميت وخاصة الشهيد إلى المستشفى وهذا من منطلق نضالي حتى لا يتعرف على هويتهم إذ لا يجب أن تعلم السلطات الاستعمارية أو تتعرف على المناضلين أحيا كانوا أو أمواتا.[4]

3. النتائج السياسية:

من الناحية السياسية تمثلت أهم النتائج التي أسفرت عنها مظاهرات 11 ديسمبر في أنها أسقطت نهائيا وهم الجزائر فرنسية ومشروع القوة الثالثة الذي كان ديغول يعمل على تجسيده، وأثبت التفاف الجزائريين حول الجبهة وبينت للرئيس الفرنسي الطريق الذي يجب السير فيه، وهو التفاوض مع الحكومة المؤقتة للوصول بالقضية إلى الحل النهائي، وأعلنت الجبهة مسبقا نتائج الاستفتاء المرتقب في حالة إجرائه بطريقة حرة.[5]

---

(1) ibid ,PP 10 -17.

(2) محمود الواعي، المرجع السابق، ص ص 133-134.

(3) **la dépêche de Constantin16.747Mercredi14dècembre1960**, op cit, P10.

(4) **la dépêche de Constantin16.747Mercredi14dècembre1960**, op cit, P06.

(5) ibid,P10.

ومن أهم هذه النتائج السياسية على الصعيد الفرنسي والجزائري والدولي:

أ- موقف الطرف الفرنسي:

فرضت مظاهرات 11 /12 /1960م على الجنرال ديغول أن يقلص من زيارته المخصصة إلى الجزائر ب 24 ساعة حيث سجلت جريدة لاديباش انشغال الجنرال ديغول وتأثره إذ صرح إلى أحد مساعديه أن الزيارة قد سمحت له بالإطلاع على حقيقة ما يجري في الجزائر،حيث قال ديغول:" أنتظر منكم أيها السادة أن تبحثوا عن اتصال جديد مع جبهة التحرير الوطني وهذا في أقرب الآجال الممكنة.'خاصة أن مظاهرات 11 /1960/12م قد أظهرت إلى السلطات الفرنسية مدى تمسك الشعب الجزائري بجبهة التحرير الوطني وبفكرة الاستقلال تسارعت الأحداث بعدها مؤدية إلى افتتاح مفاوضات إيفيان الأولى في ربيع 1960م ساهمت الصحافة الفرنسية خاصة المعتدلة منها في كشف حقيقة ما جرى أثناء هذه المظاهرات، وتصميم الشعب الجزائري مثل جريدة" لوماينتي" وجريدة "الييراسيون' وجريدة 'لوموند" التي تعرضت لحجز عند يوم 1960/12/15م.

ب -الموقف الجزائري:

زعزعت مظاهرات 1960/12/11م ثقة العناصر الجزائرية الموالية للإدارة الفرنسية في المستقبل خاصة بين فئة النواب فكانت فرصة لإعادة النظر في موقفهم المساند لفرنسا حيث أصدروا بيانا تضمن توقيع 20 نائبا جزائريا، حيوا فيه ضحايا المظاهرات الكيل بمكيالين، استخدام القوة والعنف ضد المتظاهرين الجزائريين والمشاركة والتواطؤ مع المتظاهرين الفرنسيين كما طالبوا بضرورة فتح تحقيق جدي يسمح بتحديد الأسباب الحقيقية التي جعلت قوات حفظ الأمن يطلقون النار على المتظاهرين[1]

يعد هذا البيان الصادر في 1960/12/14م نقلة جديدة في موقف العناصر الموالية للإدارة الفرنسية وهذا ما اعتبرته الصحافة الفرنسية نهاية حلم " إيجاد قوة ثالثة' داخل الجماهير الشعبية

(1) الواعي محمود، المرجع السابق، ص 134.

الجزائرية، مساندة لفرنسا وليست تابعة لجبهة التحرير الوطني يمكن التفاوض معها حول مستقبل الجزائر[1].

ومن جهة أخرى سارعت الحكومة المؤقتة على إثر مظاهرات 1960/12/11م إلى استنكار أعمال القمع وطالبت على لسان رئيسها فرحات عباس بضرورة تدخل الدول العظمى لفرض فرنسا على إيقاف السياسة التي اتبعتها في الجزائر لمراسل زعماء الدول العربية والأوروبية والاشتراكية والأمريكية لاطلاعهم بحقيقة ما يجري أثناء هذه المظاهرات[2].

ج- موقف الأمم المتحدة :

حضيت مظاهرات 1960/12/11م بتغطية إعلامية واسعة من قبل الصحافة الفرنسية المرافقة لزيارة ديغول كما حضت باهتمام الصحافة الأمريكية والبريطانية التي نشرت العديد من المقالات التي تطرقت إلى مجريات المظاهرات وحقيقة الصراع الفرنسي الجزائري، وكانت الجمعية العامة المنعقدة منذ سبتمبر على وشك الشروع في مناقشة القضية الجزائرية عندما وصلتها أصداء المظاهرات وعدد الضحايا التي خلفتها، بمجرد إعلان الحصيلة، غادر 'جاك سوستيل' نيويورك، فلم تشارك فرنسا في النقاش ولم تقدم أي حجة مضادة.[3]

كان ذلك انتصارا للشعب الجزائري أمام اللجنة السياسية للجمعية العامة، إذ وافقت تلك اللجنة عن طريق التصويت فقرة بفقرة على مشروع اللائحة التي تقدم بها 23 بلدا من البلدان الآفروآسيوية والذي نص على:

- حق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال.
- ضرورة توفير ضمانات فعالة لتطبيق الاستفتاء.

---

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص312.

(2) المرجع نفسه، ص313.

(3) Khlfa Kameri, **Les Nation Unies Face la question algèrienne1954-1962**, Alger, SNED, P206.

- قيام الأمم المتحدة بمراقبة الاستفتاء،أقرت الفقرة الأخيرة في اللجنة السياسية بأغلبية بسيطة فقط، وفي التصويت الثاني الذي جرى بعد تعديلها لم تحصل كذلك على الأغلبية وبهذا لم يعد للباقي محل نقاش (تقرير المصير الحق في الاستقلال).[1]

وفي 1960/12/20م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة العشرين لها قرارا تحصل على تصويت 63 دولة مقابلة رفض ثمانية دول وتضمن القرار نفس القرارات السابقة.

وعليه يمكن القول أن خروج الجماهير الشعبية القاطنة بالمدن من أجل التظاهر قد أعطى دفعا قويا لقضية استقلال الجزائر على المستوى الفرنسي والدولي والأممي.[2]

3-1 : انقلاب الجنرالات الأربعة 1961م:

لم يهضم الجيش أبدا سياسة ديغول الجزائرية ولم يبقى له في ربيع 1961م أمل في حمله على التراجع عنها، لأنه كان قد حاول ذلك منذ إعلان تقرير المصير ولم يفلح في محاولاته.بعد أن اتضح أن الجنرال ديغول لن يتراجع قرر الجيش استخدام الأسلوب الوحيد الذي كان في اعتقاده كفيلا بتحقيق هدفه وهو إسقاط ديغول ونظامه بالقوة عن طريق انقلاب عسكري، لأن ديغول أصبح خائنا في نظرهم، فبعد الحديث عن الجمهورية الجزائرية أصبحت دولة جزائرية سيدة في الداخل والخارج، وبعد أن قال أنه لن يجالس المتمردين إلا إذا وضعوا السلاح أصبح يدعوا إلى التفاوض بدون شرط مسبق، وبالإضافة إلى الهدنة من جانب واحد.[3]

كانت الوسائل المستخدمة هذه المرة جديدة بعض الشيء: انقلاب عسكري مباشر تنفذه وحدات من نخبة الجيش الفرنسي تؤطرها حزمة من الكولونيلات وحفنة من الجنرالات وهو ما يضفي على المحاولة جدية أكبر وحظوظ نجاح أوسع.

---

(1)صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 313.

(2) Khlfa Kameri, op cit, p207.

(3) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 173.

تم الإعداد للانقلاب في المترويول والجزائر معا بالتنسيق مع صالان الذي كان موجودا في مدريد برفقة بعض ممن حكم عليهم في قضية أسبوع الحواجز.[1]

قام بأدوار أساسية في تدبير المؤامرة شلة من الضباط الفاشلين المعروفين بأنهم رأس حربة الدفاع في الجزائر الفرنسية: غودار، أرغوا، غرد، بروزا وغيرهم. هؤلاء العقداء كانوا بحاجة إلى زعماء من الوزن الثقيل لقيادة الحركة، فوجدوا ضالتهم في أربعة جنرالات متقاعدين كل واحد منهم كان منافسا للآخرين في التصرف وقصر النظر السياسي وهم:

1. الجنرال زيلر" Zeller " كان في السابق قائد الأركان للجيش الفرنسي.
2. الجنرال جوهر"Jiuhaud" من الأرجل السوداء، كان قائد الأركان للقوات الجوية.
3. الجنرال سالان "salan" كان قائد أعلى للجيش بالجزائر ثم طرده ديغول منها.
4. الجنرال شال 'Chall' كان القائد الأعلى في الظاهر للانقلاب، أعطى الموافقة النهائية للانقلابيين على إثر تصريحات ديغول عن الجزائر في ندوة 11 أفريل 1961م.

وكانت هيئة الأركان هذه تحت تصرفها العديد من المظليين واللفيف الأجنبي وعدد كبير من الضباط والسياسيين المتطرفين.[2]

وضعت خطة للاستيلاء على السلطة في الجزائر، وشن هجوم على باريس في وقت واحد وتنقل سرا إلى الجزائر الجنرال شال والجنرال زيلر على متن طائرة تابعة للقوات الجوية الفرنسية قابعين بين حاويات العتاد في وضعية غير مريحة ومضحكة، وتقرر في النهاية أن تكون ساعة الصفر لتنفيذ الانقلاب ليلة 21 -22 أفريل 1961م ويوم السبت صباحا كانت العاصمة قد سقطت في أيدي الانقلابيين الذين استولوا على المراكز والمباني العامة والشرطة المركزية،وأخذت ما كان في المستودع من أسلحة وذخيرة وبنادق، وفتحت أبواب السجون على معتقليهم، وجاء حوالي 200 شخص لدعم الجيش والهجوم على باريس، لكن شال قام بإلغاء المشروع في بلاده.

(1) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 174-175.

(2) عمار قليل، المصدر السابق، ص 38.

في الداخل والخارج خاصة بعد مؤتمر الصومام 1956م الذي استطاع أن يعزل ممثلي فرنسا في المحافل الدولية خاصة جمعية الأمم المتحدة سياسيا ومعنويا.[1]

فقد نجحت الثورة في توحيد الشعب والتفافه حول جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني وولائه لحكومته المؤقتة، كما رد على محاولة التقسيم بمعارك برهنت للمستعمر ان الجزائر جسم واحد شمالا وجنوبان، إن هذه الانتصارات التي حققتها الثورة في المجالين التنظيمي والعسكري وتصاعدها في الجزائر وفي فرنسا ذاتها، إضافة إلى التصميم الفرنسي على تصفية الثورة والاتفاقات المتزايدة، أدت إلى حدوث أزمة في الاقتصاد الفرنسي.[2]

لقد أدخلت الثورة الجزائرية حالت فرنسا الاقتصادية والسياسية في مأزق، فإلى جانب الخسائر العسكرية من جنود وعتاد[3]، خسرت الميزانية الفرنسية في خلال عامي 1957و1958 نحو 2000 مليون دولار من العملات الذهبية والأجنبية نتيجة زيادة وارداتها على صادراتها. رغم مبادرة الحكومة على فرض قيود على الاستيراد من الخارج ومحاولة زيادة الصادرات قد سجلت التجارة الخارجية عجزا بلغت قيمته أكثر من 1000 مليون دولار حتى نهاية عام 1957م، وارتفع التضخم النقدي وانخفضت القوة الشرائية، وضح الشعب من كثرة الضرائب الاستهلاكية التي تحاول الحكومة عن طريقها تغطية بعض نفقاتها في حرب الجزائر، وتخسر ميزانية فرنسا في الجزائر 1800 مليون دولار.[4]

فقد كان المستعمر ينفق ما يزيد عن ثلاثة مليارات يوميا على جيشه الموجود بالجزائر، والذي يبلغ مليون عسكري، إضافة إلى ذلك ثلاث مليارات تخرج من خزينته شهريا بالعملة الصعبة

---

(1) محمود الواعي، **مراحل الاتصال والمحادثات و المفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومات الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 245.

(2) محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية(1956-1962)**، المرجع السابق، ص420.

(3) عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى غاية1962**،ج2، دار المعرفة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007، ص421.

(4) محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)**، المرجع السابق، ص 420.

2- الصحراء الجزائرية في المفاوضات والاعتراف بها:

2-1: قضية الصحراء الجزائرية:

شكلت الصحراء الجزائرية موضوعا هاما من إستراتيجية السياسة الفرنسية بمختلف محاورها العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.(1)

فمنذ اكتشاف البترول في 1956م أصبحت الصحراء الجزائرية محل اهتمام خاص من السلطات الفرنسية، فبدأت العمل بوسائل شتى وفي مقدمتها الحيل القانونية على فصلها عن الجزائر. في هذا المنظور اندرج إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بقانون 10 جانفي 1957م كان الهدف المعلن من تكوين هذه المنظمة : هو الاستغلال والتوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية في المناطق الصحراوية للجمهورية الفرنسية. وكان المقصود في الحقيقة التمهيد لفصل الصحراء عن الجزائر بمنحها وضعا قانونيا خاصا.(2)

أ- أهداف فصل الصحراء:

يمكن إيجاز هذه الأهداف في المنظور الديغولي كما يلي:

1. **اقتصاديا**: إن الصحراء الجزائرية تزخر بالمواد الأولية كالحديد والفحم والنحاس والزنك والرصاص إضافة إلى الغاز الطبيعي والبترول الذين يعتبران رهانا لفرنسا، وقد عبر ديغول عن ذلك بقوله:"فالرهان البترولي معناه الرهان الاقتصادي الديغولي، ويتمثل في تغطية حاجة الاقتصاد الفرنسي من الطاقة وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة لأوروبا، ويهدف الحصول على استثمارات والاستفادة من المساعدة التقنية الأجنبية في صناعة النفط والدخول إلى

---

(1) الهادي درواز، **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع(1954-1962)**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص 128.

(2) صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 385.

الأسواق البترولية الغالية[1]، فقد قام الكثير من الدارسين والباحثين وخصوصا من ذوي الاتجاهات اليمينية، بتقديم دراسات تدعم فكرة احتفاظ فرنسا بالجزائر واستعرضوا فيه المواد النباتية و الحيوانية والمعدنية لهذا القطر، وشرح بأن فقدان الجزائر سيصيب الاقتصاد الفرنسي بضربة عنيفة، ويجعل فرنسا دولة في المرتبة الثالثة أو الرابعة، تعتمد على غيرها في المواد الخام وفي التسويق إلى درجة كبيرة،[2] بالإضافة إلى إنعاش الاقتصاد الفرنسي المنهار بسبب الثورة الجزائرية.[3]

2. **سياسيا:** إن صحراء الجزائر هي أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، وبالتالي فإن فرنسا بارتكازها في الصحراء تبقى على اتصال بالبلدان الإفريقية بعد حصول عدد كبير منها على استقلالها وذلك للحفاظ على مصالحها الإستراتجية[4].
3. عسكريا: الحفاظ على المراكز العسكرية لإجراء التجارب النووية والفضائية التي شيدتها فرنسا وهي ذات أهمية بالغة في إطار الصراع بين الشرق والغرب واستقلاليته المنظومة العسكرية الفرنسية.[5]

ب/ ردود الفعل على فصل الصحراء:

- داخليا: عملت الثورة لمواجهة هذا المخطط التقسيمي على توسيع نشاطها العسكري إلى أقصى مناطق الجنوب الجزائري وذلك بفتح جبهات جديدة حيث تثبت بأن الوجود الثوري يشمل كامل التراب الوطني ، كما قامت قوات جيش بضرب بعض المواقع والأهداف البترولية في الجنوب، وأعلنت جبهة التحرير الوطني عن إضراب وطني يوم 5 جويلية 1961م للاحتجاج على سياسة الفصل وقد حملت في المظاهرات شعارات "الصحراء

(1) مسعود كواتي، "محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة"، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،الجزائر، 1998، ص 150.

(2) جلال يحي، **العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال**، ج3، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 640-641.

(3) الهادي درواز، المرجع السابق، ص 128.

(4) مسعود كواتي، المرجع السابق، ص151.

(5) المرجع نفسه، ص152.

جزائرية"[1]، كما جاء في تصريح لرئيس الحكومة المؤقتة 1959م:" إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد من جديد حقوق الشعب الجزائري الثابتة في الصحراء التي هي جزء من الجزائر..."[2]

- خارجيا : تحركت الدبلوماسية الجزائرية لشرح الوضع في الجزائر، بتوضيح موقفها من قضية التجزئة فأرسلت مذكرة مؤرخة في تونس بتاريخ 30جوان 1961م للدول الإفريقية تشرح بواسطتها الموقف الجزائري المبدئي وتكشف السياسة الفرنسية.

وفي المجال الإعلامي قامت صحافة الثورة بكشف المؤامرة الفرنسية على الوحدة الترابية في صحافتها العربية و الفرنسية وصدر كتاب محمد بجاوي" الثورة الجزائرية والقانون" بمدينة بروكسل البلجيكية باللغة الفرنسية يفند فيه مزاعم الفرنسيين حول الصحراء.[3]

شكلت قضية الصحراء محورا هاما في مناقشات مؤتمر القاهرة مارس 1961م حيث قرر المؤتمر التدعيم الكامل لموقف الحكومة المؤقتة المتعلق بالصحراء.[4]

ج-اعتراف ديغول بالصحراء الجزائرية:

إن رد الفعل الجزائري الداخلي و الخارجي لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير وتمسك الجزائريين بالوحدة الترابية، أدى بالجنرال ديغول إلى الاعتراف بالصحراء كجزء لا يتجزء من الجزائر يوم 5 سبتمبر 1961م في ندوة صحفية بقوله:'...بل لا يجد أي جزائري ، أعرف ذلك، الذي لا يفكر بأن الصحراء يجب أن تكون جزأ من الجزائر.'على الرغم من موقف مساعديه المضاد، وعلى رأسهم ميشال دوبري الذي استقال من منصبه .[5]

(1) مسعود كواتي،المرجع السابق، ص152.

(2) الهادي درواز، المرجع السابق، ص140.

(3) مسعود كواتي، المرجع السابق، ص152.

(4) الهادي درواز، المرجع السابق، ص 140-141.

(5) مسعود كواتي، المرجع السابق، ص152.

فبفضل يقظة الشعب الجزائريين ومسؤولية تمسكه بوحدة التراب الوطني انطلاقا من بيان أول نوفمبر، باءت محاولات ديغول بفصل الصحراء بالفشل.[1]

3: المفاوضات والاستقلال:

لم تنجح مناورات ديغول من أجل الوصول إلى حل سلمي على حساب المطلب الإستقلالي الذي كافح من أجله الشعب الجزائري طيلة سنوات، ويرضى بذلك كل الأطراف الفرنسية، وحتى فيما يخص المفاوضات المقررة بإفيان [*]، في 7أفريل 1961م التي عاودت المناورة الفرنسية من جديد محاولة إقحام مسؤولي الحركة الوطنية في المفاوضات، وهو ما جعل حكومة الجمهورية المؤقتة ترفض حضور المفاوضات.[2]

وقد سارعت الأحداث التي لم تكن في صالح فرنسا من تخلي ديغول عن فكرة التفاوض مع الحركة الوطنية، ودعوته إلى فتح المفاوضات رسمية بغير شرط مسبق، وقبل التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري ، لتبدأ مرحلة المفاوضات الجادة في إيفيان- المرحلة الأولى-من 20 ماي إلى 13 جوان 1961م. وقد كان التفاوض في اليوم الأول من الجانب الجزائري حول شروط وقف إطلاق النار وإطلاق سراح المسجونين السياسيين الجزائريين بمن فيهم الوزراء الخمسة المحتجزين في فرنسا، وقد وافق الجانب الفرنسي على إعطاء ضمانات للانفراج مفادها إطلاق سراح ستة آلاف معتقل في ظرف شهر، وتحسين وضعية الوزراء الخمسة بنقلهم إلى قصر تور كان مع وقف إطلاق النار لمدة شهر إبتداء من 2 ماي.

وفي اللقاء الثاني بعد يومين أعيد التأكيد على ضرورة إطلاق سراح الوزراء الخمسة، وطرحت فكرة الاستقلال للنقاش بواسطة استفتاء الشعب الجزائري، وقد اصطدمت المفاوضات بالتصلب

---

(1)مسعود كواتي، المرجع السابق ، ص 153.

(*) ضم الوفد الجزائري كل من كريم بلقاسم رئيسا، رضا مالك ناطقا رسميا للوفد، سعد دحلب، محمد بن يحي، أحمد فرانسيس أحمد بومنجل أحمد قايد، علي منجلي، الطيب بولحروف، بينما ترأس الوفد الفرنسي المشكل من 8 أعضاء لوس جوكسن.

(2) بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات إيفيان-**، تر: لحسن زغدار، محل العين جبالي، مر:عبد الحكيم بن الشيخ الحسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 23.

الفرنسي في قضية الأقلية الأوروبية المتواجدة بالجزائر، إذ أراد الفرنسيون منحها نفس الحقوق التي يتمتع بها الجزائريون، وهو ما رفضه المفاوضون من الطرف الجزائري وإعتبروه غير معقول ويمس بالسيادة الوطنية.[1]

وفي 27 ماي ارتسم النقاش حول نقاط كانت دالة على جدية كبيرة في التفاوض، وأصبح المطلب الاستقلالي يرفض نفسه بقوة، وإذا كان الوفد الجزائري قد تمسك بوحدة التراب الجزائري في ظل سيادة تامة، كان الجانب الفرنسي يضرب بقوة ورقة الصحراء على طاولة المفاوضات،وذلك بحصر الاستقلال على الشمال فقط، أما الصحراء فستكون لها جلسات تفاوضية أخرى بعد الاستقلال.وبقيت قضية الصحراء محل نقاط في الاجتماعات الموالية، إضافة إلى مشكلة الأقلية الأوروبية، وكيفية إجراء الهدنة، هذه النقاط الثلاثة كانت دافعا أساسيا لتعليق المفاوضات إلى أجل آخر وكذلك بقيت أزمة الصحراء حجر عثرة أمام التوصل إلى إتفاق في لقاء" لوغران" .[2]

لقد اعتبرت فرنسا الصحراء الجزائرية بحرا داخليا، لكل الدول المجاورة حق فيه، الأمر الذي فجر أزمة سياسية بين حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة والحكومة التونسية ، هذه الأخيرة – وعلى رأسها الحبيب بورقيبة– طالبت بترسيم الحدود بين الجزائر وتونس واقتطاع جزء من الصحراء الجزائرية، وكان لحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة أن تحركت دبلوماسيا لإقناع الدول الإفريقية والدول المجاورة بأن فرنسا تسعى لتحقيق نفوذها في الصحراء بعد فشلها في تجزئتها عن الجزائر.[3]

وأمام تشدد الجبهة بخصوص التنازلات التي طالبت بها فرنسا، سعت هذه الأخيرة إلى أسلوب المناورة، وبحثت عن طرف آخر يقدم تنازلات أكبر، وفي هذا الإطار عقد المندوب السامي الفرنسي العام بالجزائر ندوة صحفية يوم 16 جوان أشار فيها إلى إمكانية إقامة مجلس تنفيذي، وتم الاتصال بالمدعو بن حبيلس لتكليفه بالمهمة، لكن الجبهة استطاعت أن تتخلص منه بالاغتيال، كما حاولت استخدام شخصيات جزائرية أخرى أمثال حمزة بوبكر من عائلة أولاد سيدي الشيخ وغيره،

---

(1) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص24.

(2) Saad Dahleb, **mission acomplie,édition dehleb**,1990,pp138-139.

(3) رضا سالك، **إتفاقيات إفيان مايبدو منها وما في الكواليس**، محاضرة بمناسبة الذكرى 28 لعيد النصر 19 مارس، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1990.

في خطة لإشعار الرأي العام العالمي بأن هناك قوة ثالثة يجب التفاوض معها كممثل للشعب الجزائري. لكن المثير للانتباه أن برلمانيين فرنسيين عبروا عن ضرورة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لأنها الوحيدة القادرة على وضع حد للمأساة الدائرة في الجزائر، ففشلت المناورة مرة أخرى ، وأجريت فرنسا على العودة إلى طاولة المفاوضات في لوغران بإيفيان للمرة الثانية في 17 جويلية 1961م. لكن تشبثت فرنسا بفصل الصحراء عاد ليخيم على أجواء المفاوضات، إذ هددت فرنسا بتقسيم الجزائر، وهو ما دفع الوفد الجزائري إلى طلب توقيف المفاوضات رسميا[1]. وبدا الوفد الفرنسي متمسكا باستئنافها.

ففي 28 و29 أكتوبر 1961م التقى الطرفان[*] سريا في مدينة بال بسويسرا، وقد ركز الوفد الجزائري في النقاش حول قضية الصحراء والوحدة الترابية، إلا أن الوفد الفرنسي تراجع عن مطالبة المتشددة هذه المرة حيث رد: أنه فيما يتعلق بالسيادة لن يكون هناك غموض، إذا تم الاتفاق على سياسة عامة للتعاون، لكن الوفد لم يوضح موقفه حول: استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

كما أثار الوفد الفرنسي فكرة معاملة الدولة الجزائرية المقبلة للجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا[2]، وركزت هذه المرة على ثلاثة نقاط أساسية:

1. احتفاظ فرنسا بمنشآت عسكرية[**] تمكنها من الإبقاء على اتصالها بإفريقيا ، ومن مواصلة تجاربها الفضائية والنووية.
2. إنشاء هيئة تقنية مشتركة لاستغلال الثروات الطبيعية الجزائرية، مع تأكيد الحقوق المكتسبة في مجال التنقيب عن البترول والغاز.

---

(1) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، المصدر السابق، ص ص338-340.

(*) كان الوفد الجزائري يتكون من محمد بن يحي، رضا مالك، يقابله عن الجانب الفرنسي برونو دولوس و كلود شابي.

(2) Redha Malek, **L'Algérie à Evian,histoir de négociations secret1956-1962**, édition dehleb,Alger, 1961, p180.

(**) ومن ضمنها إبقاء المرسى الكبير تحت الإشراف الفرنسي لمدة غير محدودة لا كمنطقة ترابية فرنسية، ولكن كقاعدة تحت السيادة الجزائرية.

3. أما بالنسبة للأقلية الأوروبية فقد طالبت بمبدأ ازدواجية الجنسية واحترام دينهم ولغتهم وحالتهم الشخصية، ومساهمتهم في المجالس السياسية بنسبة 10 % وكذلك في المجالس البلدية والمهنية مع حق تأسيس البعثات الثقافية وتحويل رؤوس الأموال لمدة معينة[1] وقد رد الوفد الجزائري على المقترحات الفرنسية في 9 نوفمبر بما يلي:

بالنسبة للأقلية الأوروبية رفضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ازدواجية الجنسية وأعطت لهم حق الاختيار وسمحت لهم بالمشاركة في المجالس، أما بالنسبة للجانب العسكري فقد قبلت الحكومة المؤقتة بتأجير المرسى الكبير وفق شروط معينة لمدة قابلة للتجديد، وإنهاء التجارب النووية مع عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة وإجلاء الجيش الفرنسي وفق وقت زمني يحدد فيما بعد، وفيما يخص المرحلة الانتقالية تحدد مدتها بستة أشهر على الأكثر يرأس هيأتها التنفيذية مسلم جزائري لا فرنسي.[2]

وخلال هذا اللقاء أعلن إضراب الوزراء المعتقلين الخمسة عن الطعام وقد اتخذه الوفد الجزائري ذريعة لإيقاف المفاوضات أمام الإلحاح الفرنسي على استئنافها ، وفي 9 ديسمبر 1961م تجدد اللقاء بين سعد دحلب و جوكس، وبقي ظل الصحراء مخيما على المحادثات، وحاول دحلب أن يجد مخرجا لهذا الموقف فأقترح أن تتقدم اللجنة التنفيذية التي أتفق على إنشائها من قبل باستشارة الدولة الجزائرية بخصوص منح أو رفض رخص البحث والتنقيب عن البترول.

وفي لقاء آخر جرى بليروس من 11 إلى 19 فيفري قبل الفرنسيون في النهاية جميع طروحات الحكومة المؤقتة بما فيها وقف إطلاق النار الذي تشبث به الطرف الجزائري لعدم جدواه إلا بعد الاتفاق النهائي على جميع النقاط وإبرام الاتفاقات السياسية والعسكرية.[3]

وبعد الانتهاء وقبول الطرفين كل ما تم الاتفاق عليه أرجعت نتائجه إلى المجلس الوطني للثورة في اجتماعه المنعقد في 22 إلى 27 فيفري 1962م، وقد تمت المصادقة عليه بالأغلبية ومن جهة عرض الاتفاق على البرلمان الفرنسي للمصادقة عليه خاصة وأن الدستور الفرنسي يعتبر

---

(1) جمعية التراث الأثري، العدد 8، 1996، ص ص 159-160.

(2) بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 32.

(3) بن يوسف بن خدة، "قصة المفاوضات مع فرنسا"، مجلة أول نوفمبر، عدد خاص، 1987.

الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. وهو ما يستلزم توقيع البرلمان على انفصالها عن فرنسا. وبعد أن تم ذلك عاود الطرفان اللقاء في إفيان لمناقشة إجراءات تنفيذ الاتفاق للفترة الانتقالية، والاستفتاء و الأمن و المساجين وتبادل الأسرى. وفي يوم 19 مارس 1962م تم الوصول إلى توقيع وثيقة وقف القتال وحدد تاريخه يوم 19 مارس.[1]

وفي يوم 16 أفريل وجه ديغول خطابا لأمته طلب فيه من الشعب الفرنسي التصويت بنعم لاستقلال الجزائر في أول جويلية وتم له ذلك في حين نظم الاستفتاء في الجزائر وقد أجاب الجزائريون 99% منهم بنعم.[2]

(1) عمار قليل، المصدر السابق، ص ص 141-142.

(2) شارل ديغول، المصدر السابق، ص ص 141-142.

3- استفتاء تقرير المصير 01 جويلية 1962:

إن اتفاقيات ايفيان التي وقعت بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلي الحكومة الفرنسية، قد تضمنت القيام باستفتاء على تقرير المصير في الجزائر بتاريخ 01 جويلية 1962م، ولضمان السير الحسن لهذه العملية، فقد اتفق الطرفان على وضع شروط وضمانات لتنظيم الأحكام العامة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية والتي تبدأ بعد وقف إطلاق النار، كما نصت ضمانات تنظيم استفتاء تقرير المصير على تكوين هيئة تنفيذية مؤقتة، تكون هي المسؤولة على إدارة الشؤون العامة بالجزائر، وذلك بالتنسيق مع ممثل الحكومة الفرنسية (مندوب سامي فرنسي) مكلف بمصالح فرنسا واحترام القوانين، حيث تم تكوين الهيئة التنفيذية المؤقتة بروشي نوار (بومرداس) من أعضاء جزائريين، وفرنسيين.(*)

بالموازاة مع تكوين الهيئة التنفيذية المؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية، كانت الأجواء في تلك الفترة تخيم عليها أزمة ما حدث في مؤتمر طرابلس 1962م وما نتج عنها، حيث كان الاحتقان داخل الجيش المتمركز بالحدود، نتيجة تأثر الولايات بالشحناء فيما بين قيادة الأركان العامة والحكومة المؤقتة، من خلال الانقسامات الحاصلة بين مختلف الولايات في تأييدها طرفا دون آخر، وكذا الانقسام الحاصل بين أعضاء الحكومة المؤقتة.(1)

(*) أعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة هم: عبد الرحمان فارس رئيسا، روجي روث نائب الرئيس، شوقي مصطفاوي مدير للشؤون العامة ورئيس مجموعة جبهة التحرير الوطني، بلعيد عبد السلام مندوب الشؤون الاقتصادية، محمد الشيخ مندوب الزراعة، جان منوني مندوب الشؤون المالية، عبد الرزاق شنوف مندوب الشؤون الإدارية، عبد القادر الحصار مندوب الأمن العام، بومدين حميود مندوب الشؤون الاجتماعية، شارل كونيق مندوب الأشغال العامة، إبراهيم بيوض مندوب الشؤون الثقافية، محمد بن تفيئة مندوب البريد، للمزيد من التفصيل أنظر: عمار قليل، المصدر السابق، ص 298.

(1) أحمد منصور، **الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**، الدار العربية للنشر، لبنان، 2007، ص 200.

بينما كانت الصراعات في أوجها، كان الشعب الجزائري يترقب اليوم الذي يتم فيه تقرير مصيره من خلال عملية الاستفتاء، حيث قامت جبهة التحرير الوطني بتنظيم عملية الاستفتاء، وذلك من خلال الإعداد المادي والبشري لها، وقد نجحت هذه العملية.(1)

فكانت نتائجه اختيار الجزائريين الاستقلال بأغلبية ساحقة ناهزت 97%، وقد نشرت النتائج أمام الرأي العام في اليوم الموالي في حدود الساعة العاشرة صباحا. (*)

بتاريخ 03 جويلية 1962م، وعلى الساعة العاشرة والنصف صباحا، أعلن رئيس الجمهورية الفرنسية شارل ديغول، اعتراف فرنسا الرسمي باستقلال الجزائر، وتلا ذلك الإعلان الرسمي لاستقلال الجزائر يوم 05 جويلية 1962م، ولم تقدم فرنسا أية اعتراضات على نتائج عملية التصويت، كما أنها لم تتدخل للتأثير على سير عملية الاستفتاء، وبذلك فهي لم ترد الاعتراف بأنها هزمت أمام إرادة شعب يريد الحرية والاستقلال، كما أصرت على إجراء الاستفتاء رغم علمها المسبق بنتائجه، فقد كانت مواقفها واعترافها باستقلال الجزائر، رغم أن الوقت لم يكن كافيا لفرز كل الأصوات المشاركة في عملية الاستفتاء، فهي من خلال ذلك تريد المحافظة على قيمتها، وأن تظهر أمام العالم بأنها بلد ديمقراطي وهذا ما كانت تصبو إليه، أما بالنسبة للجزائريين فقد كانت المواقف مختلفة تماما، حيث أن الاستقلال قد تم تحقيقه بالقوة والإرادة،(2) وبذلك طويت صفحة مئة واثنين وثلاثين (132) سنة من تاريخ الاستعمار، وحلت محلها صفحة الجزائر المستقلة.

---

(1) أحمد منصور، المصدر السابق، ص 196، للمزيد من التفاصيل أنظر: صالح يلحاج، المرجع السابق، ص 524.

(*)أسفرت نتائج الاستفتاء الخاصة بتقرير المصير، والمتضمن قبول الاستقلال أو رفضه بالشكل الموالي: عدد المسجلين 6549736، الناخبون 6017680، الأوراق البيضاء والملغاة 25565، الأصوات المعبر عنها 5992115، الاقتراع بنعم 5975581، الاقتراع بلا 16534، للمزيد من التفصيل أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة الأولى، العدد 01، بتاريخ 06 جويلية 1962، ص 03.

(2) Benjamin Stora, **Hlstoire de L'Algerie contemporaine(1830-1988)**, Casbah edition, Algerie, 2004, p227.

لقد خرجت الجماهير معبرة عن فرحتها بهذا الحدث العظيم، من خلال رفع الرايات الوطنيـــة وكذا الصيحات المتعالية مرددة " تحيا الجزائر"، إضافة إلى زغاريد النساء. (1)

فإذا كانت الجماهير قد احتفلت في جو من الفرحة والبهجة والسرور بحدث الاستقلال الهام في تاريخ البلاد، فإن الإطارات رغم اطلاعهم على نكسة طرابلس، شاركوا هم أيضا جمـــوع الشـــعب هذه الفرحة وفي نفوسهم شعور بمرارة فشل ذريع، مقرون بالحيرة والقلق على مستقبل البلاد، حيث تظاهروا بفرح ظرفي حتى لا يفسدوا فرحة الشعب بهذا الانجاز التاريخي. (2)

وحدد يوم 5 جويلية 1962م عيدا للاحتفال باستقلال الجزائر لتسقط آخر المستعمرات الفرنسية ويوقف النزيف الدموي للطرفين الفرنسي والجزائري وينهي ديغول فصلا مـــن فصـــول سياســـته الاستقلالية في إفريقيا استعدادا لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل ضمان زعامة فرنســـية في أوروبا الجديدة.

(1) محمد البشير الإبراهيمي، المصدر السابق، ص ص 83-84.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 330.

الخاتمة

بعد إطلاعنا على موضوع سياسة الجنرال ديغول في الجزائر في الفتـرة الممتـدة مـن 1958 إلى غاية 1962 أي في ظل الحكومة الخامسة للجمهورية الفرنسية، والمتمثلـة فـي سياسة الجزرة والعصا من خلال مشاريعه السياسية والاقتصـادية والاجتماعيـة كمشـروع الاستفتاء الذي أراد منه إعطاء صبغة حقيقية ورسمية لفكرة " الجزائر فرنسـية"، ومشـروع قسنطينة الإصلاحي في مظهره، والإدماجي في مضمونه وذلك بهدف إبعاد الجزائريين عـن الثورة ، وحتى يضمن استسلاما مشرفا لجيش التحرير الوطني من خلال عرضـه لمشـروع سلم الأبطال، إضافة إلى محاولة ضرب الثورة في العمق بسلسلة فرق تسـد وذلـك بإنشـاء مكاتب لاصاص، وأمام قوة الثورة وتصاعد عملياتها المسلحة مثل إلى سياسة العصا، والتـي ظهرت بوضوح في مخطط "شال" القمعي الذي تجرع منه الشعب الجزائري مـرارة العـذاب والقهر. ورغم هذا وذاك لم تزعزع تلك الإستراتيجية صمود الثورة، بل زادت في صـلابتها وإصرارها على النصر، والتي كانت ترد في كل مناسبة علـى مختلـف السـبل السياسـية والعسكرية، فنجدها تأسس الحكومة المؤقتة، وتسمع صوت القضية الجزائرية فـي المحافـل والهيئات الدولية، كما عملت على توعية الشعب الجزائـري بحقـائق المشـاريع السياسـية والاقتصادية التي كانت تهدف إلى تفرقة الشعب وإبعاده عن ثورته فكان لها بالمرصاد.

وأمام هذا الفشل الذريع للإجراءات الفرنسية في الجزائر، وتوالي النكسـات الاسـتعمارية الفرنسية سياسيا وعسكريا وتعاقب الأزمات ، والانقسامات الداخلية بفرنسا جعلت ديغول ينتهج نهجا مغايرا تماما عن سابقه، لعله يحاول التخفيف من حدة الثورة ، فأعلن عن مبـدأ تقريـر المصير في سبتمبر 1959،ومن ثم الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيـد للجزائر.الأمر الذي أوجد تعفن سياسي في فرنسا، كاد يعصف بها قادة الانقلاب الجديد علـى ديغول، وتكوينهم لمنظمة الجيش السري التي حاولت عرقلة سير المفاوضـات، وزعزعـت سياسة ديغول في توجهاته نحو الاستقلال.

إن شارل ديغول لم يكن أقل إمبريالية مما كان عليه في مرحلة حكمـه الأولـى ولا مـن سابقيه، إذ لم يكن توجهه الجديد نحو الحل السلمي إلا إنقاذا لفرنسا المنكهة من جراء الحـرب في الجزائر، دون أن تسقط الدور الضائع لفرنسا في السياسة الدولية بسبب انشغالها بالقضـية

الجزائرية .إذ كيف نفسر تلك الأساليب الردعية العسكرية تحت قيادة الجنرال شال وأيضا تلك المشاريع الإصلاحية على عهد ديغول.

- إن التوجه نحو الحل السلمي أيضا ، لم يكن إلا محاولة فرنسية للاحتفـاظ بالقليـل بـدل فقدان الكل ومشكلة الصحراء وحقوق الجالية الأوروبية في المفاوضات دليل واضح على ذلك.

- وفي الختام يمكن القول أن مجريات الثورة التي وضعت لنفسها هياكل قوية، بعد مؤتمر الصومام قد زادتها اشتداد و مصداقية ، مما جعلها تفشل كل المخططات الديغوليـة، واضـعة ديغول أمام الأمر الواقع ، خاصة بعد مظاهرات 11ديسمبر 1960التي جعلته يعلن عن تقرير المصير للشعب الجزائري، وكان بداية لتوجه الجزائر نحو الاستقلال ونيلها إيـاه بعـد قـرن واثنين وثلاثون سنة من الإستدمار والاستعباد، والعيش في ظلمات الاستعمار. لتشرق شـمس الحرية على الشعب الجزائري في 05 جويلية 1962.

الملاحق

الملحق رقم 01:

الجنرال شارل ديغول

WWW.Wikipédia,lpid.

الملحق رقم02:

لقاء صحفي أجراه الجنرال"ديغول"،19 ماي 1958م

موسوعة تاريخ الجزائر **1830-1962**، المرجع السابق.

الملحق رقم 03:

"ميشال دوبري" يفتتح أول مجلس استشاري حول مشروع قسنطينة

موسوعة تاريخ الجزائر **1830-1962**، المرجع السابق.

الملحق رقم04

خريطة تبين امتداد خط موريس في الجهة الشرقية

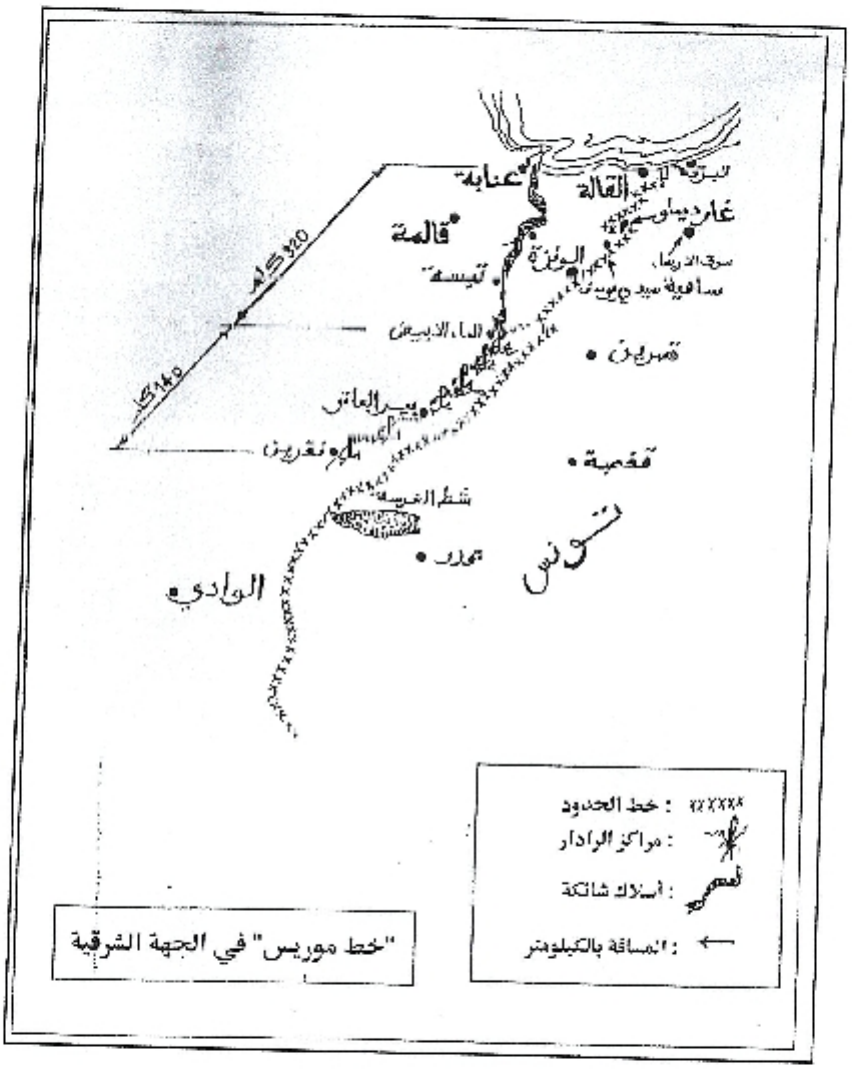

جمال قنديل ، المرجع السابق ، ص ص 59.52.

الملحق رقم05:

خريطة تمثل خط موريس

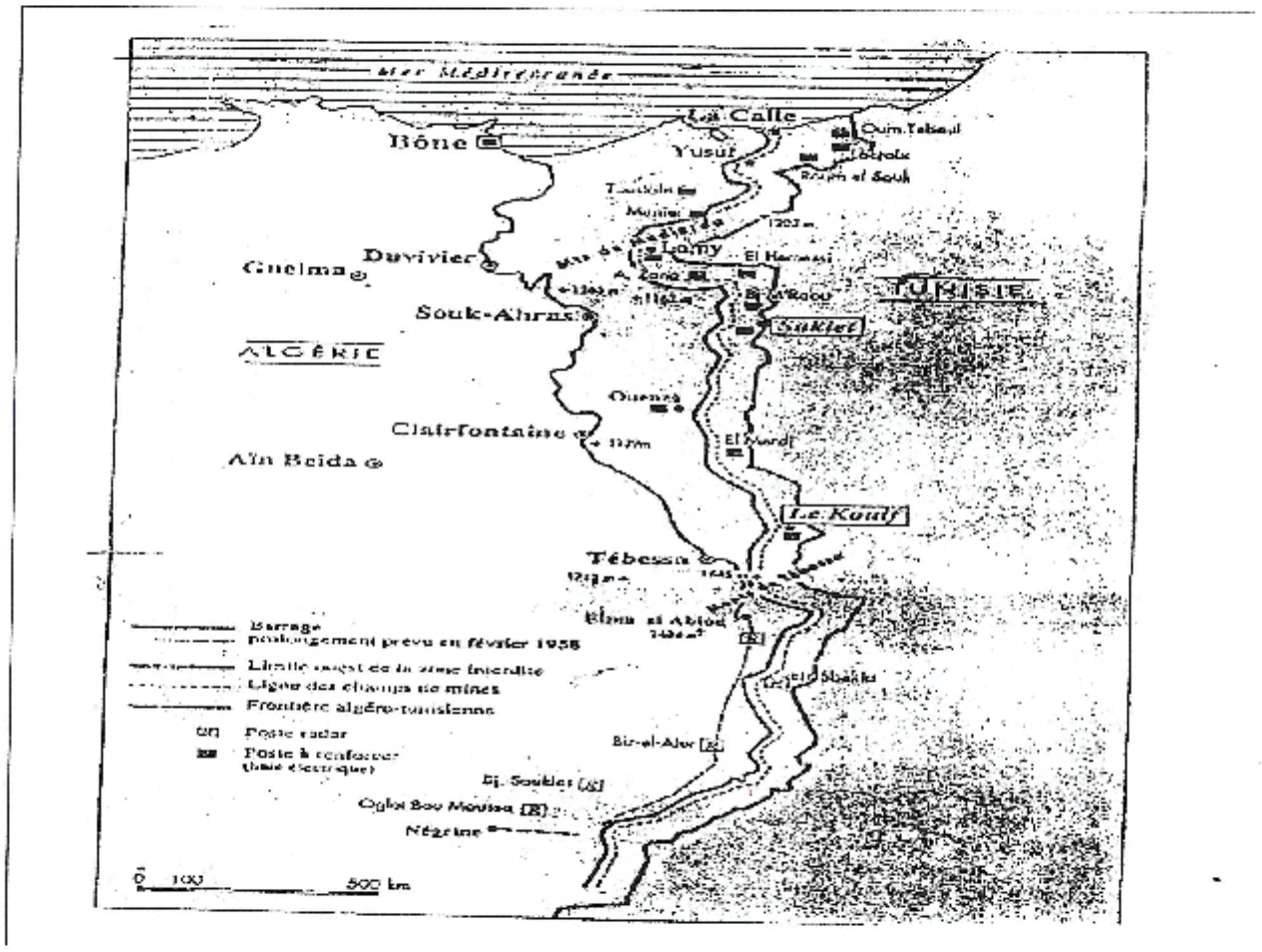

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، **الأسلاك الشائكة المكهربة وحقول الألغام**،المرجع السابق، ص197.

الملحق رقم07:

أول ضحايا مخطط "شال" العسكري سنة 1959م.

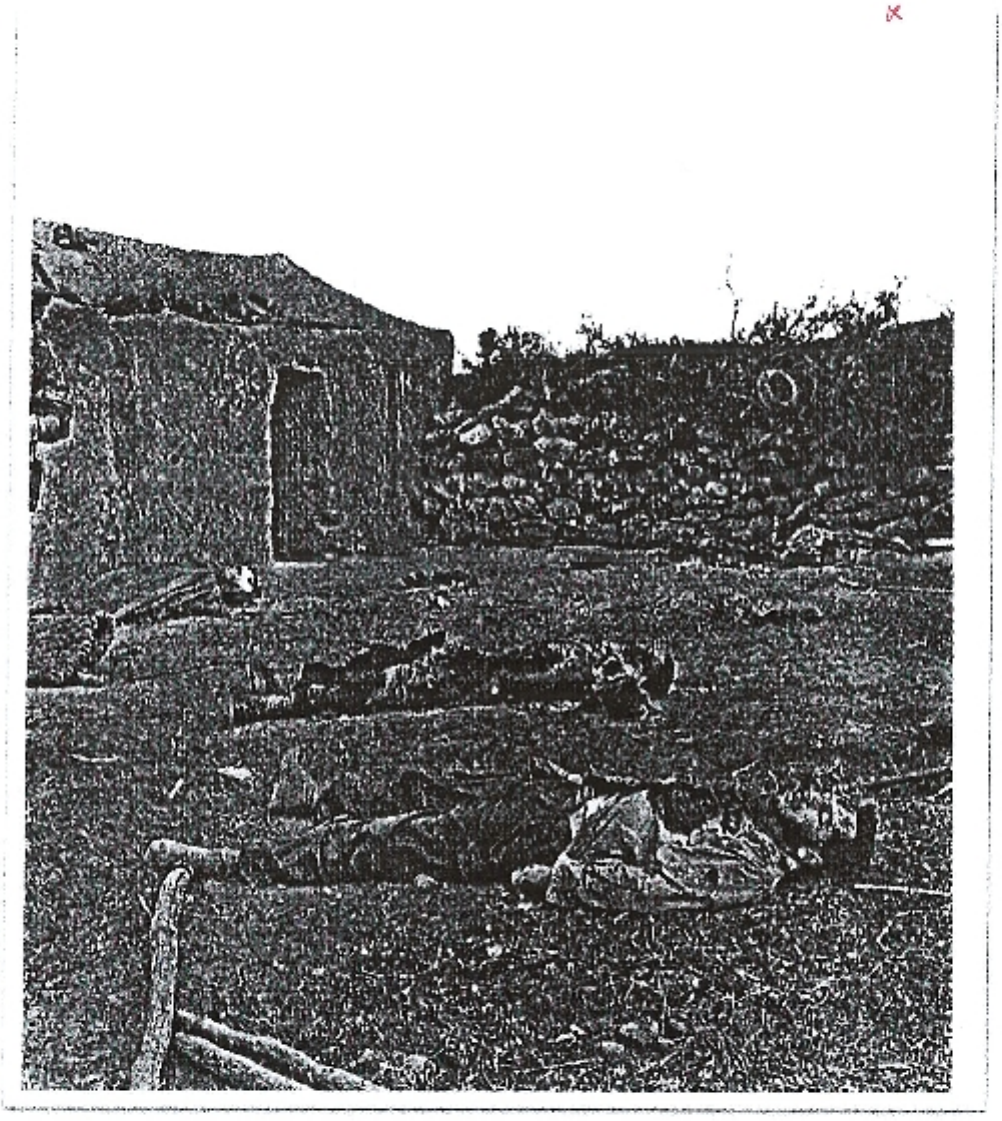

موسوعة تاريخ الجزائر **1830-1962**، المرجع السابق.

الملحق رقم08:

محتوى تعليمات وجهها قائد هيئة الأركان-الشرقية- يحث فيها المجاهدين على مواجهة السد الشائك المكهرب في 17 ديسمبر 1958

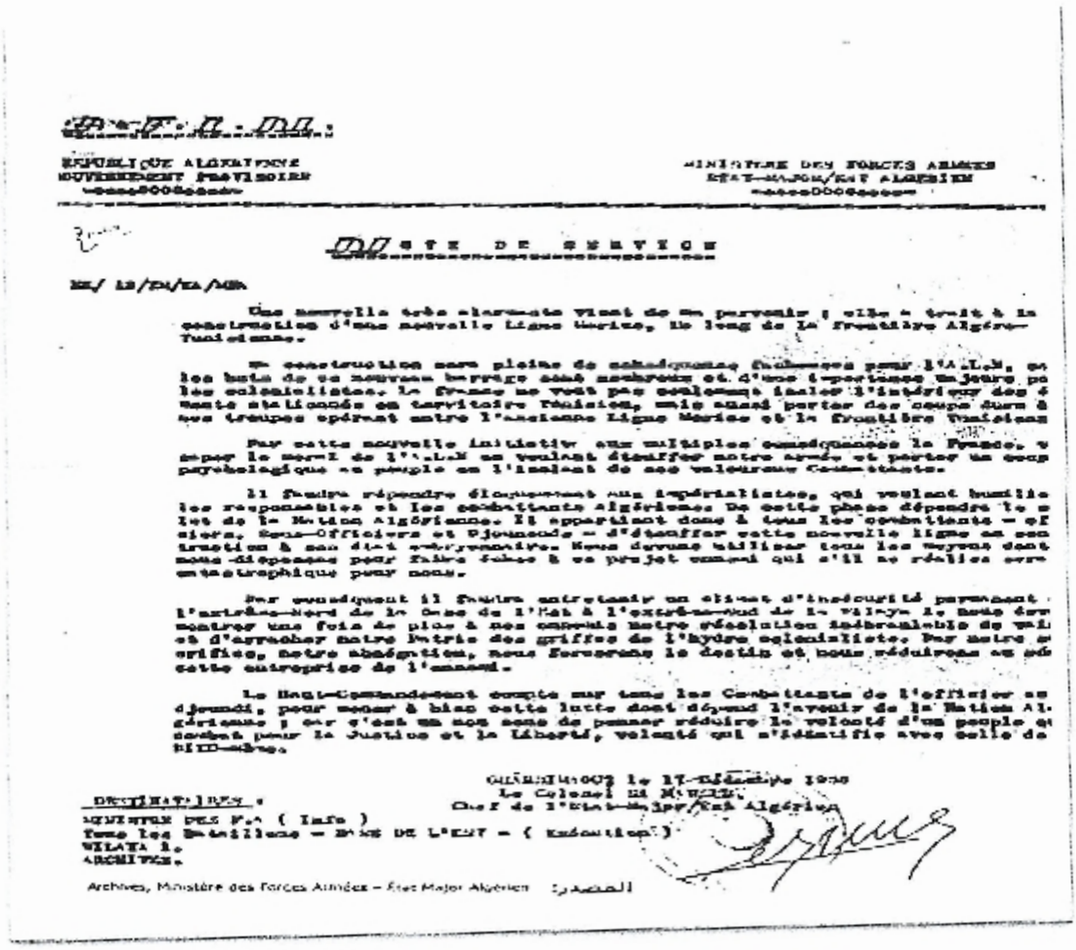

REPUBLIQUE ALGERIENNE
GOUVERNEMENT PROVISOIRE

MINISTERE DES FORCES ARMEES
ETAT-MAJOR/EST ALGERIEN

ORDRE DE SERVICE

EM/ LB/DA/KA/ABA

Une nouvelle très alarmante vient de me parvenir : elle a trait à la construction d'une nouvelle Ligne Morice, le long de la frontière Algéro-Tunisienne.

Les constructions sont pleins de enseignements [illegible] pour l'A.L.N. en les buts de ce nouveau barrage sont nombreux et d'une importance majeure po les colonialistes. Le Grand ne vise pas seulement isoler l'intérieur des é mants stationnés en territoire Tunisien, mais aussi porter des coups durs à nos troupes opérant entre l'ancienne Ligne Morice et la frontière Tunisienne

Par cette nouvelle initiative aux multiples conséquences la France, e espoir le mort de l'A.L.N en voulant étouffer notre armée et porter un coup psychologique au peuple en l'isolant de ses valeureux Combattants.

Il faudra répondre énergiquement aux impérialistes, qui voulant humilie les responsables et les combattants Algériens. De cette phase dépendra le s let de la Nation Algérienne. Il appartient donc à tous les combattants - of siers, Sous-Officiers et Djounoude - d'étouffer cette nouvelle ligne en son truction à son état embryonnaire. Nous devons utiliser tous les moyens dont nous disposons pour faire échec à ce projet commun qui s'il se réalise sera catastrophique pour nous.

Par conséquent il faudra entretenir un climat d'insécurité permanent l'arrière-Nord de la Zone de l'Est à l'extrême-Sud de la Wilaya I, nous dev montrer une fois de plus à nos ennemis notre détermination inébranlable de vai et d'arracher notre Patrie des griffes de l'hydre colonialiste. Par notre s crifice, notre abnégation, nous forcerons le destin et nous réduirons en pd cette entreprise de l'ennemi.

Le Haut-Commandement compte sur tous les Combattants de l'officier au djoundi, pour mener à bien cette lutte dont dépend l'avenir de la Nation Al- érienne ; car c'est en nos mains de pouvoir réduire le volonté d'un peuple q devant pour la Justice et la Liberté, volonté qui s'identifie avec celle de DIEU-même.

Ghardimaou le 17 décembre 1958
Le Colonel HOUARI
Chef de l'Etat-Major/Est Algérien

DESTINATAIRES :
MINISTERE DES F.A (Info)
Tous les Bataillons - ZONE DE L'EST - (Exécution)
WILAYA I.
ARCHIVES.

Archives, Ministère des Forces Armées – Etat Major Algérien :المصدر

المركز الوطني الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، المرجع السابق، ص185.

الببليوغرافيا

1: قائمة المصادر والمراجع:

أ- قائمة المصادر:

1. الإبراهيمي محمد البشير، **في قلب المعركة(1954-1964)**، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.
2. الميلي محمد، **مواقف جزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،2008.
3. بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر-اتفاقيات افيان-**، تر:لحسن زغدار،محل العين جبائلي، مر:عبد الحكيم بن الشيخ الحسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. بيرنارد ليد ويدج، **ديغول ماله وما عليه**، **تر:** سميح السيد، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985.
5. بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر.
6. بوعزيز يحي، **الثورة في الولاية الثالثة أول نوفمبر 1954-19 مارس 1962**، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010.
7. بوعزيز يحي ، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2009.
8. دحلب سعد ، **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
9. ديغول شارل ، مذكرات الأمل والتجديد(1958-1962)، تر: سموحي فوق العادة، مر: أحمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، 1971.
10. دومنيك فارال، **معركة جبال النمامشة(1954-1962) مثال ملموس من حرب العصابات وحرب المضادة**، تر: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008.
11. شال روبير أجيرون، **الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1782.
12. قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، دار البعث، الجزائر، 1999.

13. عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى غاية 1962**، ج1، ج2، دار المعرفة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

14. مالك رضا، **اتفاقيات افيان ما يبدوا منها وما في الكواليس**، محاضرة بمناسبة الذكرى 28 لعيد النصر 19 مارس، المنظمة الوطنية للمجاهدين، 1990.

15. منصور أحمد، **الرئيس بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر**،الدار العربية للنشر، لبنان، 2007.

أ- قائمة المراجع :

1. أزغيدي محمد لحسن ، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية(1956-1962)**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

2. الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر(1954-1962)**، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

3. الميلي محمد ، **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامع الشعوب**، دار الكتاب للنشر، بيروت، 1981.

4. الواعي محمود ، **مراحل الاتصال والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة، الحكومات الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول ، المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى سبتمبر1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

5. العسلي بسام ، **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية**، ط2، دار النفائس، 1986.

6. بن عمر مصطفى ، **الطريق الشاق للحرية**، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.

7. بركات أنيسة ، **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

8. بلاح بشير ، **موجز تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر(1830-1989)**، دار المعرفة، الجزائر.

9. بلحاج صالح ، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.